نحو رؤية تجريبية أكثر عمقاً لقياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي:
دليل تجريبي متعدد النمذجة من الحالة المصرية

إعداد

د. طارق إبراهيم صالح سعادة

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة المنوفية

tarek_saadah@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سعادة، طارق إبراهيم صالح (٢٠٢٤) نحو رؤية تجريبية أكثر عمقاً لقياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي: دليل تجريبي متعدد النمذجة من الحالة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،** كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢)ج٢، ٨٥٩- ٩٦٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

نحو رؤية تجريبية أكثر عمقاً لقياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي: دليل تجريبي متعدد النمذجة من الحالة المصرية

د. طارق إبراهيم صالح سعادة

مستخلص البحث

يتحدد الهدف الرئيسي لهذا البحث في قياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي بالتطبيق على الحالة المصرية، وذلك بالاعتماد على منهجية تحليلية تشتمل على الأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنباطي ، وتطبيقاً على اثنين وأربعين شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١م.

اشتمل البحث على أربعة أقسام رئيسية. تناول القسم الأول منها مفهوم وماهية التحفظ المحاسبي ، وتضمن القسم الثاني النمذجة القياسية لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، بينما اشتمل القسم الثالث على رؤية تحليلية متكاملة لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية ، وانتهى البحث في قسمه الرابع بدراسة تجريبية تتناول قياس وتقييم كثافة ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

استند البحث في شقه التطبيقي - التجريبي على نموذج Basu (1997) بصورتيه. إذ تحددت الصورة الأولى في نموذج العوائد ، وتحددت الصورة الثانية في نموذج الأرباح ، وقد انتهى توظيف النموذجين إلى أن بيئة الأعمال المصرية بيئة متحفظة محاسبياً ، وبطريقة يمكن توصيف التحفظ معها بأنه واسع النطاق. إذ بلغت كثافة التحفظ وفق نموذج العوائد ٦٨,٤٥٪ ، بينما بلغت في ظل نموذج الأرباح ٦٣,٣٩٪.

تحددت المساهمة الرئيسية لهذا البحث في شقين. إذ يتحدد الشق الأول منهما في توفير نمذجة قياسية متكاملة للتحفظ المحاسبي ومن مصادرها الأصيلة ، بينما يتحدد الشق الثاني في التطبيق الإبتكاري لنموذج Basu (1997) وبما يتوافق مع العدد المنخفض من المشاهدات التحليلية . وهو قيداً رئيسياً في الحالة المصرية.

وقد أوصى الباحث بالمزيد من البحوث التجريبية في مجال قياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، وذلك بالاعتماد على نماذج متكاملة وليس مؤشرات مالية. تلك المؤشرات التي تفتقد إلى قدر كبير من الموضوعية في قياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، ويطرح البحث العديد من الآفاق المستقبلية ، ومنها مدخل نماذجي مقارن لقياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبيئة المصرية.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي ، التحفظ المشروط ، التحفظ غير المشروط ، نموذج Basu.

١/١: مقدمة البحث:

يعد نموذج Basu (1997) هو النموذج الأكثر شيوعاً وانتشاراً في مجال قياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، ولا يعد هذا الانتشار قاصراً على بيئة بحثية محددة بذاتها ، ولكنه تحول وبمرور الوقت إلى أيقونة النماذج ذات

الصلة بالتحري عن التحفظ المحاسبي ، فحتى منتقديه قد قدموا الكثير من الثناء على نمذجته للتحفظ المحاسبي ، واستلهموا أفكارهم التطويرية من الأساس الذي وفره هذا النموذج لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، وذلك وفق منهجية عدم التماثل التزامني بين الاعتراف بالأخبار الجيدة والاعتراف بالأخبار غير الجيدة (e.g., Beaver and Ryan, 2000; Givoly and Hayn,2000; Watts, 2003; Zhang, 2008; Khan and Watts, 2009).

وعلى الرغم من هذا الانتشار والذي يمكن توصيفه بالظاهرة البحثية التي لا تغفلها العين البحثية المتبصرة بالواقع البحثي المحاسبي على المستوى العالمي ؛ إلا أنه ومن الملاحظ أن آلية تطبيق ما ورد من نمذجة في Basu (1997) قد شهد اختلافاً تطبيقياً ملحوظاً (Beaver and Ryan, 2000; Khan and Watts, 2009) ، وقد رجع ذلك بصورة رئيسية إلى الفروق الجوهرية بين سمات السوق الأمريكية التي أتخذ منها Basu مجالاً للتطبيق وسمات بيئات التطبيق الأخرى وبخاصة في الأسواق المالية الناشئة. إذ يفترض Basu أن الأسواق المالية التي ستطبق نموذجه يتوافر بها قدر جيد من الكفاءة ، وتلك الفرضية قد لا تتوافر خارج نطاق الولايات المتحدة الأمريكية وبعضاً من دول غرب أوروبا وجنوب شرق أسيا ، ويضاف لذلك الفروق الجوهرية في عدد المشاهدات التحليلية والتي تتوافر بالسوق الأمريكي ولا تتوافر لغيره من الأسواق المالية الأخرى ، وكذلك مجموعة القيود الإحصائية التي حددها Basu للإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي ، ومنها على سبيل المثال: توافر نماذج معنوية ، ومع اشتراط إشارة موجبة لكافة المتغيرات التفسيرية ، وهي قيود منهجية صارمة من الصعب توفيرها في بيئات الأعمال بخلاف البيئة الأمريكية ، وفي ظل مشاهدات تحليلية لن تتجاوز في أفضل حالاتها ٢٠٠٠ مشاهدة (e.g., Givoly et al., 2007; Dietrich et al., 2007; Patatoukas and Thomas; 2009). ولنا أن نتخيل أن بيئة أعمال كالبيئة المصرية ولها ما لها من الأقدمية التاريخية لن يزيد فيها عدد الحالات التحليلية عن ٢٢٢٠ مشاهدة تحليلية (٢٢٢ شركة في المتوسط مقيدين بالبورصة المصرية مضروبة في سلسلة زمنية قدرها في أحسن الأحول عشر سنوات ، ليصبح عدد المشاهدات التحليلية ٢٢٢٠ مشاهدة ، وهو عدد مشاهدات ضعيف للغاية مقارنة بالسوق الأمريكي) وفي الوقت الذي يتواجد به وفي المتوسط ٢٥٠٠٠ مشاهدة تحليلية في الدراسات ذات الريادة في التحفظ المحاسبي.

ويضاف لذلك أن Basu وعلى الرغم من قيامه وبكل موضوعية بتوفير رؤية تحليلية لواقع التحفظ المحاسبي في البيئة الأمريكية ؛ إلا أنه ومع تلك الحالة البحثية المتميزة للغاية لم يوفر الإجابة عن السؤال الأصعب: ما هو مستوى كثافة ممارسات التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية؟. إذ توقف Basu عند حدود تقدير التوصيف العام للحالة الأمريكية بكونها: بيئة متحفظة محاسبياً ، بينما لم يتطرق إلى توصيف مستوى كثافة تلك الممارسات (محدودة النطاق – متوسطة النطاق – واسعة النطاق).

وقد استرعت تلك القيود التي حددتها تلك الدراسة الرائدة نظر الباحث ، وكيف يمكن التغلب عليها أو تطويرها عند تطبيق النموذج على عدد مشاهدات تحليلية محدود ، وسلسلة زمنية في الغالب ستقل عن عشرين عاماً ، وكذلك عدم تواجد دراسات سابقة قامت بتوظيف نموذج Basu لتقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي وفق نمذجة إحصائية متعددة الأبعاد وبالشكل الذي يمكن معه توصيفها بالمنضبطة ، وهو ما يتناوله هذا البحث. إذ يتناول قياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي تطبيقاً على الحالة المصرية ، وذلك من خلال آلية تطبيقية مبتكرة لنموذج Basu ، ولا يدعي الباحث أنه يسعى لصياغة نموذج جديد ، ولكن ما تهدف له الدراسة وبصورة رئيسية

إلى اقتراح آلية تطبيقية متعددة الأبعاد والجوانب ، وذلك بالاستناد على مجموعة متنوعة من النماذج التي يمكن توصيفها بالتجريبية.

إن المستكشف لدراسات التحفظ على المستوى العربي على نحو العموم ، والمصري على وجه الخصوص ، ليتفاجأ بهذا التيار المكثف من الدراسات والتي تناولت التحفظ المحاسبي تنظيراً وتطبيقاً وتجريباً[١] ، وعلى الرغم من تلك الكثافة الملحوظة إلا أن النذر اليسير منها قد استند على نمذجة متكاملة للتحفظ المحاسبي (ومن تلك الدراسات التي استندت على نمذجة متكاملة على سبيل الحصر وليس القياس: أبو الخير ، ٢٠٠٨ ؛ عوض ، ٢٠١٠ ؛ سلامة ، ٢٠١٢ ؛ الجارحي ، ٢٠١٦ ؛ محمد ، ٢٠١٩) ، بينما تواجد تيار مكثف من الدراسات قد استند في قياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، سواء من خلال مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وهو المؤشر الأكثر انتشاراً في مجال دراسات التحفظ والمستند في الأساس على أفكار Beaver and Ryan (2000) ، (ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: غالي ، ٢٠١٨ ؛ وهدان ، ٢٠١٩ ؛ الحبشي ، ٢٠٢٣) ، أو من خلال المؤشرات الاستحقاقية التي اقترحتها دراسة Givoly and Hayn (2000) ، (ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: عفيفي ، ٢٠١٦ ؛ الحناوي ، ٢٠١٨ ؛ الحبشي ، ٢٠٢٣) ، وهي مؤشرات تعرضت لانتقادات موسعة في حالة الاعتماد عليها منفردة ، وذلك لأن مبتكريها في الأساس لم يستندوا عليها منفردة في القياس والتقييم ، بل كانت بمثابة آداة توكيدية أو نافية لمخرجات نمذجة متكاملة لاستكشاف التحفظ المحاسبي.

وعلى الرغم من تلك الكثافة البحثية الملحوظة إلا أنه من المشاهد أن تلك الجهود البحثية - وبخاصة المصرية منها - وبغض النظر عن منهجياتها التطبيقية ذات الصلة بقياس وتقييم التحفظ المحاسبي والتي يختلف معها الباحث بصورة جوهرية. لم يتطرق أي منها إلى قياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي ، وتصنيف تلك الكثافة إلى مستويات يمكن معها تالياً توظيف التحفظ المحاسبي على سبيل التبعية أو الاستقلال أو التعديل أو الترجيح أو الضبط " متغير: تابع – مستقل- مُعدل – ترجيحي – ضابط " ، وعلى نمط الاستمرار أو التقطع " متغير مستمر – متغير فئوي متقطع "

وعلى ذلك تتحدد مشكلة هذا البحث في توفير الإجابة عن التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وذلك من خلال آلية تطبيق مبتكرة لنموذج Basu تراعي القيود ذات الصلة بالحالة المصرية ، ومنها محدودية حجم العينة ، وانخفاض عدد سنوات السلسلة الزمنية للتحليل ، وذلك مقارنة بالنموذج الأصلي والذي طُبق على عدد من الحالات التحليلية تجاوزت حاجز ٤٠٠٠٠ مشاهدة تحليلية[٢].

---

[١] **قام الباحث بعملية مسح بحثي لكافة دراسات التحفظ المتوافرة على قاعدة البيانات البحثية الشهيرة دار المنظومة ، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٣م ، وقد تحصل على ١٢٧ بحث تناولت التحفظ في مصر والدول العربية ، ثم تم تصفيتها بحسب مستوى رصانتها العلمية إلى ٤٦ دراسة ، وقد تم تناول تلك الدراسات تحليلياً من خلال القسم الثالث من أقسام هذا البحث.**

[٢] للمزيد من التوضيح لذلك: **إذا افترضنا عينة من كافة الشركات المصرية المقيدة في البورصة المصرية وعددها في المتوسط مائتان وأثنى عشر شركة وفترة زمنية تمتد لعشر سنوات ، سيكون عدد الحالات التحليلية في تلك الحالة ألفان ومائة وعشرين**

ولتوفير الإجابة عن تساؤل البحث الرئيسي تم تبني منهجية تحليل تنظيرية تستند وبصورة رئيسية على استعراض مجموعة من النماذج الأكثر قبولاً في مجال قياس وتقييم التحفظ المحاسبي ومع التركيز على مجموعة الانتقادات التي طالت نموذج Basu وذلك على افتراض أن هذا النموذج هو الأكثر قبولاً في مجال قياس وتقييم التحفظ ، وكذلك واقع قياس وتقييم التحفظ المحاسبي في مصر وذلك من واقع الجهود البحثية في هذا الشأن حتى وإن كانت قليلة العدد ، ويلي ذلك تبني منهجية نماذجية تجريبية تستند على صور قياسية متنوعة لنموذج Basu ، وتشتمل على نموذجي العوائد والأرباح ، وفي ظل كامل عدد الحالات التحليلية ، والحالات التحليلية سالبة العوائد/الأرباح ، والحالات التحليلية موجبة العوائد/الأرباح.

وقد انتهى تطبيق نموذج العوائد إلى تواجد التحفظ المحاسبي في كامل الحالات التحليلية بنسبة ٦٨,٤٥٪ ، وتواجده في الحالات التحليلية سالبة التغير في العوائد بنسبة ٧٣,٦٥٪ ، وتواجده في الحالات التحليلية موجبة التغير في العوائد بنسبة ٦٧,٤٦٪ ، وبالصورة التي مكنت من توصيف التحفظ المحاسبي وبصفة عامة بأنه " واسع النطاق " ، ومع ملاحظة أن الشركات سالبة التغير في العوائد أكثر ميلاً من غيرها نحو ممارسات التحفظ المحاسبي ، وهي نتيجة قد لا تتسق مع أدبيات التحفظ المحاسبي ذات الصلة ، وذلك لأن المنطق العلمي يتجه نحو ميل الشركات موجبة التغير في العوائد نحو التحفظ مقارنة بالشركات سالبة التغير في تلك العوائد ، والتي تكون أكثر ميلاً نحو الاعتراف المتسارع بالأخبار الجيدة. ومع ملاحظة أن تلك النتيجة قد تحدث في الأسواق المالية التي قد لا تتسم بالكفاءة ، كما في الحالة المصرية.

بينما انتهى نموذج الأرباح إلى تواجد التحفظ المحاسبي في كامل الحالات التحليلية بنسبة ٦٣,٣٩٪ ، وتواجده في الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح ٥٣,٦٦٪ ، وتواجده في الحالات التحليلية موجبة التغير في الأرباح بنسبة ٧٣,٢٦٪ ، وبصورة مكنت من توصيف التحفظ في الحالة المصرية وعلى نحو العموم بكونه " واسع النطاق " ، ومع ملاحظة التوصل لنتيجة تتسق مع أدبيات التحفظ المحاسبي ، وذلك من خلال ميل الشركات موجبة التغير في الأرباح نحو المزيد من ممارسات التحفظ ، وذلك من خلال تأخير الاعتراف بالأخبار الجيدة وذلك لأنها ليست في حاجة لتسريع وتيرة الاعتراف بتلك الأخبار.

أدى النموذجان إلى نفس التوصيف وبغض النظر عن تفصيلاتهما ، وهو ما لم يتوافر في أي من الدراسات السابقة التي تناولت قياس وتقييم التحفظ المحاسبي في مصر بالاعتماد على نموذج العوائد فقط لـ Basu ، وكأنها أغمضت العين البحثية تماماً عن نموذج الأرباح ، ولا يعلم الباحث تفسيراً لهذا الموقف البحثي إذ ربما رجع ذلك لصعوبات إحصائية ذات صلة بالتعامل معه وتفسير نتائجه.

وتتحدد أهمية ذلك البحث في توفير آلية تطبيقية متكاملة متعددة النمذجة لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي وتقدير مستوى كثافته ، بالإضافة إلى توفير رؤية انتقادية لا يدعي الباحث عمقها بقدر إدعاءه موضوعيتها وذلك

حالة تحليلية فقط ، ومقارنة بنموذج Basu تعد حالات تحليلية محدودة للغاية!.إذ استند Basu على عدد من الحالات التحليلية تجاوزت ٤٣٣٢١ مشاهدة تحليلية ، وسلسلة زمنية ١٩٦٣-١٩٩٠م ، وبمتوسط عدد شركات ١٦٠٤ شركة.

فيما يتعلق بأوجه القصـــور التي نالت من نموذج Basu ، والذي وعلى الرغم من رصـــانته وريادته لم ينجو من النظرات الناقدة أحياناً والتفاعلات المتحيزة أحياناً أخرى.

وللمزيد من التوثيق التنظيري والتجريبي للمشكلة البحثية يشتمل المتبقي من هذا البحث على الأقسام الرئيسة التالية:

٢/١: القسم الأول: مفهوم وماهية التحفظ المحاسبي.

٣/١: القسم الثاني: النماذج القياسية الأكثر قبولاً لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي.

٤/١: القسم الثالث: إطلالة تحليلية على تقدير التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية وتطوير فروض البحث.

٥/١: القسم الرابع: الدليل التجريبي من واقع الحالة المصرية.

٦/١: القسم الخامس: التكامل المنهجي بين عناصر البحث الرئيسة.

وتفصيلات تلك الأقسام الخمس على النحو التالي تفصيله.

٢/١: القسم الأول: مفهوم وماهية التحفظ المحاسبي:

شغل التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism الأدب المحاسبي دوماً ؛ بالتنظير تارة والتجريب تارة أخرى ، ومع تلك المساحة الكبيرة من الأهمية ؛ لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا المصطلح المحاسبي شديد التفرد والخصوصية ، وقد كان تواجده دوماً ملازماً لتطور الأدب المحاسبي منذ بدايات القرن العشرين ، وبخاصة على مستوى الكتابات الأكاديمية بالولايات المتحدة الأمريكية.

بدأ الاهتمام بصياغة مفهوم للتحفظ المحاسبي خلال عقد العشرينيات من القرن الماضي ، وقد كان ذلك موازياً لبداية الاهتمام على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية بربط الممارسات المحاسبية المهنية بالكتابات الأكاديمية ، وبخاصة في مجال نظرية المحاسبة (e.g., Paton, 1922a;1922b; Littleton,1928;1929).

أفرد Paton (1922,b) عند تناوله للفروض المحاسبية الكثير من الحديث حول الحيطة والحذر وذلك من خلال ضرورة التزام المحاسبين بالكثير من التحوط عند الاعتراف بالأرباح المحتملة مقارنة بالخسارة المحتملة ، ومع ضرورة تبني الرؤية الأقل تفاؤلاً بشأن الاعتراف بالتدفقات المستقبلية ، وفي إطار ذات السياق قام Bliss (1924) بتحديد الإطار العام للتحفظ بكونه: " استباق الاعتراف بكافة الخسائر المحتملة ، وعدم الاستباق في حالة كافة الأرباح المحتملة ، وبالقدر الذي يتطلب المزيد من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بمستوى التحقق في حالة الاعتراف بالأخبار غير الجيدة".

ولم تكن المنظمات المهنية ببعيدة عن الاهتمام بصياغة مفهوم محدد للتحفظ المحاسبي وذلك منذ أمد بعيد. إذ قام الإتحاد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institution for Certified Public Accountants (AICPA) من خلال إصداراته المتعددة تحت مسمى نشرة البحوث المحاسبية Accounting Research Bulletin (ARB,2,1939) بتحديد مفهوم التحفظ المحاسبي وذلك على النحو التالي:

" Conservatism in the balance sheet is of dubious value if attained at the expense of Conservatism in the income statement, which is far more significant"

" يعد التحفظ المحاسبي لبنود الميزانية العمومية من الأمور التي تولد قيماً مشكوك فيها ، وذلك إذا تعلقت بمصروف يتم تحميله على قائمة الدخل ، ويعد ذلك من الأمور الجوهرية "

والمقصود بذلك أن تفاوت تزامنية المعالجة المحاسبية Asymmetry Accounting Treatment لبنود الأرباح والخسائر تؤدي إلى إظهار صافي القيمة الدفترية للأصول بأقل مما يجب أن تكون عليه Understatement خلال الفترة المالية الحالية ، ولكنه قد يؤدي إلى إظهارها بقيمة تفوق ما يجب أن تكون عليه في فترات مالية تالية Overstatement ، وهو ما يطلق عليه خدعة المعالجة التزامنية (Watts, 2003, a, P. 208) .

ولم يكن المنظرين تالياً ببعيدين عن الصياغة المفاهيمية للتحفظ المحاسبي. إذا قام Belkaoui (1985, P.239) بتعريف التحفظ المحاسبي على النحو التالي:

" Conservatism implies that preferably the lowest values of assets and revenues and the highest values of liabilities and expenses should be reported "

" يتحدد المعنى الضمني للتحفظ المحاسبي أنه وعند إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها ينبغي على المهنيين تفضيل القيم الأقل لكل من الأصول والإيرادات ، وكذلك تفضيل القيم الأعلى لكل من الالتزامات والمصروفات "

وقد وجد الباحث من خلال المسح التنظيري تواجد العديد من الدراسات التي تتصدر المشهد البحثي في مجال التحفظ المحاسبي ، جذب نظر الباحث منها أربع دراسات تكاد لا تخلو منها دراسة تتناول التحفظ المحاسبي تنظيراً أو تأصيلاً. إذ تتحدد الدراسة الأولى في دراسة Feltham and Ohlson (1995) والتي أسست تالياً لما يعرف بدراسات الفائض النظيف " الفائض غير المقترن بممارسات المحاسبة الإبداعية " Clean Surplus ، وتتحدد الدراسة الثانية في دراسة Basu (1997) ، والدراسة الثالثة في دراسة Givoly and Hayn (2000) ، بينما

تحددت الدراسة الرابعة في Watts (2003, Part one and Two) ، حيث يمكن الإدعاء بصورة تقترب من اليقين أن تلك الدراسات قد أسست بالفعل لتيار بحثي مكثف تناول التحفظ المحاسبي ، حيث نجحت تلك الدراسات في صياغة جهود السابقين سواء من خلال إطار تحليلي يغلب عليه التجريب كما في حالتي Basu و Givoly and Hayn ، أو من خلال إطار تحليلي يغلب عليه الصياغة المفاهيمية كما في حالة Watts.

قدما كل من Feltham and Ohlson (1995. P.693) التعريف التالي للتحفظ المحاسبي:

" Conservative or biased accounting is expectation that reported net assets will be less than market value in the long run"

" المحاسبة المتحفظة أو " المتحيزة " هي تلك المحاسبة المصحوبة بتوقعات حول انخفاض القيمة المُفصح عنها لصافي الأصول عن القيمة السوقية للشركة وذلك في الأجل الطويل " .

وقدم Basu (1997) في الصفحة السابعة من دراسته التعريف التالي للتحفظ:

" Accounting Conservatism as a tendency on the part of Accountants to require a Higher degree of verification for recognizing good news as gain than bad news as Losses in financial statements, Resulting in accounting Earnings being more timely in its recognition of bad news than in its recognition of good news "

" التحفظ المحاسبي هو ميل " توجه " شريحة من المحاسبين نحو درجات عالية من التحقق (التحري) للاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح مقارنة بالأخبار السيئة (غير الجيدة) كخسارة وذلك عند إعداد القوائم المالية ، وبالشكل الذي يجعل الأرباح المحاسبية أكثر تزامنية مع الاعتراف بالأخبار السيئة (غير الجيدة) مقارنة بالاعتراف بالأخبار الجيدة. "

بينما قام Givoly and Hayn (2000, P.292) بإستنتاج جوهر التحفظ المحاسبي من خلال مسح تنظيري اشتمل على شريحة عريضة من الدراسات التي تناولت هذا المفهوم ، واشتق المفهوم التالي:

" Conservatism is that it is a selection criterion between accounting principles that leads to the minimization of Cumulative reported earnings by slowly revenues recognition, Faster expense Recognition, Lower Assets Valuation, and Higher liabilities valuation "

" التحفظ المحاسبي هو الإطار المعياري المنظم لاختيار المبادئ (البدائل) المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح التراكمية المُفصح عنها من خلال الاعتراف البطيء بالإيرادات والاعتراف المتزامن بالمصروفات والاعتراف بالتقييم الأقل للأصول والتقييم الأعلى للإلتزامات "

وقام Watts (2003, Part one, P.3) بتعريف التحفظ المحاسبي على النحو التالي:

"Conservatism is defined as the deferential Verifiability required for recognition of profit versus losses, its extreme form is the traditional conservatism adage: Anticipate no profit but anticipate all losses."

" يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بكونه التحقق التفضيلي للاعتراف بالأرباح مقارنة بذاك التحقق عند الاعتراف بالخسارة ، إنه صورة متشددة للمقولة المأثورة: لا تستبق الأرباح واستبق كافة الخسائر."

بينما قاما Beaver and Ryan (2005, P.269) بتعريف التحفظ المحاسبي على النحو التالي:

"We define accounting conservatism as on average understatement of the book value of net assets relative to their market value, hereafter the existence of expected unrecorded goodwill."

" يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بكونه متوسط التخفيض في القيمة الدفترية لصافي الأصول مقارنة بقيمتها السوقية ، والمشار إليه لاحقاً بالتواجد المتوقع لشهرة غير مقيدة بالدفاتر "

ولم تكن الإصدارات المهنية الصادرة عن المنظمات المهنية الرئيسة ببعيدة عن المشهد المفاهيمي العام للتحفظ. إذ قامت قائمة المفاهيم الأمريكية الثانية Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC2, Para:95) بتحديد الإطار العام للتحفظ على النحو التالي:

" If two estimates of amounts to be received or paid in the future are about equally likely, conservatism dictates using the less optimistic estimate "

" في حالة توافر تقديران لتدفقات مستقبلية سيتم تحصيلها أو الوفاء بها وكان التقديران وعلى الأرجح ذو احتمالية متساوية فإن متطلبات التحفظ تُملي في تلك الحالة اختيار التقدير الأقل تفاؤلاً ".

كما قدمت قائمة المفاهيم الأمريكية الثانية Statement of Concepts No.2 في مقدمتها الإصطلاحية التعريف التالي للتحفظ:

" A prudent reaction to uncertainty to try to ensure that uncertainty and risks inherent in business situations are adequately considered "

" رد فعل متفطن لحالة عدم التأكد في محاولة لضمان أن تلك الحالة والمخاطر الكامنة في مختلف المواقف ذات الصلة بالنشاط تم أخذها في الاعتبار على نحو كاف ".

ويمكن تقسيم التحفظ المحاسبي إلى نوعين رئيسيين ، التحفظ الشرطي " المشروط " Conditional Conservatism ، والتحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism ، وقد تم تناول هذا التصنيف من خلال العديد من الدرسات ومنها على سبيل المثال (e.g., Basu, 1997; Watts, 2003; Givoly et al., 2007) ، وموجزهما على النحو التالي:

أ. التحفظ غير المشروط: هو التحفظ الناتج عن الاعتماد على بدائل محاسبية متحفظة في مرحلة نشأة الأصل أو الالتزام ، ويترتب على تلك البدائل التحوط من خلال تخفيض قيمة الأصل وزيادة مقدار الالتزام ؛ وبالشكل الذي يخفض من صافي القيمة الدفترية للأصول ، ولعل ذلك سر تسميته بالتحفظ السابق ، وعلى ذلك يرتبط التحفظ غير الشرطي بصورة أساسية بالبدائل المحاسبية ذات الصلة بالأصول والالتزامات طويلة الأجل.

ب. التحفظ المشروط: هو التحفظ الناتج عن الالتزام بالاعتراف التزامني بالخسائر وغياب نفس القدر من التزامنية عند الاعتراف بالأرباح ، أي التحفظ الناتج عن أسبقية الاعتراف بالأخبار غير الجيدة على حساب الاعتراف بالأخبار الجيدة ، وبالتالي تأجيل الاعتراف بالأرباح للفترات المالية التالية ، ولعل ذلك سر تسميته بالتحفظ اللاحق ، ويرتبط التحفظ الشرطي بصورة أساسية بالبدائل المحاسبية ذات الصلة بالعمليات التشغيلية ودورة رأس المال العامل.

وعلى ذلك فنوعي التحفظ يعتمدان على توظيف البدائل المحاسبية المتحفظة " غير التفاؤلية " بصورة تفوق البدائل المحاسبية غير المتحفظة " التفاؤلية " ، ولكن يختلفان في توقيت توظيف تلك البدائل فبينما تظهر تلك البدائل في مرحلة نشأة الأصل أو الالتزام في حالة التحفظ غير المشروط – وعليه تم توصيفه بالتحفظ السابق – تظهر تلك البدائل في مرحلة التشغيل المحاسبي على مدار عُمر الأصل أو الالتزام التالية للنشأة في حالة التحفظ المشروط – وعليه يتم توصيفه بالتحفظ اللاحق – ولعل ذلك التمييز المهني الدقيق بين نوعي التحفظ هو السر في الإشارة إلى التحفظ غير المشروط بكونه ex ante or News Independent والإشارة إلى التحفظ المشروط بكونه ex post News Dependent ، وقد تم الاعتماد على تلك التوصيفات في العديد من الكتابات الرائدة التي تناولت التحفظ المحاسبي (e.g., Basu, 1997; Watts, 2003; Beaver and Ryan,2005).

ومع هذا التصنيف الشائع لنوعي التحفظ المحاسبي بين المشروط وغير المشروط ، يبدو في الأفق أن هناك تصنيف آخر للتحفظ المحاسبي قد تم الاعتياد على التغافل عنه في الأدبيات ذات الصلة بالتحفظ ؛ ربما كان ذلك نتاج أن هذا التصنيف قد تم تناوله حصرياً من خلال دراسة Beaver and Ryan (2000) ، وهو تصنيف على الرغم من رصانته ؛ إلا أنه لم يلقى الانتشار الكافي في الكتابات التنظيرية ذات الصلة بالتحفظ. ووفق تلك الرؤية الاستثنائية يتم تصنيف التحفظ المحاسبي بحسب مصدره إلى:

أ. التحفظ الناتج عن الرؤية المتحيزة: وهو التحفظ الناتج عن تبني وتطبيق سياسات وبدائل محاسبية متحفظة Bias Conservatism ، ويتضمن هذا النوع من التحفظ وبطبيعته كل من التحفظ المشروط وغير المشروط. ويستند بصورة رئيسية على تباين الاعتراف التزامني بين عناصر الأرباح وعناصر الخسائر.

ب. التحفظ الكامن " التحفظ الملازم ": وهو التحفظ الكامن والذي لا يمكن وبأي شكل تحييده أو التخلي عنه Inherent Conservatism ، وهو التحفظ الناتج عن فجوة القيمة بين المنظورين المحاسبي والاقتصادي ، فقيمة الأصل على سبيل المثال تتقيد محاسبياً بمبدأ التكلفة التاريخية ، بينما تنطلق من المنظور الاقتصادي إلى آفاق متعددة ومنها القيمة الحقيقية والقيمة السوقية والقيمة الاستبدالية.

وعلى الرغم من هذا التيار المكثف من الدراسات الذي تناول التحفظ في مجال الأدب المحاسبي ؛ إلا أنه يبدو في الأفق تواجد قدر كبير من الجدل حول " مستوى نفعية التحفظ المحاسبي " ، ويناقش الجزء التالي وجهة نظر مختلف الأطراف في ذلك الموروث المحاسبي التقليدي ، والتي يتم تناولها تحت مسمى تفسيرات التحفظ المحاسبي Explanations of Accounting Conservatism أو دوافع التحفظ المحاسبي Motivations of Accounting Conservatism ، وموجزها على النحو التالي:

أولاً: الدوافع من منظور المقرضين: لا يوجد جدل بحثي ملحوظ حول رؤية المقرضين للتحفظ المحاسبي. إذ اتفقت تيار مكثف من الجهود البحثية على أن التحفظ يعد من الأمور المفضلة من وجهة نظر المقرضين ، وذلك لأن استباق الاعتراف بالأخبار غير الجيدة مقارنة بالأخبار الجيدة يوفر قدراً كبيراً من الطمأنينة لهؤلاء المقرضين وبخاصة في مجال تقدير تنبؤاتهم المستقبلية بشأن قدرة الشركة على الاستمرار ، كما أن التقييم المُخفض لصافي القيمة الدفترية للأصول يمثل ضمان ملحوظ أنهم سيحصلون على مستحقاتهم المالية عند تعرض الشركة لأزمات مالية ؛ وذلك لأن الأصول مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية ، كما أن التقارير المالية المتحفظة من شأنها تخفيض تكاليف الوكالة من منظور المقرضين ، وهي التكاليف ذات الصلة بمتابعة تحصيل مستحقاتهم المالية والتكاليف القضائية ذات الصلة بعدم قدرة الشركة على الوفاء بتلك المستحقات (e.g., Ahmed et al., 2002; Watts, 2003a; Zhang, 2008; Beatty et al, 2008) . ومع ذلك التوجه الغالب حول منظور المقرضين للتحفظ المحاسبي ؛ ظهرت بعض الرؤى الاستثنائية حول دور التحفظ المحاسبي في تخفيض كفاءة عقود الاقتراض ذات الصلة بالسندات ، وبخاصة في مرحلة تقدير الفائدة. إذ أن تقدير تكلفة التمويل في تلك الحالة والمتمثل في الفائدة قد يكون انتقاصاً من حقوق حملة السندات الحقيقية (Gigler et al., 2009) ، ويختلف الباحث مع هذا الرأي وذلك لأن الاستثمار في السندات من وجهة نظر المستثمر يحكمه المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتنوعة ، ولو وجد المستثمر البدائل الأخرى بخلاف الاستثمار في السندات هي الأفضل لتوجه إليها .

ثانياً: الدوافع من منظور حملة الأسهم: لا يوجد جدل حول تأييد حملة الأسهم لممارسات التحفظ المحاسبي ، فقد انتهى الاتجاه الغالب للجهود البحثية في هذا الشأن إلى تفضيل حملة الأسهم للتحفظ المحاسبي (Watts, 2003a; Ball and Shivakumar, 2005; Lafond and Watts, 2008) ، ويستندون في هذا التفضيل على العديد من المبررات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الوفورات الضريبية التي يحققها التحفظ ، وبالقدر الذي يساهم في دعم توزيعات الأسهم ، وكذلك فأن التحفظ من شأنه الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف الداخلية المتمثلة في المديرين والأطراف الخارجية المتمثلة في حملة الأسهم ، وذلك لأن التحفظ من شأنه إنتاج معلومات محاسبية ذات موثوقية ، ويتوافر بها قدر جيد من التحقق ، وتنطوي على تزامنية الاعتراف بالأخبار غير الجيدة مقارنة بالأخبار الجيدة ، والتسارع في الاعتراف بمحركات الخسارة مقارنة بالاعتراف بمحركات الربح ، ويضاف لذلك أيضاً أن التحفظ يساهم بصورة إيجابية في تخفيض تكاليف الوكالة ، وذلك لأن الممارسات المحاسبية المتحفظة تؤدي بطبيعتها إلى تخفيض الحوافز الموجهة للمديرين التنفيذيين ، وبالشكل الذي يحد من الصراع بين حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين ، فالتنفيذيين لا يضغطون بمطالبهم لزيادة مكتسباتهم وحملة الأسهم في حالة طمأنينة لأن ثروتهم مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية ، ويضاف لذلك أيضاً أن الشريحة العريضة من حملة الأسهم قد لا تكون مهتمة بقضية التحفظ المحاسبي من الأساس باستثناء حملة الأسهم من المؤسسين ، واللذين قد

يبدون المزيد من الإهتمام والتفضيل للرؤية المحاسبية المتحفظة ، كما أن تلك الفئة من المساهمين ينخفض لديهم مستوى عدم التماثل المعلوماتي ، لأن غالبيتهم يكونون أعضاء بمجلس الإدارة.

ثالثاً: الدوافع من منظور المراجعين: يرى المراجعون من الممارسات التحفظية للمحاسبة طوق النجاة من مخاطر الإضرار بسمعتهم المهنية ، فهم يميلون نحو تبني وتطبيق سياسات وبدائل محاسبية متحفظة تؤدي إلى إظهار الربح مَخفضاً ، وذلك كنوع من إبراء مسئوليتهم المهنية ، وإثباتاً لنزاهتهم المهنية ، فظهور رقم الربح مخفضاً لن يتسبب في الإضرار بأي طرف من الأطراف ومع تحييد الوفورات الضريبية المحققة من وراء التحفظ ، وذلك لأن الوفورات الضريبية المحققة في فترة مالية حالية قد يتحول للنقيض في فترات مالية تالية ، بينما ظهوره مضخماً خلافاً لواقع الحال بالشركة قد يضر بالعديد من الأطراف – متلقي التقارير المالية على وجه العموم – وعلى ذلك لا يوجد أي جدل بحثي بين الجهود البحثية في هذا الشأن ، فكافة تلك الجهود يرى تفضيل المراجعون دوماً للممارسات المحاسبية التحفظية ، وبخاصة في الأوقات التي تتزايد بها الدعوى القضائية ضد المراجعين ، وقد وردت تلك الرؤى في العديد من الجهود البحثية ومنها على سبيل المثال لا الحصر (e.g., Palmrose and Scholz, 2000; Watts, 2003a) .

رابعاً: الدوافع من منظور مُنتجي المعايير المحاسبية والجهات المهنية الأخرى ذات الصلة: يُقصد بتلك الجهات كافة المجالس والهيئات واللجان المحاسبية ذات الطابع الدولي سواء المنتجة للمعايير المحاسبية أو المنتجة للتوصيات والتعليمات الإرشادية ، وسواء ما كان صادراً عنها إلزامياً أو اختيارياً ، ولكنه يحظى بالقبول العام نتاجاً لموثوقيته وتحقيقه توازناً مقبولاً بين مختلف الأطراف ذات المصالح المتعارضة ، وفي مقدمة تلك المجالس بطبيعة الحال مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. إذ ترى تلك المجالس المهنية أن الممارسات المحاسبية المتحفظة ترفع من على كاهلها العديد من الضغوط ومن ذلك وبصورة أساسية الحد من الاتهامات ذات الصلة بأن تلك المجالس شريكاً رئيسياً في حالات الإفلاس ، وذلك لكونها أصدرت معايير سمحت بالممارسات المحاسبية المضللة من خلال توفيرها لمساحة تقدير مهني غير موضوعية لمُعدي التقارير المالية ، ثم تم توظيف تلك الحرية في تضخيم الأرباح خلافاً للحقيقة ، ولا تتوقف تلك القضية عند ذلك فحسب ولكن الموضوع ذات أبعاد مجتمعية جوهرية. إذ قد تتهم تلك الجهات بأنها جاملت فئة محددة من الشركات على حساب البقية ، أو أصدرت معايير محاسبية ذات أبعاد سياسية وبخاصة المعايير المحاسبية ذات الصلة بالوعاء الضريبي ، أو أصدرت معايير من شأنها حماية مصالح فئة محددة من الدول ولأغراض المزيد من الحماية لاستثمارات تلك الدول خارج نطاق الدولة الأم (Pushkin and pariser, 1991; ; Watts, 2003; Gipper et al., 2013; Chen, 2022)

ومن خلال تلك الرؤى يمكن الإقرار بتواجد توجه تفضيلي من قبل الجهود البحثية نحو التحفظ المحاسبي. خلافاً لتوجهات المنظمات المهنية ذات الصلة ومنها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، فهم يهاجمون التحفظ المحاسبي من ناحية وذلك على اعتبار تخفيضه لحقوق الملاك من ناحية وإظهار تلك الحقوق خلافاً لواقع الحال ، ثم يصدرون معايير محاسبية تعطي مساحة ملحوظة من التقدير المهني والاختيار لمعدي التقارير المالية ، واللذين يميلون بالفطرة نحو ممارسات التحفظ المحاسبي...وعليه ، طالما كان التحفظ مفيداً لمختلف الأطراف فلماذا يتم التخلي عنه.

ومع ذلك يثور التساؤل إلى أي مدى تتسق السياسات المحاسبية المتحفظة مع جودة الأرباح ، فهل مزيد من التحفظ يدعم تلك الجودة ، أم كانت السياسات المحاسبية الأقل تحفظاً تدعم تلك الجودة ، وقد تناولت العديد من الدراسات الرائدة هذا التساؤل وأقرت بصورة تقترب من الإجماع على كون السياسات المحاسبية المتحفظة تدعم جودة الأرباح ، ويستشهد الباحث ببعض من الدراسات الرائدة التي تناولت تلك القضية البحثية الهامة:

أقرت الدراسة الرائدة لـ Ball et al. (2000) والتي عرفت لاحقاً بـ BKR نسبة إلى Ball, Kothari, and Robin بأن السياسات المحاسبية المتحفظة تؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الربح وتمهيده ، وبالقدر الذي يدعم جودة المعلومات المحاسبية على نحو عام والأرباح على نحو خاص ، ومع ذلك ووفق رؤيتهم فإن التحفظ قد يؤثر سلباً على القدرة التنبؤية للأرباح وبخاصة قدرتها التفسيرية في مجال تقدير القيمة السوقية للشركات ، وذلك لأنها قد تتفاوت من فترة مالية لأخرى بحسب مستويات ومتطلبات التحفظ المحاسبي. كما أن الشركات التابعة لدول موجهة بأسواق المال تلتزم بسياسات محاسبية أكثر تحفظاً من الشركات التابعة لدول موجهة بالمقرضين ، وذلك لأن القيود المفروضة على تلك الشركات تكون أكثر صرامة.

كما أقرت الدراسة الرائدة لـ Lara and Mora (2004) بغياب الفروق المعنوية في مستويات التحفظ المحاسبي بين مجموعة من الدول الأوروبية والتي تم تقسيمها لفئتين ، تشتمل الفئة الأولى على الدول المهيمن عليها أسواق المال " كإنجلترا " Common Law Country وتسعى في المقام الأول لحماية حملة الأسهم ، وتشتمل الفئة الثانية على الدول المهيمن عليها المقرضين " البنوك " كألمانيا وفرنسا Code Law Country والتي تسعى في المقام الأول لحماية المقرضين ، حيث تلتزم الشركات التابعة لتلك الدول بسياسات محاسبية متحفظة وإن كانت ألمانيا هي الأكثر تحفظاً على المستوى الأوروبي ، وبالشكل الذي يعني كما يرى الباحث أن المزيد من التحفظ يعني المزيد من الجودة.

ومع ذلك قد تختلف رؤية الباحث قليلاً عن رؤية تلك الدراسات الرائدة ، فالباحث يتفق معها في كون السياسات المحاسبية المتحفظة تحد من ممارسات إدارة الربح وتمهيده ، ولكنها من الناحية الأخرى تخفض من القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية بخاصة في مجال تقدير القيمة السوقية ، وذلك لأن التحفظ غير الرشيد قد يؤدي إلى تفاوت الأرباح من فترة مالية لأخرى.

٣/١: القسم الثاني: النماذج القياسية الأكثر قبولاً لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي.

وقد كانت النماذج القياسية للاستدلال على تبني سياسات وتطبيق بدائل محاسبية متحفظة محلاً لإهتمام الباحثين ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بدأت جهود النمذجة بصورة متكاملة من خلال دراسة Feltham and Ohlson (1995) ، والمعروفة اختصاراً بـ FO Model ، حيث تم الاستدلال على السياسات المحاسبية المتحفظة من خلال الصورة القياسية التالية*:

$$X_{t+1} = \omega_1 X_t + \delta_1 BV_1 + V_{1.t} + \varepsilon_{1.t+1}$$

* يشتمل FO Model على ثماني معادلات قياسية تتناول محددات القيمة السوقية للشركة ، ودور الأصول التشغيلية في ذلك ، ويشتمل النموذج المتكامل على أربعة قيود تعكس مستوى التحيز في تطبيق البدائل المحاسبية التحفظية ، وأكتفى الباحث هنا بعرض القيود الأربعة فقط، وللمزيد من التوسع في هذا النموذج يمكن الرجوع إلى: (زيدان ، وسعادة ٢٠٢٠).

$$BV_{t+1} = \delta_2 BV_t + V_{2.t} + \varepsilon_{2.t}$$

$$V_{1.t+1} = \gamma_1 V_{1.t} + V_{2.t} + \eta_{1.t+1}$$

$$V_{2.t+1} = \gamma_2 V_{2.t} + \eta_{2.t+1}$$

حيث:

t: الفترة المالية.

X: الأرباح غير العادية.

BV: القيمة الدفترية.

V: المعلومات الأخرى " تنبؤات المحللين الماليين ".

ε η ... : معاملات الخطأ المعياري لدالة الإنحدار.

وذلك في إطار أن القيمة المطلقة للمعلمتين γ_1 و γ_2 تكون أصغر من الواحد ، وقيمة المعلمة ω_1 لا تقل عن الصفر ولا تصل للواحد الصحيح ، وقيمة المقدار δ_2 لا تقل عن الواحد الصحيح ولا تزيد عن المعدل المستخدم في خصم الأرباح غير العادية ، وقيمة المعلمة δ_1 تزيد عن الصفر ، حيث تعكس δ_1 مستوى التحيز في التحفظ المحاسبي ، بينما تعكس δ_2 معدل النمو في القيمة الدفترية ، ويتم الاستدلال على تطبيق سياسات محاسبية متحفظة على النحو التالي:

أ. تعكس قيمة المعامل δ_1 مستوى التحفظ المحاسبي ، وهو معامل القيمة الدفترية ، حيث أن زيادة تلك القيمة تؤيد تأثير القيمة الدفترية للشركة في أرباحها غير العادية ، وقد أثرت لأن الأخبار غير الجيدة قد تم الاعتراف بها بصورة تزامنية ، وبالتالي فتأثير البدائل المحاسبية التحفظية منعكس بالفعل في القيمة الدفترية ، ولذا فمن المتوقع في تلك الحالة أن القيمة السوقية للشركة ستنمو بمعدلات متسارعة تفوق النمو في القيمة الدفترية.

ب. إذا كان تأثير الربح الاستحقاقي في القيمة يفوق تأثير الربح النقدي دل ذلك على اتباع تطبيق بدائل محاسبية متحفظة ، وذلك للثقة المتزايدة من قبل متلقى المعلومات المحاسبية في هذا الربح ، والذي يعكس قدر كبير من الرؤية التشاؤمية نظراً لاعترافه التزامني بالأخبار غير الجيدة.

ولم يلقى هذا النموذج القبول الكافي من قبل جموع الباحثين وبخاصة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك للعديد من الأسباب ؛ وفي مقدمتها مستوى تعقده فنياً ، لاعتماده على ما يعرف بـ " المعلومات الأخرى " والتي تم التعبير عنها تالياً بتنبؤات المحللين الماليين من خلال البحوث التجريبية ، وهي تنبؤات لا تتوافر بصورة منتظمة سوى في البيئة الأمريكية (زيدان ، وسعادة ، ٢٠٢٠) ، كما أن النماذج التالية له كانت أقل تعقيداً وأسهل تفسيراً ، ويضاف لذلك أن النموذج معياري ويؤسس للبحوث التجريبية التالية. إذ لم يحدد النموذج قيمة معيارية لمعلماته النماذجية الأساسية ، والتي يمكن من خلالها وبصورة لا تحتمل التقدير البحثي تحديد مستوى التحفظ المحاسبي ، ومع ذلك يرى الباحث أن النموذج وبصفة عامة يستند على أفكار يؤيدها المنطق ، وبخاصة في الجزئية الخاصة بالمقارنة بين تأثير الربح الاستحقاقي وتأثير الربح النقدي على القيمة.

وقدم Basu (1997) نموذجين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي ، ويعتمد النموذج الأول منهما على عوائد الأسهم ، بينما يعتمد النموذج الثاني على التتبع الزمني لأرباح الشركة بين الفترات المتتابعة ، ويأخذ نموذج عوائد الأسهم الصورة القياسية التالية:

$$X_{i.t-1} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i.t} + \beta_1 R_{i.t} + \beta_2 (DUM_{i.t} \times R_{i.t}) + \varepsilon_{i.t}$$

حيث:

$X_{i.t-1}$: المؤشر المعبر عن ربحية الشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب من خلال قسمة نصيب السهم من أرباح الفترة المالية على القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة المالية.

$R_{i.t}$: عائد السهم للشركة i وذلك عن الفترة المالية t.، ويتم احتسابه من خلال قسمة البسط المكون من: القيمة السوقية في نهاية الفترة مطروحاً منها القيمة السوقية في بداية الفترة ومضافاً عليها التوزيعات للسهم على المقام المشتمل على: القيمة السوقية في بداية الفترة.، وهي الصورة الأكثر شيوعاً لاحتساب العوائد ، وهناك صور متعددة ومكثفة لاحتساب تلك العوائد وللتوسع في ذلك يمكن الرجوع إلى دراسة Barnes and Biktimorov (2003). مع العلم أن الصورة الأساسية هي الصورة المعتمد عليها في قاعدة البيانات المالية الأمريكية الشهيرة Compustat.

$DUM_{i.t}$: متغير أصم " أعمى " ، يأخذ القيمة " واحد " إذا كانت عوائد السهم بالسالب ، ويأخذ " صفر " في غير ذلك من الحالات.

β_2: معامل التحفظ الشرطي للنموذج. " حساسية الأرباح للإفصاح عن الأخبار غير الجيدة ".

ويعتمد النموذج على فكرة منطقية مفادها الحفاظ فقط على عوائد الأسهم السالبة التي تعكس الأخبار غير الجيدة في النموذج ، وبالتالي فهي سالبة لكون الإفصاح عن الأخبار السيئة تم بكثافة وتزامنية خلال الفترة المالية ، بينما عوائد الأسهم الموجبة التي تعكس الأخبار الجيدة سوف يتم استبعاها من النموذج ، وذلك لأن المتغير الأصم سوف تصبح قيمته صفرية ، وبالتالي لن يكون هناك وجود للمتغير الترجيحي " ناتج ضرب العوائد في المتغير الأصم " ، وعلى ذلك فقيمة معامل التحفظ الشرطي في النموذج تحدد مستوى التحفظ المحاسبي " كثافة الإفصاح عن الأخبار غير الجيدة " ، حيث أن زيادة قيمته " الموجبة " تعكس سياسات محاسبية متحفظة.، كما أن معنوية دالة الإنحدار المتوصل إليها تدل على تبني سياسات محاسبية متحفظة ، وتجدر الإشارة إلى أن النموذج في صورته القياسية لم يحدد قيمة معيارية محددة لمعامل التحفظ الشرطي ، وبحيث يمكن الاعتماد عليها لتقدير مستوى التحفظ.

وعلى الرغم من الكثير من المنطق العلمي للنموذج إلا أن الباحث يرى - ولم يؤيده في ذلك أياً من الجهود البحثية التي طبقت النموذج- أن النموذج يعاني من عدم الاتساق بين متغيراته المستقلة ومتغيره التابع ، فالمتغيرات المستقلة تستند على بيانات سوقية في الأساس ، بينما يستند المتغير التابع على الأرباح وهي مؤشر محاسبي ، وفي تلك الحالة فإن التزامنية بين شقي النموذج متفاوتة بصورة تامة ، وذلك لأن البيانات السوقية وبطبيعتها بيانات

تزامنية نظراً للإفصاح عنها بصورة يومية ، بينما تفتقد المعلومات المحاسبية لتلك التزامنية ، وبصفة عامة يمكن توصيف النموذج بكونه نموذج تمويلي أكثر منه كنموذج محاسبي.

بينما اعتمد النموذج الثاني لـ Basu (1997) على تتبع تغيرات الربح خلال ثلاث فترات مالية متتابعة ، وذلك من خلال الصورة القياسية التالية:

$$\Delta NI_{i.t} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i.t-1} + \beta_1 \Delta NI_{i.t-1} + \beta_2 (DUM_{i.t-1} \times \Delta NI_{i.t-1}) + \varepsilon_{i.t}$$

حيث:

$\Delta NI_{i.t}$: تغير معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترة المالية t ، ويحسب معدل التغير من خلال الفرق بين معدل العائد على الأصول للفترة المالية t ومعدل العائد على الأصول للفترة المالية t-1 ، ويؤسس معدل العائد على إجمالي رصيد الأصول في بداية الفترة.

$\Delta NI_{i.t-1}$: تغير معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترة المالية t-1 ، ويحسب معدل التغير من خلال الفرق بين معدل العائد على الأصول للفترة المالية t-1 ومعدل العائد على الأصول للفترة المالية t-2 ، ويؤسس معدل العائد على إجمالي رصيد الأصول في بداية الفترة.

$DUM_{i.t-1}$: متغير أصم " أعمى " ، يأخذ القيمة "١" إذا كان تغير الأرباح سالباً ، ويأخذ القيمة "صفر" في غير ذلك من الحالات.

β_2: معامل التحفظ الشرطي للنموذج.

وقد نال نموذج Basu (1997) الكثير من القبول البحثي والنجاح التجريبي ، وبخاصة النموذج الثاني المؤسس على تتبع تغيرات الأرباح بين الفترات الزمنية ، ومع ذلك فقد ناله بعضاً من صور النقد ومنها على سبيل المثال:

أ. لا يشترط إرجاع زيادة حساسية معامل التحفظ الشرطي في صورتي النموذج القياسيتين للسياسات المحاسبية المتحفظة فقط ، ولكن يمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل الأخرى ، بخاصة المخاطر ذات الصلة بالبيئة الخارجية التي تعمل في إطارها الشركة (Ball et al., 2000) ، ومن تلك المخاطر على سبيل المثال المخاطر التسويقية والضغوط التنافسية ومستوى تسارع تكنولوجيا التصنيع والتوزيع والبيع.

ب. وفق الصورة القياسية للنموذج المعتمدة على عوائد الأسهم قد يكون معامل التحفظ الشرطي للنموذج موجب وبالتالي دالاً على تبني سياسات محاسبية تحفظية ومع ذلك لا يوجد في واقع الممارسات المحاسبية المتبعة ما يثبت تطبيق بدائل محاسبية تحفظية (Dietrich et al., 2007).

ج. يعاني معامل التحفظ الشرطي للنموذج من التحيز الواضح لصالح رؤية تم افتراضها بصورة مسبقة حول تبني سياسات وبدائل محاسبية تحفظية ، وذلك لمجرد وجود علاقة لا يؤيدها الواقع التطبيقي بين تقلبات العوائد كمتغير مستقل وتقلبات الأرباح كمتغير تابع (Patatoukas and Tomas, 2009). إذ أن توافر اشتراطات النموذج ذات الصلة للإقرار على تواجد التحفظ ليس بالضرورة أن يكون راجعاً

لممارسات محاسبية متحفظة بقدر ما يرجع إلى المتغيرات الكامنة الاقتصادية بخلاف المتغيرات المحاسبية.

د. يعاني معامل التحفظ الشرطي للنموذج من الحساسية الكبيرة للعديد من العوامل ومنها مستوى تعاقب الأخبار على مدار الفترة المالية ، وطبيعة الأحداث الاقتصادية ، وسياسات الإفصاح المحاسبية ، بل وشديد التأثر إحصائياً بعدد الحالات التحليلية (Givoly et al., 2007).

ه. أغفل النموذج تأثير الخصائص المالية للشركة ، وبخاصة الخصائص الرئيسة منها كالرافعة المالية والحجم ، حيث اعتبر أن تلك الخصائص متجانسة التأثير وبالتالي تم استبعاها من النموذج ، ومع أن الواقع التطبيقي والتجريبي أثبت دوماً أهمية تلك الخصائص وتأثيرها غير المتجانس (Huang et al., 2011).

و. تعد نواتج تشغيل النموذج شديدة الحساسية للآلية الإحصائية المعتمد عليها في التحليل فقد تختلف بصورة جوهرية بين ثلاث نماج إحصائية هي الأشهر في التحليل في هذا المجال ومنها Pooled Cross Section و Time Series و Panel Data وعليه ؛ فالنموذج يحتاج الكثير من التحوط الإحصائي (Givoly et al., 2007; Patatoukas and Thomas, 2009) .

ومع ذلك يظل نموذجا Basu بصورتيهما القياسيتين إحدى العلامات الفارقة في النمذجة القياسية للتحفظ المحاسبي ، حيث لا يكاد يخلو بحث محاسبي يتناول قياس وتقييم مستوى التحفظ المحاسبي من الاعتماد عليهما أو على أحدهما تطبيقياً ، ومصدر ذلك قد يكون راجعاً إلى بساطة النموذج ، وعدم اشتماله على غموض - بإستثناء عدم اشتماله على قيمة قياسية لمعامل التحفظ الشرطي ، ويضاف لذلك إمكانية توفير مدخلاته النماذجية في غالبية بيئات التطبيق التي يتوافر بها بيانات سوقية منتظمة ، ويكفي للحكم على قبول النموذج الاطلاع على تيار مكثف من الدراسات استندت عليه لتقدير التحفظ ومع ذلك لم يلقى الانتشار الكافي بين أوساط الباحثين في المنطقة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في كل من نموذجي Basu فإن المعامل الأكثر جوهرية هو المعامل β_2 . إذ أن الإشارة الموجبة لهذا المعامل تعني تواجد التحفظ المحاسبي المشروط ، ويؤكد الباحث على أن هذا المعامل يعكس التحفظ المشروط فقط ، وليس التحفظ بشقيه ، ويضاف لذلك إن إتجاه هذا المعامل نحو الابتعاد عن القيمة صفر في الاتجاه الموجب ، يعكس مستوى تواجد التحفظ المشروط ، ولم يحدد Basu قيمة معينة للمعامل تحدد كثافة التحفظ المشروط ، بل ترك ذلك لتأويلات البحوث التطبيقية التي جاءت تالياً ، وتبنت تطبيق النموذج ، ومع ذلك حدد Basu آلية لتقدير كثافة التحفظ على وجه العموم بشقيه المشروط وغير المشروط ، وذلك من خلال جمع المعاملين β_2 و β_1 ثم القسمة على المعامل β_1 ، فإذا كان ناتج القسمة يفوق الواحد الصحيح يمكن في تلك الحالة الحكم على التقارير المالية عموماً على أنها متحفظة ، وضمنياً وفي تلك الحالة يمكن الفصل بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط. كما أضاف Basu مؤشراً آخر وذلك لتقدير التحفظ وذلك من خلال المقارنة بين القدرة التفسيرية لنموذجيه في الحالات التحليلية سالبة التغير والحالات التحليلية موجبة التغير. إذ يمكن الإقرار بتواجد التحفظ عندما تكون القدرة التفسيرية في الحالات السالبة أكبر من نظيرتها في الحالات الموجبة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الإضافات والتعديلات الإجرائية التي لحقت بنموذج Basu ، وذلك من خلال دراسة Khan and Watts (2009) وللدرجة التي اعتبر فيها البعض أن النموذج الأخير هو نموذج متفرد وإلى الدرجة الذي دعم انتشاره عالمياً تحت مسمى Modified Basu ، فقد بدأت تلك النمذجة بالصورة القياسية

لنموذج Basu ثم ابتكرت ما يعرف بالمؤشر C-Score وهو المؤشر المعبر عن التحفظ المحاسبي ، وذلك وفق الخطوات الإجرائية التالية:

- الخطوة الأولى: تقدير الصورة القياسية لنموذج العوائد ومع تعديل في ترقيم المعلمات الإحصائية ، وهو ذاته نفس نموذج العوائد:

$$X_{i.t-1} = \beta_1 + \beta_2 D_{i.t} + \beta_3 R_{i.t} + \beta_4 (D_{i.t} \times R_{i.t}) + \varepsilon_{i.t}$$

ووفق تلك الصورة أصبح معامل التحفظ الشرطي هو المعامل β_4 والي تعني إشارته الموجبة تواجد التحفظ المحاسبي ، وكلما كانت قيمتها كبيرة كلما كان ذلك دالاً على تواجد ممارسات التحفظ المحاسبي بصورة مكثفة.

- الخطوة الثانية: يتم تقدير المعلمات C-Score المعبرة عن الأخبار غير الجيدة ، والمعلمة G-score والمعبرة عن الأخبار الجيدة وذلك لكل مشاهدة تحليلية على حدة " المشاهدة التحليلية هي قيمة المتغير لشركة الواحدة في الفترة المالية الواحدة " ويتم الحصول على المعلمتين من خلال الصورتين القياسيتين التاليتين:

$$G - Score_i \equiv \beta_3 = \mu_1 + \mu_2 \ Size_i + \mu_3 \ M/B_i + \mu_4 Lev_i$$

$$C - Score_i \equiv \beta_4 = \lambda_1 + \lambda_2 \ Size_i + \lambda_3 \ M/B_i + \lambda_4 Lev_i$$

حيث:

$Size_i$: حجم الشركة i.

M/B_i: معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة i.

Lev_i: معدل الرافعة المالية للشركة i.

وهي الخصائص المالية الرئيسية للشركة ، والتي أثبتت المشاهدات التجريبية أنها تعد بمثابة المحركات الرئيسية للتحفظ المحاسبي ، وتتحدد تلك الخصائص في حجم الشركة " اللوغاريتم الطبيعي للأصول " ، ومعدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لها ، ومعدل الرفع المالي " إجمالي الديون إلى إجمالي القيمة السوقية لحق الملكية وذلك وفق معادلة قياسها الواردة بالبحث ". ويتطلب التنفيذ الإجرائي لتلك الخطوة توافر سلسلة زمنية طويلة للغاية وعدد شركات كبير ، وذلك لأن احتساب تلك المعاملات يحسب على مستوى كل شركة على حدة ، ولنا أن نتخيل أن هذا النموذج قد اعتمد على الفترة ١٩٦٣-٢٠٠٥م ، أي أن الشركة الواحدة لها ٤٣ مشاهدة تحليلية ، وبعدد مشاهدات تحليلية بلغ ١١٥٥١٦ مشاهدة تحليلية. " متوسط عدد الشركات ٢٦٨٦ شركة ".

- الخطوة الثالثة: التعويض بقيمة المعلمتين G-Score و C-Score في الصورة القياسية الأولى ، وتأخذ تلك الخطوة الصورة القياسية التالية:

$$X_{i,t-1} = \beta_1 + \beta_2 D_i + R_i\left(\mu_1 + \mu_2 Size_i + \mu_3 \frac{M}{B_i} + \mu_4 Lev_i\right) + D_i R_i\left(\lambda_1 + \lambda_2 Size_i + \lambda_3 \frac{M}{B_i} + \lambda_4 Lev_i\right) + \left(\delta_1 Size_i + \delta_2 \frac{M}{B_i} + \delta_3 Lev_i + \delta_4 D_i SIZE_i + \delta_5 D_i \frac{M}{B_i} + \delta_6 D_i Lev_i\right) + \varepsilon_i$$

وللمزيد من التوضيح لتلك الخطوة تحديداً يوضح الجدول رقم (١) المتغيرات المستقلة المقصودة في تلك الخطوة ، لأن الصورة القياسية معقدة للغاية وتثير الكثير من الغموض وعدم الفهم. ويتم اشتقاق معامل التحفظ المشروط C-Score من خلال الخطوة الثالثة وذلك لكل شركة من الشركات محل التحليل ، والقيمة الموجبة لها تعكس سياسات تحفظية ، وكلما زادت تلك القيمة دل ذلك على تواجد التحفظ.

جدول رقم (١)

المتغيرات المستقلة الأساسية في نموذج Khan and Watts (2009) وذلك وفق ترميزها بالنموذج الأصلي واستخلاصاً من الجداول التطبيقية

مسلسل	أسم المتغير	ترميزه	كيفية احتسابه
(١)	تصنيف عائد السهم	D	تأخذ القيمة واحد إذا كان تغير العوائد سالباً والقيمة صفر في غير ذلك من الحالات.
(٢)	عائد السهم	Ret	عائد السهم ، ويحسب بذات الكيفية الواردة في نموذج Basu.
(٣)	عائد السهم مرجحاً بحجم الشركة.	Ret * Size	حاصل ضرب عائد السهم في حجم الشركة.
(٤)	عائد السهم مرجحاً بمعدل القيمة السوقية إلى الدفترية.	Ret * M/B	عائد السهم مضروباً في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.
(٥)	عائد السهم مرجحاً بالرافعة المالية.	Ret * Lev	عائد السهم مضروباً في معدل الرفع المالي.
(٦)	التصنيف مرجحاً بالعائد	D * Ret	حاصل ضرب تصنيف الشركة في عائد السهم.
(٧)	التصنيف مرجحاً بعائد السهم وحجم الشركة	D*Ret*Size	حاصل ضرب تصنيف العائد في عائد السهم في حجم الشركة.
(٨)	التصنيف مرجحاً بعائد السهم ومعدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.	D*Ret*M/B	حاصل ضرب تصنيف العائد في عائد السهم في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.
(٩)	التصنيف مرجحاً بعائد السهم ومعدل الرفع المالي.	D*Ret*Lev	حاصل ضرب تصنيف العائد في عائد السهم في معدل الرفع المالي.

مسلسل	أسم المتغير	ترميزه	كيفية احتسابه
(١٠)	حجم الشركة	Size	اللوغاريتم الطبيعي للأصول.
(١١)	معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	M/B	نسبة القيمة السوقية للشركة في نهاية الفترة المالية إلى قيمتها الدفترية في بداية الفترة المالية.
(١٢)	معدل الرفع المالي	Lev	نسبة إجمالي الالاتزامات طويلة وقصيرة الأجل إلى القيمة السوقية لحق الملكية " طريقة غير معتادة في حساب الرافعة المالية "
١٣	تصنيف العائد مرجحاً بحجم الشركة.	D*SIZE	حاصل ضرب تصنيف العائد في حجم الشركة.
١٤	تصنيف العائد مرجحاً بمعدل القيمة السوقية إلى الدفترية.	D*M/B	حاصل ضرب تصنيف العائد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.
١٥	تصنيف العائد مرجحاً بمعدل الرفع المالي.	D*Lev	حاصل ضرب تصنيف العائد في معدل الرفع المالي.

المصدر: من إعداد الباحث ، وبتصرف في الجدول رقم (٣) الوارد بملاحق النموذج الأصلي.

ويرى الباحث أن تطبيق هذا النموذج في الحالة المصرية يكاد يكون مستحيل ، وذلك لأنه من ضمن متطلبات تطبيقه سلسلة زمنية طويلة - من المفضل ألا تقل عن ثلاثين سنة ، وذلك لأن هناك إجراءات تحليلية تتم على مستوى كل شركة من الشركات محل التحليل على حدة ، وبعضاً من تلك الإجراءات يستلزم تكوين نموذج إنحدار على مستوى الشركة ، ولتكوين نموذج إنحدار على مستوى الشركة الواحدة يلزم عدد من المشاهدات لها لا يقل عن ثلاثين. وهذا لا يتوافر في البيئة المصرية ، على الأقل في الوقت الحالي.

قام كل من Beaver and Ryan بتقديم رؤيتهما حول قياس وتقييم التحفظ المحاسبي في دراستهما المنشورة في العام ٢٠٠٠م ، والتي لاقت الكثير من القبول من جانب الباحثين في مختلف بيئات الأعمال ، وبغض النظر عن مستوى كفاءة سوق الأوراق المالية. إذ قدمت تلك الدراسة للباحثين المؤشر المالي الأكثر يسراً لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي ويتحدد في: نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ، ومع أن ذلك المؤشر تم توظيفه بطريقة تتميز بقدر كبير من الحرفية الإحصائية في النموذج ، إلا أن شريحة عريضة من الباحثين تغافلوا تماماً عن النمذجة المتكاملة الواردة بالبحث ، وتمسكوا بالمؤشر المالي المذكور والذي يمثل مجرد أساس فكري للنموذج ، ويا لها من مفارقة بحثية تستحق الكثير من التفكر والتأمل والتحليل ؛ أن يدعي كثيرون تطبيق النموذج وهم أبعد من ذلك بمسافات بعيدة ، وسيتم تناول تلك المفارقة الغريبة في القسم التحليلي التالي من هذا البحث.

استندت الفلسفة الفكرية للنموذج على محورين رئيسيين ، يتحدد المحور الأول منهما على ما يعرف بـ التحيز المحاسبي Accounting Bias وهو التحيز الناتج من الاستناد على رؤية محاسبية متحفظة تنعكس في الاعتماد على سياسات وبدائل محاسبية متحفظة ، كما في حالة بدائل الإهلاك ، ويتحدد المحور الثاني في متلازمة الفجوة

بين المنظور الاقتصادي والمنظور المحاسبي للقيمة على وجه العموم وأثر الأحداث المالية على وجه الخصوص ، وهو ما يؤدي إلى ما يعرف بالتأخير التزامني Lag Timeliness إذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الاقتصادية المتوقعة بمرور الوقت وليس على الفور ، بينما يخضع الاعتراف المحاسبي لمتطلبات الحال ، والمُقيدة من خلال المعايير المحاسبية والتي لا تخلو حالات تطبيقها من مساحة ملحوظة للتقدير المهني.

وابتداءً يحتاج النموذج إلى قدر كبير من التفهم للنمذجة الإحصائية المعتمد عليها في التحليل. إذ استند النموذج على تحليل السلاسل الزمنية التقاطعية والمعروفة اختصاراً بتحليل البيانات اللوحية Panel Data ، والمتضمنة ثلاثة نماذج إحصائية تتحدد في: نموذج التأثيرات الثابتة ، ونموذج التأثيرات العشوائية ، والنموذج المُجمع ، وهي نمذجة غير شائعة الاستخدام في البحوث المحاسبية التجريبية على الأقل في تلك الحقبة التاريخية. وقد استند النموذج على تحليل التأثيرات الثابتة في خطوته الأولى ، بينما استند على تحليل التأثيرات المجمعة في خطوته الثانية والثالثة ، وتفصيلات تلك الخطوات على النحو التالي:

الخطوة الأولى: تقدير التحفظ الناتج عن التحيز المحاسبي:

يتم تقدير التحفظ الناتج عن التحيز لصالح سياسات وبدائل محاسبية متحفظة من خلال بواقي نموذج التأثيرات الثابتة " Bias Conservatism BC " والذي يأخذ الصورة القياسية التالية:

$$BTM_{t,i} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^{6} \beta_j R_{t-j,i} + \varepsilon_{t,i}$$

حيث:

BTM_t: القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ، وتحسب من خلال قسمة القيمة الدفترية في نهاية الفترة التالية على القيمة السوقية للشركة في نهاية الفترة المالية.

ROE_t: معدل العائد على حق الملكية ، ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب عن الفترة على حق الملكية في بداية الفترة المالية.

R_t: عائد السهم ، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع سعر السهم في نهاية الفترة المالية ونصيب السهم من التوزيعات خلال الفترة على سعر السهم في بداية الفترة المالية.

$size - Adjusted\ R_t$: مقدار الفرق بين عائد السهم على مستوى الشركة ووسيط عائد السهم لكافة الحالات التحليلية. " لم يستند النموذج على وسيط عائد السهم للقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة ، ولكنه يقارن بكافة الشركات محل التحليل بغض النظر عن تبويبها الصناعي أو التنظيمي في بورصة الأوراق المالية ".

$\alpha_{i\ldots t}$: ثابتي نموذج الانحدار.

β_j: معامل المتغير المستقل والمحدد في عوائد الأسهم.

والهدف الرئيسي من تلك الخطوة هو تقدير بواقي دالة الإنحدار والتي تم ترميزها في النموذج بالرمز BC " Bias Conservatism " ، وتمثل تلك البواقي كافة المتغيرات التي تؤثر في مؤشر التحفظ " القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية " بخلاف عوائد الأسهم ، ولما كان متغير عوائد الأسهم الداخل في النموذج يعكس كافة المتغيرات التزامنية المؤثرة على سلوك سعر السهم وبالتالي عوائده ، فإن المتبقي من تباين مؤشر التحفظ يعود في الأساس إلى تبني سياسات وبدائل محاسبية متحفظة أدت إلى زيادة الفجوة بين القيمة الدفترية للشركة وقيمتها السوقية ، وعليه فإن تلك البواقي تعد مؤشر موضوعي للتحفظ المحاسبي.

الخطوة الثانية: تقدير التحفظ الناتج عن عدم التماثل التزامني " التأخير ":

تقوم تلك الخطوة بتقدير التحفظ غير الناتج عن تبني سياسات وبدائل محاسبية متحفظة ، ولكنه يرجع في الأساس إلى نقص التماثل التزامني بين تأثير المعلومات غير المحاسبية وتأثير المعلومات المحاسبية. إذ أن المعلومات غير المحاسبية يتوافر بها قدر كبير من التزامنية مقارنة بالمعلومات المحاسبية ، ولذلك تم ترميز هذا التحفظ بالرمز " Lag Conservatism " LC ، ويتم تقديره من خلال بواقي نموذج التأثيرات المجمعة ، ويأخذ النموذج الصورة القياسية التالية:

$$BTM_{t,i} = \alpha_0 + \sum_{j=0}^{6} \beta_j R_{t-j,i} + v_{t,i}$$

وتستند الخطوة الأولى والخطوة الثانية على ذات المتغيرات سواء على مستوى المتغير التابع أو المتغير التفسيري ، والاختلاف بين الخطوتين في الآلية الإحصائية المستخدمة. إذ يتم توظيف نموذج التأثيرات الثابتة في الخطوة الأولى ، ونموذج التأثيرات المجمعة في الخطوة الثانية ، ومع ملاحظة تواجد عدد فترات مالية قدره " ستة " في الحالتين ، ويمثل الحد الأقصى لعدد فترات التأخير ، وبالشكل الذي يعني أنه يتم تقدير سبع دوال إنحدار في كل خطوة ، التقدير في الفترة المالية الحالية بدون تأخير ثم التقدير في كل فترة مالية من الفترات السابقة وعددها ست فترات تأخير ، وذلك على أساس تراكمي ، بمعنى: إذا افترضنا أن الفترة المالية الأخيرة في السلسلة الزمنية للتحليل هي السنة المالية ٢٠٢٠م ، وعليه تكون فترة التأخير الأولى قدرة العام ٢٠١٩ على التنبؤ بالعام ٢٠٢٠م ، بينما تكون فترة التأخير الثانية قدرة العام ٢٠١٩م والعام ٢٠١٨م على التنبؤ بالعام ٢٠٢٠م ...وهكذا. وتجدر الإشارة أن تحليل البيانات اللوحية من ضمن مدخلاته المعلمة Lag ويحدد المستخدم عدد فترات التأخير التي يرغب بها ، وتلك النمذجة غير متاحة في الحزمة الإحصائية SPSS ، ولكنها متاحة في العديد من الحزم الإحصائية الأخرى والتي يأتي في مقدمتها Stata.

ويتم الاستدلال على تواجد التحفظ من خلال الإشارة السالبة " العكسية " لمعامل المتغير المستقل ، سواء في الخطوة الأولى أو الخطوة الثانية. إذ أن الإشارة السالبة تعني أنه كلما زادت عوائد الأسهم كلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ، ويعد هذا الانخفاض نتاج لممارسات التحفظ. ومن المعتاد توافر الإشارة السالبة في النموذج ، ويؤيد ذلك المنطق العلمي والمشاهدات التجريبية ، سواء من خلال النموذج الأصلي ذاته أو من خلال من استند عليه من بحوث بعد ذلك.

الخطوة الثالثة: تقدير المحددات الأكثر تأثيراً في مؤشري التحفظ:

تتناول تلك الخطوة من خطوات النموذج التحري عن محركات مؤشري التحفظ ، وتمثل المتغيرات الأكثر تأثيراً على مؤشري التحفظ ، سواء المؤشر المُعبر عن التحفظ الناتج عن البدائل المحاسبية " BC " أو التحفظ الناتج عن التأخير " LC " ، وتفصيلات ذلك على النحو التالي تفصيله:

أولاً: محددات مؤشر التحفظ الناتج عن التحيز " BC " Bias Conservatism:

يتم تقدير المتغيرات التفسيرية لهذا المؤشر من خلال الصورة القياسية التالية:

$$BC_{i.t} = \alpha_0 + \beta_1 IBC_{i.t} + \beta_2 LEV_{i.t} + \beta_3 GROW_{i.t} + \beta_4 ACCELDEPN_{i.t} + \beta_5 RNDADV_{i.t} + \beta_6 LIFORES_{i.t} + \varepsilon_t$$

$IBC_{i.t}$: المتغير المَعبر عن مؤشر التحفظ المعبر عن التحفظ الناتج عن التحيز المحاسبي وذلك للقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة ، وهو معامل سابق التجهيز في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن المتوقع عدم توافره في البيئات الأخرى بخلاف البيئة الأمريكية. " يمكن الحصول عليه من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الموضح في الخطوة الأولى من النموذج على مستوى كل قطاع على حدة.

$LEV_{i.t}$: المتغير المُعبر عن الرافعة المالية ، ويتم احتسابه من خلال قسمة القيمة الدفترية للالتزامات على القيمة السوقية لحق الملكية – وليس القيمة الدفترية لحق الملكية خلافاً للمعتاد ذات الصلة.

$GROW_{i.t}$: المتغير المُعبر عن النقدية الحرة ، ويتم احتسابه من خلال مُكمل معدل التوزيعات عن العام الحالي والثلاث سنوات السابقة " واحد صحيح مطروحاً منه متوسط معدل التوزيعات عن الفترة المالية الحالية والثلاث فترات المالية السابقة عليها (متوسط أربع سنوات) "

$ACCELDEPN_{i.t}$: المتغير المُعبر عن الإهلاك ، ويتم احتسابه من خلال قسمة مجمع الإهلاك على إجمالي الأصول الثابتة محل الإهلاك ، وذلك للشركة i ، وللفترة المالية t.

$RNDADV_{i.t}$: المتغير المُعبر عن الأصول غير الملموسة غير المقيدة في الدفاتر ، ويتم احتسابه من خلال قسمة إجمالي عنصري البحوث والتطوير والدعاية والإعلان المحملة على قائمة الدخل على إيرادات المبيعات. " وهي العناصر التي تكون محلاً للرسملة والتحميل الزمني المقيد بمدة على قائمة الدخل "

$LIFORES_{i.t}$: المتغير المُعبر عن الاحتياطيات ذات الصلة بتطبيق طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً لقياس المنصرف من العناصر المخزنية ، ويحسب من خلال قسمة تلك الاحتياطيات على إجمالي الأصول. " تم إلغاء تلك الطريقة تالياً من معايير المحاسبة الدولية وعليه قد لا تتوافر بيانات عن هذا المتغير في الفترات المالية التي تلي العام ٢٠٠٨م"

ε_t: الخطأ المعياري لدالة الانحدار " تأثير المتغيرات العشوائية غير الداخلة في النموذج ".

$\beta_{1,2....6}$: معاملات المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار.

ثانياً: محددات مؤشر التحفظ الناتج عن التأخير " LC " Bias Conservatism:

يتبع ذلك الصورة القياسية التالية:

$$LC_{i.t} = \alpha_0 + \beta_1 ILC_{i.t} + \beta_2 LEV_{i.t} + \beta_3 GROW_{i.t} + \beta_4 ACCELDEPN_{i.t} + \beta_5 RNDADV_{i.t} + \beta_6 LIFORES_{i.t} + \varepsilon_t$$

وهي ذات الدالة الواردة في " أولاً " من الخطوة الثالثة ، ومع تغيير المتغير التابع ليصبح مؤشر التحفظ الناتج عن التأخير ، وكذلك ظهور معامل التحفظ ذات الصلة بمؤشر التحفظ الناتج عن التأخير على مستوى القطاع الصناعي.

والخطوة الثالثة من النموذج لم تكن المتغيرات التفسيرية الواردة بها على وجه الحصر ، ولكنها وردت على سبيل القياس واشتقاقاً مما تم تناوله في الدراسات السابقة ذات الصلة ، ويمكن لكل باحث أخذها كما هي أو تعديلها بالإضافة عليها وليس الحذف منها ، وذلك بحسب احتياجاته البحثية .

والنموذج على وجه العموم رصين البناء ووجد الكثير من القبول البحثي من جموع الباحثين ذات الصلة بظاهرة التحفظ المحاسبي ، وبخاصة الباحثين في بيئات الأعمال العربية – وللباحث في ذلك وقفة تحليلية طويلة بالقسم القادم من البحث -

قاما كل من Penman and Zhang بتقديم أفكارهما ذات الصلة بقياس التحفظ المحاسبي في دراستين توالياً ١٩٩٩م ، و ٢٠٠٢م. إذ تكرر ذات النموذج في الدراستين. إذ تم توفير التأصيل التنظيري للنموذج في الدراسة الأولى ، وتوظيف النموذج تجريبياً في الدراسة الثانية ومع المزيد من الشرح التطبيقي ، ويستند النموذج على الخطوتين التاليتين:

الخطوة الأولى: تقدير التحفظ المحاسبي بالميزانية العمومية:

تقوم تلك الخطوة من خطوات النموذج بقياس التحفظ المحاسبي في الميزانية العمومية ، ويرجع إليها سر شهرة النموذج لاحقاً بنموذج الاحتياطيات الخفية " السرية - المستترة " Hidden Reserves أو "Conservatism Index "C-Score وتأخذ تلك الخطوة الصورة القياسية التالية:

$$C_{it} = Estimated\ Hidden\ Reserves_{it} /\ Net\ Operating\ Assets_{it}$$

حيث:

$Estimated\ Hidden\ Reserve_{it}$: تمثل الاحتياطيات الخفية " المستترة " الناتجة عن التحفظ في التقديرات المحاسبية والمنعكسة في التحوط ضد مخاطر الأصول التشغيلية ، وتشتمل تلك الاحتياطيات الخفية على البنود التالية على سبيل المثال وليس الحصر: مخصص الديون المعدومة ، مخصصات الاهلاك ، المخصصات ذات الصلة بتقييم الأصول التشغيلية كالمخزون بأشكاله المتنوعة " منتجات تامة – تحت التشغيل – خامات " ، الإيرادات المستحقة ، التزامات برامج التقاعد والإحالة للمعاش ، وتجدر الإشارة إلى أن النموذج حدد تلك البنود

على وجه المثال وليس الحصر ، ويجوز للباحث إدخال كافة بنود المخصصات ذات الصلة بالأصول التشغيلية أو الالتزامات التشغيلية. إذ فتح النموذج مساحة حرية بحسب المعايير المحاسبية المطبقة والبيئة التطبيقية لتشغيل النموذج ليتضمن النموذج كافة صور المخصصات التي يدخل في قياسها مساحة ملحوظة من التقديرات ، ومع هذا الشرح التحليلي في التمهيد التنظيري للنموذج ، عند التعرض للجزء التطبيقي للنموج قاما Penman and Zhang بتحديد ثلاثة بنود تحديداً تعد الأكثر اتصالاً بالاحتياطيات الخفية وتقوم فلسفة تلك البنود الثلاثة تحديداً كونها معالجتها محاسبياً نتاج سياسات محاسبية مستقرة تمتد لفترات محاسبية متتابعة ويستتبعها تكوين احتياطيات خفية ملازمة لها ، وعليه ؛ فالنموذج يركز على التحفظ المحاسبي الناتج عن تطبيق سياسات محاسبية مستقرة ، وليس التحفظ الناتج عن مساحة تقدير مهني ملحوظة ، وتتحدد تلك البنود الثلاث في:

- الاحتياطيات الخفية " المستترة " ذات الصلة بالمخزون وذلك عند تطبيق طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً LIFO ، ويتم التعبير عن ذلك بالقيمة " المُفصح عنها " في الشركات التي تطبق ذلك المدخل في القياس والقيمة " صفر " في حالة عدم تطبيقه ، وتجدر الإشارة إلى تواجد تلك الطريقة في توقيت نشر النموذج. إذ تم إلغاءها سواء من المعايير الأمريكية أو المعايير الدولية لاحقاً والإبقاء على طريقتي الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO وطريقة المتوسط المرجح Weight Average.
- الاحتياطيات الخفية " المستترة " ذات الصلة بتكاليف البحوث والتطوير Research and "Development " RD: ويتم التعبير عنها بتكاليف البحوث والتطوير المُقدرة والتي يتم رسملتها واستهلاكها وتصنف على أنها أصول تشغيلية ، ويتم احتسابها وفق المعامل المقترح من خلال دراسة lev and Sougiannis (1996) ، وعليه ؛ عند تطبيق النموذج من الأمور الواجبة الرجوع للدراسة المصدرية لتقدير آلية آشتقاق الاحتياطيات الخفية ذات الصلة بالبحوث والتطوير.
- الاحتياطيات الخفية " المستترة " ذات الصلة بمصروفات الدعاية والأعلان Advertising Expenses: وتعد من بنود التكلفة التي يتم رسملتها واستهلاكها خلال أجل زمني يتراوح بين فترة مالية وفترتين وفق قسط إستهلاك مُعجل ، وتعد تلك المدة قصيرة للغاية ، وتشتمل على مخصص خفي شائع التواجد وبخاصة في البيئة الأمريكية. وبالقدر الذي يعكس صورة شائعة من صور التحفظ المحاسبي

$Net\ Operating\ Assets_{it}$: صافي الأصول التشغيلية ، ويتم احتسابها من خلال صافي القيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروحاً منها الالتزامات التشغيلية ، وتجدر الإشارة إلى أن الأصول المالية يتم استبعادها بصورة تامة من النموذج ، وكذلك يلزم التأكيد على ضرورة أن تكون قيمة هذا البند لكافة الحالات التحليلية النهائية والداخلة في التحليل موجبة.

الخطوة الثانية: تقدير التحفظ المحاسبي بقائمة الدخل:

تتولى تلك الخطوة تقدير التحفظ المحاسبي في قائمة الدخل ، وذلك من خلال مؤشر أطلق عليه الباحثان Q-Score Measures ، ويرجع السر في الحرف Q إلى مصطلح جودة الأرباح Earnings Quality ، وتشتمل تلك الخطوة على ثلاث خطوات فرعية متتابعة على الترتيب ، والصور القياسية لتلك الخطوات الفرعية على النحو التالي:

الخطوة الفرعية الأولى: تشتمل تلك الخطوة على تتبع التغيرات في قيمة معامل التحفظ المُعبر عن مقدار التحفظ في الميزانية العمومية C-Score ، ويتم التعبير عن معامل التحفظ المحاسبي في تلك الخطوة الفرعية بالرمز Q_{it}^{A} ، وتأخذ تلك الخطوة الصورة القياسية التالية:

$$Q_{it}^{A} = (ER_{it}/\ NOA_{it}) \ - \ (\ ER_{it-1}/\ NOA_{it-1})$$

حيث:

ER_{it}: الاحتياطيات الخفية المقدرة في بداية الفترة المالية.

ER_{it-1}: الاحتياطيات الخفية المقدرة في نهاية الفترة المالية.

NOA_{it}: صافي القيمة الدفترية للأصول التشغيلية في بداية الفترة.

NOA_{it-1}: صافي القيمة الدفترية للأصول التشغيلية في نهاية الفترة.

وعلى ذلك فإن معامل التحفظ Q_{it}^{A} بتلك الخطوة الفرعية الأولى يقيس مقدار التغير في معامل التحظ C ، وتعد القيمة الكبيرة للمعامل Q_{it}^{A} انعكاس لتواجد تحفظ محاسبي. حيث يعكس ذلك تكوين احتياطيات خفية بمعدل متسارع يفوق النمو في الأصول التشغيلية ، ولم يحدد النموذج قيمة معيارية للفرق تمكن من الفصل بين حالتي تواجد التحفظ المحاسبي أو عدم تواجده.

الخطوة الفرعية الثانية: تشتمل تلك الخطوة على تقييم مركز معامل التحفظ بالشركة مقارنة بمعامل التحفظ على مستوى القطاع الصناعي ، ويرمز لمعامل التحفظ بها بالرمز Q_{it}^{B} ويتم من خلالها مقارنة الوزن النسبي للاحتياطيات الخفية بالشركة بنظيرتها على مستوى القطاعي الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة ، وتأخذ تلك الخطوة الفرعية الثانية الصورة القياسية التالية:

$$Q_{it}^{B} = (ER_{it}/\ NOA_{it}) \ - \ Indusstry\ Median(\ ER_{st}/\ NOA_{st})$$

وهي ذات الصورة القياسية الواردة بالخطوة الفرعية الأولى ومع اختلاف أن القيمة المطروحة تمثل وسيط الوزن النسبي للاحتياطيات الخفية على مستوى القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة ، ومع مراعاة أن الحرف i يرمز للشركة بينما الرمز s يرمز إلى القطاع الصناعي والحرف t يرمز إلى الفترة المالية ، وإذا ما كان مقدار الفرق كبير – لم يحدد النموذج له قيمة معيارية – يعد ذلك دالاً على تواجد ممارسات التحفظ المحاسبي.

الخطوة الفرعية الثالثة: تقدير معامل التحفظ الأكثر ترجيحاً: تعد تلك الخطوة نتاج تشغيل الخطوتين الأولى والثانية. ويتم من خلالها تقدير معامل التحفظ الأكثر ترجيحاً ، وتأخذ تلك الخطوة الصورة القياسية التالية:

$$Q - Score_{it} = [\ Q_{it}^{A} \times 0.5] + [\ Q_{it}^{B} \times 0.5\ ]$$

ويرى الباحث أن نموذج Penman and Zhang من النماذج الجيدة للغاية في مجال التحفظ وبخاصة في الجزئية الخاصة بإشتقاق المتغير المعبر عن التحفظ المحاسبي ، حيث من السهولة بمكان الحصول على معامل التحفظ الأكثر ترجيحاً ، ثم توظيفه كمتغير ولأغراض بحثية متنوعة وعلى اختلاف كون التحفظ متغير مستقل أم تابع أم وسيط أم معدل أم ترجيحي ، ومع ذلك يتفق الباحث مع رؤية العديد من الدراسات والتي انتقدت هذا النموذج في المناحي التالية (e.g., Dietrich et al., 2007, Givoly et al., 2007):

أ. يستند النموذج في جوهره على مؤشر مالي وحيد وهو معدل الاحتياطيات الخفية إلى صافي القيمة الدفترية للأصول التشغيلية ، وهو مؤشر كغيره من المؤشرات المالية التي تشتمل على بنود بعضها ينتمي للمركز المالي وبعضها ينتمي لقائمة الدخل يعاني من عدم الاتساق الزمني بين بسط المعدل ومقامه.

ب. حصر النموذج الاحتياطيات الخفية فيما يتصل بثلاث بنود محاسبية فقط وتتحدد في المخزون السلعي ، وتكلفة البحوث والتطوير ، والدعاية والأعلان ، دون توفير أساس علمي ومهني منطقي لهذا الاختيار. إذ أن تلك البنود قد لا تمثل وزن نسبي يُعتد به في بعض الحالات وبخاصة في الشركات الصناعية غير الرائدة أو الشركات التجارية وبطبيعة الحال في الشركات التجارية.

ج. لا يستند النموذج على نمذجة قياسية تشتمل على علاقات تأثيرية كما في حالة Basu على سبيل المثال ، ولكنه يستند على مؤشر مالي وحيد ، وعلى نحو عام لم يجد هذا النموذج القبول الكافي من قبل الباحثين في مجال قياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، وظهوره في بعضاً من البحوث العربية لا يعني فعاليته ، ولكن يعني وبالأحرى سهولة تطبيقه.

قاما كل من Givoly and Hayn (2000) بتقديم نموذج متكامل للاستدلال على مستوى التحفظ المحاسبي ، يعتمد على أربع صور قياسية ، الصورة الأولى منها تتبع نموذج Basu (1997) ، والصورة الرابعة تتبع FO Model ، ولذلك سيكتفي الباحث بعرض الصورتين الثانية والثالثة من النموذج ، حيث اعتمدت الصورة الثانية من النموذج على مفهوم الاستحقاقات غير التشغيلية Non-Operating Accruals ، واعتمدت الصورة الثالثة على الخصائص الإحصائية لمتغير الربحية ، وتفصيلات تلك الصورتين على النحو التالي:

الصورة القياسية الثانية:

$$NOA = TA - OA$$

حيث:

NOA: الاستحقاقات غير التشغيلية "Non-Operating Accrual".

TA: الاستحقاقات الكلية "Total Accrual".

OA: الاستحقاقات التشغيلية " Operating Accrual".

وتحسب الاستحقاقات الكلية على النحو التالي:

$$TA = X + Dep - CFO$$

حيث:

X: صافي الربح بعد الضريبة.

Dep: الاستهلاك.

CFO: النقدية المتولدة من عمليات التشغيل "Cash From Operating"

وتحسب الاستحقاقات التشغيلية على النحو التالي:

$$OA = \Delta AR + \Delta Inv + \Delta Pre_{Exp} - \Delta AP - \Delta TP$$

حيث:

ΔAR: التغير في رصيد العملاء.

ΔInv: التغير في رصيد المخزون.

ΔPre_{Exp}: التغير في رصيد المصروفات المقدمة.

ΔAP: التغير في رصيد الموردين.

ΔTP: التغير في رصيد المستحقات الضريبية.

ويستدل على تبني وتطبيق سياسات تحفظية من خلال:

أ. الاستحقاقات الكلية السالبة: حيث أن تزايد الفجوة بين الربح الأستحقاقي والربح النقدي لصالح التدفقات النقدية يعني المزيد من السياسات التحفظية ، حيث يخفض التحفظ من الربح الاستحقاقي بينما لا يظهر هذا التأثير على الربح النقدي ، وعلى ذلك فالاستحقاقات السالبة تعني وجود ممارسات محاسبية تحفظية.

ب. فجوة الاستحقاقات " الاستحقاقات غير التشغيلية ": وهي مقدار الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات التشغيلية من المفترض أن تكون مساوية للصفر في غياب الممارسات المحاسبية التحفظية ، فإذا كانت الفجوة أكبر من الصفر " موجبة " فيعني ذلك سياسات محاسبية لا تميل للتحفظ ، أما إذا كانت الفجوة تقل عن الصفر " سالبة " فيعني ذلك اتباع سياسات محاسبية متحفظة.

وقد تم انتقاد تلك الصورة القياسية السابقة من خلال العديد من الدراسات وبصورة رئيسية كونها صورة من صور استكشاف ممارسات إدارة الربح ، وليس استكشافاً للسياسات المحاسبية المتحفظة ، بالإضافة للغموض حول تفسير نواتج تشغيل النموذج ، حيث من الممكن أن تكون الاستحقاقات الكلية " موجبة " بما يعني غياب

السياسات التحفظية ، ثم نجد فجوة الاستحقاقات " سالبة " بما يعني وجود ممارسات تحفظية ، وبالتالي فتلك الصورة لا يتوافر بها الإتساق الكافي (Zhang, 2008).

الصورة القياسية الثالثة:

يتم استكشاف التحفظ من خلال المعادلة القياسية التالية:

$$Conservatism_{i.t:n} = (X_{i.t:n} - \mu_{i.t:n})^3 / (\sigma_{i.t:n})^3$$

حيث:

$X_{i.t:n}$: معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترات المالية المحصورة بين بداية السلسلة الزمنية t ونهايتها n ، ويحسب مرة على أساس الربح الاستحقاقي ومرة على أساس التدفقات النقدية من عمليات التشغيل.

$\mu_{i.t:n}$: متوسط العائد على الأصول للشركة i خلال الفترات المالية المحصورة بين بداية السلسلة الزمنية t ونهايتها n .

$\sigma_{i.t:n}$: الإنحراف المعياري للعائد على الأصول للشركة i خلال الفترات المالية المحصورة بين بداية السلسلة الزمنية t ونهايتها n

وتعتمد فكرة الصورة القياسية السابقة على أساس كون الخصائص الإحصائية المستقرة لمعدلات الربحية بكافة أشكالها تعكس سياسات محاسبية متسقة ومستقرة من فترة مالية لأخرى ، وتعكس غياب السياسات التحفظية ، أما في الحالات التي يتم فيها تطبيق سياسات تحفظية فإن تلك الخصائص ستشتمل على عدم استقرار ، ومن معالم ذلك عدم تبعية توزيع معدل العائد للتوزيع الطبيعي مع درجة إلتواء سالبة لتوزيعه.، ويرى الباحث أن عدم استقرار مؤشرات الربحية لا يمكن إرجاعه للسياسات المحاسبية التحفظية فقط ، حيث هناك العديد من عناصر الخطر الكامنة سواء ذات صلة بالبيئة الخارجية أو البيئة الداخلية.، ولذا فالمؤشر المستخدم يفتقد الموضوعية.

قاما كل من Ball and Shivakumar (2005,2006) بتقديم أفكارهما حول عدم التماثل التزامني بين الاعتراف بالربح والاعتراف بالخسارة كمدخل لتقييم جودة الأرباح asymmetrically timely gain and loss recognition ، وعلى الرغم من أن هدف الدراستين كان في الأساس هو تقييم جودة الأرباح المحاسبية بالمملكة المتحدة ، إلا أن الاستناد بصورة كبيرة على أفكار السابقين في مجال التحفظ المحاسبي وبخاصة Basu جعل من تلك النمذجة صالحة لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، وهذا ليس مجرد رؤية ذاتية للباحث ، ولكن المشاهدات التجريبية البحثية أثبتت الاعتماد على تلك النمذجة بقدر من الانتشار الملحوظ في قياس وتقييم التحفظ المحاسبي.

ويشتمل الجزء التالي على عرض النماذج الواردة في الدراستين وذلك على النحو التالي:

أولاً: النمذجة الواردة في دراسة العام ٢٠٠٥:

تم الاستناد في تقييم التحفظ المحاسبي على نموذجين رئيسيين ، وقد تحدد النموذج الأول منهما في نموذج الأرباح لـ Basu (1997) دون أية تعديلات في الهيكل الأساسي لدالة الانحدار الرئيسية ، ومع تعديلات في القياس الكمي لمتغير الربحية لأغراض الفصل بين الأرباح التي يتوافر بها عنصر الديمومة " الاستمرارية " والأرباح العابرة التي لا يتوافر بها هذا العنصر Transitory Earnings ، وقد سبق عرض هذا النموذج تفصيلاً في جزء سابق من البحث عند تناول نمذجة Basu ، بينما استند النموذج الثاني على الصورة القياسية العامة التالية:

$$ACC_t = \beta_0 \ + \ \beta_1 DCFO_t + \ \beta_2 CFO_t + \ \beta_3 DCFO_t \times CFO_t + \ \varepsilon_t$$

حيث:

ACC_t: المتغير المُعبر عن الاستحقاقات Accrual ، وذلك عن الفترة الزمنية t. ويتم عرضه تفصيلاً تالياً.

$DCFO_t$: متغير أصم للتعبير عن الحالة الثنائية لمتغير التدفقات النقدية عمليات التشغيل والتالي طريقة حسابه ، ويأخذ القيمة " واحد " إذا كانت قيمة متغير التدفقات سالبة ، والقيمة " صفر " في غير ذلك من الحالات.

CFO_t: المتغير المُعبر عن التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ، وتم حسابه خلافاً لكافة الدراسات ذات الصلة. إذ تم حسابه من خلال ناتج طرح الاستحقاقات ACC من الأرباح قبل البنود غير العادية والاستثنائية ، ثم قسمة ناتج الطرح على رصيد إجمالي الأصول في بداية الفترة ، وذلك للتعبير عنه بصورة قيمة نسبية.

$DCFO_t \times CFO_t$: ناتج ضرب المتغير الأصم في المتغير المُعبر عن التدفقات النقدية ، أي ترجيح متغير التدفقات بحالته الثنائية.

ε_t: الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

$\beta_{0..1..2..3}$: معاملات دالة الإنحدار ، ثابت الدالة ، ومعاملات المتغيرات التفسيرية.

وتم حساب متغير الاستحقاقات ACC وفق طريقة الحساب الأكثر انتشاراً في كتابات ممارسات إدارة الربح ، وذلك من خلال المعادلة القياسية التالية:

$$ACC_t = \Delta Inventory_t + \Delta Debtors_t + \Delta OtherCurrentAssts_t - \Delta Creditors_t \\ - \Delta OtherCurrentLiabilities_t - Depreciation_t$$

حيث:

$\Delta Inventory_t$: التغير في المخزون ، ويحسب بالفرق بين رصيد المخزون في نهاية الفترة وبدايتها.

$\Delta Debtors_t$: التغير في المدينون ، ويحسب بمقدار الفرق بين رصيد المدينون في نهاية الفترة وبدايتها.

$\Delta OtherCurrentAssts_t$: التغير في الأصول المتداولة الأخرى بخلاف المخزون والمدينين ، ويحسب بمقدار الفرق بين رصيدها في نهاية الفترة ورصيدها في بدايتها.

(وتشكل تلك البنود الثلاثة مجتمعة التغير في الأصول المتداولة)

$\Delta Creditors_t$: التغير في رصيد الدائنون ، ويحسب بمقدار الفرق بين رصيد الدائنين في نهاية الفترة ورصيدهم في بداية الفترة.

$\Delta OtherCurrentLiabilities_t$: التغير في رصيد الالتزامات المتداولة الأخرى بخلاف الدائنين ، ويحسب بمقدار الفرق بين رصيد الحساب في نهايته ورصيده الإفتتاحي.

(وتشكل تلك البنود التغير في الالتزامات المتداولة)

$Depreciation_t$: إهلاك الأصول الثابتة الملموسة عن الفترة.

لا يمكن اعتبار هذا النموذج جديداً بالكلية أو إبتكارياً ولكنه في الأساس نقلاً معدلاً لأفكار السابقين في مجال ممارسات إدارة الربح (e.g., Jones, 1991; Dechow et al., 1995; Dechow et al., 1998; Dechow and Ditchev, 2002) ، ويعد النموذج توظيف غير معدل لنموذج Dechow et al. (1998) والذي يقوم على توظيف منهجية عدم تماثل الاعتراف في الاستدلال على ممارسات إدارة الربح ، ومع ذلك يعد هذا النموذج ملائم بصورة جيدة لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي بالشركات غير المقيدة بالبورصة أو الشركات التي تشكل فيها الأرباح العابرة وزن نسبي ملحوظ مقارنة بالأرباح المستمرة ، ولا يصلح النموذج بصورتيه المعياريتين في قياس وتقييم التحفظ المحاسبي بخلاف ذلك. إذ أنه تم توظيفه لحالات محددة ، ويستدل على تواجد التحفظ من عدمه بنفس آلية Basu في التقدير.

ثانياً: النمذجة الواردة في دراسة العام ٢٠٠٦م:

لم تخرج نمذجة الباحثان Ball and Shivakumar في العام ٢٠٠٦م عن منهجيتهما العامة السابق عرضها في العام ٢٠٠٥م ، وذلك من حيث كيفية توظيف منهجية الإستحقاقات في الكشف عن عدم تماثل الاعتراف بين الربح والخسارة وبالتالي الاستدلال على تواجد أو عدم تواجد التحفظ المحاسبي. إذ قدم الباحثان نموذجهما والذي يأخذ الصورة القياسية التالية:

$$ACC_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \alpha_2 VAR_t + \alpha_3 DVAR_t + \alpha_4 VAR_t \times DVAR_t + \varepsilon_t$$

حيث:

ACC_t: الاستحقاقات عن الفترة المالية t. وتحسب بمقدار الفرق بين الأرباح قبل البنود غير العادية وصافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ، ثم قسمة الفرق على رصيد إجمالي الأصول في بداية الفترة. وتحسب الاستحقاقات بتلك الطريقة سواء في النموذج الأساسي أو النماذج الثلاثة الفرعية التالي عرضها.

X_t: مجموعة من المتغيرات التفسيرية والتي من المعتاد تأثيرها على الاستحقاقات.

VAR_t: المتغير المُعبر عن الربح أو الخسارة. " ويأتي تفصيله تاليا ".

$DVAR_t$: متغير أصم ثنائي القيمة. إذ يأخذ القيمة " واحد " في حالة الخسارة ، والقيمة " صفر " في غير ذلك من الحالات.

$VAR_t \times DVAR_t$: حاصل ضرب المتغير المُعبر عن الربح أو الخسارة في المتغير ثنائي الإدخال.

ε_t: الخطأ المعياري لدالة الانحدار.

$\alpha_{0..1..2..3..4}$: معاملات دالة الانحدار ، المقدار الثابت ، ومعاملات المتغيرات التفسيرية.

وبالإضافة إلى النموذج الأساسي يتم الاستناد على ثلاثة نماذج تم توصيفهم من خلال الباحثين على أنهم نماذج فرعية مدعمة ، وتفصيلاتهم على النحو التالي:

النموذج الفرعي الأول:

$$ACC_t = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \varepsilon_t$$

النموذج الفرعي الثاني:

$$ACC_t = \alpha_0 + \alpha_1 CF_t + \alpha_2 CF_{t-1} + \alpha_3 CF_{t+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الفرعي الثالث:

$$ACC_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta REV_t + \alpha_2 GPPE_t + \varepsilon_t$$

حيث:

CF_t: صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل في نهاية الفترة المالية. وتحسب من خلال قسمة رصيد صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل على رصيد إجمالي الأصول في بداية الفترة المالية.

CF_{t+1}: صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل في الفترة المالية التالية للفترة المالية t ، ويتم حسابها بقسمة صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل عن الفترة t+1 على رصيد الأصول في بداية الفترة t+1.

CF_{t-1}: صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل في الفترة المالية السابقة. ويتم حسابها بقسمة صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل عن الفترة t-1 على رصيد الأصول في بداية الفترة t-1.

ΔREV_t : مقدار التغير في إيرادات المبيعات عن الفترة المالية t ، ويتم احتسابه بالفرق بين إيرادات سنتين متتاليتين ، ثم القسمة على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة.

$GPPE_t$: إجمالي الأصول الثابتة ، ويحسب من خلال قسمة إجمالي بعض عناصر الأصول والتي تم إنشائها وفق أساس التكلفة التاريخية ثم القسمة على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة. " لم يوضح البحث الأصلي بنود الأصول التي يتم الأخذ بها ، ولكن من المعتاد وفي الغالب الاستقرار على ثلاثة بنود فقط في حالة تواجدهم: الأرض ، والمباني ، والآلات. إذ يظهر في تلك البنود الثلاث تحديداً تأثير تبني مبدأ التكلفة التاريخية كأساس تقليدي للقياس المحاسبي. كما أن البنود الثلاثة هم الأكثر تعرضاً للتقيم الأقل مقارنة بالحقيقة ، ويضاف لذلك أن بندي المباني والآلات هم الأكثر اشتمالاً على احتياطيات خفية بفعل تأثير الإهلاك الدوري. كما تقتصر الكثير من البحوث التطبيقية على بند الآلات فقط دون غيره من الأصول الثابتة. ويرى الباحث أن الاستناد على كافة الأصول التشغيلية تعد من الأمور التي يؤيدها المنطق.

وفيما يتعلق بالمتغير VAR وهو المتغير المُعبر عن الربحية في النموذج الأساسي يتم احتسابه وفق أربع صور من المؤشرات المالية ، ويتم تضمينهم جميعاً في ذات الوقت في النموذج الأساسي ، وليس واحداً تلو الأخر ، ونفس الأمر يتكرر في النماذج الفرعية الثلاثة. إذ يظهر المؤشرات الأربع دوماً في كافة النماذج ، وتفصيلات تلك المؤشرات على النحو التالي:

- المؤشر الأول: مستوى التدفقات النقدية ، ويتم حسابه من خلال ضرب صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل في المتغير ثنائي الإدخال المَعبر عن حالة تلك التدفقات (القيمة " واحد " إذا ما كان الرصيد سالباً والقيمة " صفر " في غير ذلك من الحالات) ، ويتم التعبير عن ذلك المؤشر بالمعادلة التالية:

$$Level\ of\ Cash\ Flows_t = DCF_t \times CF_t$$

- المؤشر الثاني: التغير في التدفقات النقدية ، ويتم حسابه من خلال ضرب التغير في رصيد التدفقات النقدية من عمليات التشغيل في المتغير الثنائي المُعبر عن حالة هذا التغير (القيمة " واحد " إذا ما كان التغير سالباً والقيمة " صفر " في غير ذلك من الحالات). ويتم التعبير عن ذلك المؤشر بالمعادلة التالية:

$$Change\ in\ Cash\ Flows_t = D\Delta CF_t \times \Delta CF_t$$

- المؤشر الثالث: مركز التدفقات النقدية مقارنة بالقطاع الصناعي ، ويتم حسابه من خلال ناتج الفرق بين رصيد التدفقات النقدية من عمليات التشغيل بالشركة ووسيط رصيد التدفقات النقدية بالقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة ، ثم ضرب هذا الفرق في المتغير الثنائي المُعبر عن حالة هذا الفرق (القيمة " واحد " إذا ما كان الفرق سالباً والقيمة " صفر " في غير ذلك من الحالات). ويتم التعبير عن ذلك المؤشر بالمعادلة التالية:

$$Industry\ Adjusted\ Cash\ Flows_t = DIND_t \times IndAdj_CF_t$$

- المؤشر الرابع: عوائد السهم غير العادية ، ويحسب هذا المؤشر من خلال الحصول على الفرق بين عائد السهم بالشركة وعائد السهم المرجح السوقي " المؤشر العام لبورصة الأوراق المالية " ، ثم ضرب هذا الفرق في المتغير الثنائي المُعبر عن حالة هذا الفرق (القيمة " واحد " إذا كان الفرق سالباً ، والقيمة " صفر " في غير ذلك من الحالات). ويتم التعبير عن ذلك المؤشر بالمعادلة التالية:

$$Abnormal\ Returns_t = DABNRET_t \times ABNRET_t$$

وتجدر الإشارة إلى أن النموذج بتلك الكيفية لم يكن بالجديد المستحدث ولا بالقديم المُحدث ، ولكنه إعادة توظيف لبعضاً من النماذج الرائدة وبخاصة لـ Jones (1991) و DD " Dechow and Ditchev (2002) " Model ، ومع خلط تلك الأفكار مع بعضاً من أفكار Basu (1997) ، وهي فكرة في مجملها جيدة وذلك لكونها تستفيد من إيجابيات كافة النماذج كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم الاستدلال على تواجد التحوط وفي إطار نموذج الإنحدار الأساسي إذا ما كانت قيمة المعامل α_4 موجبة يعد ذلك دالاً على تواجد سياسات تحفظية في الفترة المحاسبية ، وبالشكل الذي يقدم دلالات استباقية على أن تزامنية الاعتراف بالخسارة تفوق ذات التزامنية في حالة الربح ثم يتم تأكيد أو نفي تلك الرؤية الاستباقية من خلال النماذج الفرعية الثلاثة ومع تدعيم تلك النماذج الفرعية بالمؤشرات الأربع الرئيسية المكونة للمتغير VAR ، ويتفق الباحث مع رؤية العديد من الكتابات الرصينة في مجال التحفظ المحاسبي كون النموذج يعاني من أوجه القصور التالية (e.g., Huang et al., 2011; Givoly et al., 2007):

أ. تعد نمذجة Ball and Shivakumar على وجه العموم ليست بنمذجة كاشفة للتحفظ المحاسبي على وجه التحديد ، ولكنها قد تصنف كونها نمذجة ممارسات إدارة ربح أكثر منها نمذجة للتحفظ المحاسبي.

ب. المؤشرات الأربع الرئيسية والمعبرة عن متغير النموذج الرئيسي VAR يتم تضمينها داخل النموذج الرئيسي ونماذجه الفرعية ذات الصلة دون سند علمي محدد تم تناوله من خلال جهود السابقين.

ج. تتسم الإجراءات المنهجية لتطبيق النموذج بقدر ملحوظ من التعقيدات الفنية ، وبخاصة عند الحصول على نتائج متناقضة بين النماذج الثلاثة الفرعية ، فنموذج منها قد يقدم الدليل على تواجد التحفظ ، بينما قد ينفي نموذج آخر منها هذا الاستدلال.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات التجريبية قد اعتمدت على نموذج Basu (1997) ولكن ليس على صورته الأصلية ، من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية من عمليات التشغيل كبديل لعوائد الأسهم ، وعلى ذلك فتلك التعديلات ليست بالنماذج المتفردة وعليه فلن تكون محلاً للتناول في هذا البحث.

٤/١: القسم الثالث: إطلالة تحليلية على تقدير التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية وتطوير فروض البحث:

يشتمل هذا القسم من البحث على استقراء لغالبية البحوث التي تناولت التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية ، سواء منفرداً كمتغير تحليلي أو على وجه الاستقلال أو على وجه التبعية أو على وجه الوساطة والتعديل ، وقد تطلب ذلك الإطلاع على ما يزيد عن خمسة وتسعين بحثاً تناولت التحفظ المحاسبي تطبيقاً على الحالة المصرية ، وذلك من خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٣م ، وقد تم تخفيض هذا العدد الكبير من البحوث وفق القيود الصارمة التالية:

أ. استبعاد كافة البحوث المستخرجة من رسائل علمية وجميعها رسائل ماجستير. إذ وجد الباحث في هذا النوع من البحوث قدر كبير من الغموض ، فهي لم تكن بحوث بقدر ما كانت تلخيصاً للنتائج والتوصيات ، وتفتقد إلى قدر كبير من المقومات البحثية.

ب. استبعاد كافة البحوث التي لم تنشر في دوريات علمية مصرية ذات موثوقية ، وكذلك استبعاد كافة البحوث التي اتخذت من بيئات الأعمال الأخرى غير المصرية مجالاً للتطبيق والتحليل.

ج. توافر المقومات الرصينة في البحث ، من حيث المنهجية وبخاصة التطبيقية منها ، ومع التركيز على السلسلة الزمنية للتحليل وعدد الوحدات محل هذا التحليل والنمذجة الإحصائية المُعتمد عليها.

وبعد تطبيق تلك القيود مجتمعة تم الاستقرار على ستة وأربعين بحثاً تعد الأكثر تمثيلاً للحالة المصرية فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي ، وبغض النظر عن مستوى تفاوتها في الجودة البحثية ، ولكنها في مجملها تعد جيدة ، وتم التقيد عند استقراءها بالقيدين التاليين:

- القيد الأول: التركيز على النتيجة الرئيسية التي انتهت إليها تلك البحوث والخاصة بتواجد التحفظ من عدمه في بيئة الأعمال المصرية. وعليه لم يتم تناول العلاقات التأثيرية الواردة بتلك الجهود البحثية ، فتلك العلاقات تخرج عن نطاق هذا العمل البحثي. وتمثل تلك النقطة تحديداً الأساس الاستقرائي لصياغة الفرض الرئيسي لهذا البحث.
- القيد الثاني: التركيز على آلية قياس التحفظ المحاسبي ، من حيث تطبيق نمذجة متكاملة أم الاعتماد على مؤشرات مالية ، وفي الحالة التي يتم فيها تطبيق نمذجة متكاملة للتحفظ المحاسبي ما هي الآلية التي تم الاستناد عليها لاشتقاق المتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي من تلك النمذجة ، وتمثل تلك النقطة تحديداً من النقاط الجوهرية التي سيتم تناولها في القسم التالي من البحث والذي يتضمن دليلاً تجريبياً من واقع الحالة المصرية.

ويوضح الجدول رقم (٢) موجزاً تحليلياً لتلك الجهود البحثية ، والتي من خلال استقراء ما ورد بها يمكن اشتقاق مجموعة الاستخلاصات التحليلية التالية:

أ. انتهت غالبية البحوث التي اتخذت من بيئة الأعمال المصرية مجالاً للتطبيق إلى أن تلك البيئة هي بيئة متحفظة محاسبياً ، فقد يبدو التحفظ في فترة مالية وقد لا يبدو في أخرى ، ولكن وعلى مدار السلسلة الزمنية وفي المتوسط التحفظ المحاسبي متواجد دوماً. ويوفر ذلك أساساً علمياً لفرض البحث الرئيسي والذي ينص على: تتبع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية سياسات محاسبية متحفظة ، ويمكن الاستدلال على تلك السياسات نماذجياً من خلال تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

ب. اعتمد النذر اليسير من تلك الجهود البحثية على نمذجة تحليلية متكاملة للتحفظ المحاسبي ، والتي اتخذت من نموذج Basu (1997) نموذجاً أساسياً وأغفلت بقية نماذج قياس وتقييم التحفظ المحاسبي والسابق تناولها بالقسم الثاني من هذا البحث ، ومن تلك البحوث على سبيل المثال (أبو الخير ، ٢٠٠٨ ؛ شتيوي ، ٢٠١٠ ؛ عوض ، ٢٠١٠) ، ومع ذلك يبدو في الأفق ظاهرة بحثية ربما كانت تستحق التوقف ، وتتحدد تلك الظاهرة في أن تلك الجهود البحثية استندت على نموذج العوائد منفرداً لـ Basu ، بينما ظهر نموذج الأرباح وكأنه لم يكن. إذ لم تشتمل دراسة واحدة على النموذجين معاً. إذ أنهما معاً يوفران الكثير من الرؤية الموضوعية للتحفظ المحاسبي. ولا يعلم الباحث على وجه التحديد لماذا التركيز على نموذج العوائد وإهمال نموذج الأرباح ؛ على الرغم أن نموذج الأرباح هو نموذج محاسبي كامل ، وليس خليطاً بين بيانات سوقية وبيانات محاسبية كما في حالة نموذج العوائد.

ج. على الرغم من الاعتماد على نموذج Basu حتى وإن كان ذلك في عدد محدود للغاية من الدراسات. إلا أن اشتقاق المتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي من هذا النموذج لم يكن متواجداً سوى في ثلاث

دراسات فقط (سلامة ، ٢٠١٢ ؛ الجارحي ، ٢٠١٦ ؛ محمد ، ٢٠١٩) وذلك وفق المادة العلمية التي توافرت للباحث وبعد عملية تنقيب دقيقة ، وتعد الدراسات الثلاثة من الجهود البحثية المتفردة في ذلك. إذ استند سلامة (٢٠١٢) على معلمات دالة الانحدار ، بينما استند الجارحي (٢٠١٦) على الخطوات المنهجية الإجرائية لنموذج Khan and Watts (2009) ، بينما استند محمد (٢٠١٩) على متغير تركيبي ، ويستند في الأساس على نموذجي Basu (1997) ونموذج Khan and Watts (2009) ومع تواجد قدر كبير من الرصانة العلمية الإجرائية في بحث الجارحي (٢٠١٦).

د. استند تيار مكثف من الدراسات على قياس التحفظ المحاسبي من خلال مؤشرات مالية ، وهو الطريق الأكثر يسراً في قياس التحفظ المحاسبي ، ولكنه ليس الطريق الأكثر موضوعية في التعبير عن هذا التحفظ. إذ اعتمدت الغالبية من تلك البحوث على مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كصورة تعبيرية مباشرة للغاية ومتوافرة في كافة البيئات المعلوماتية (ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: عرفه ومليجي ، ٢٠١٥ ؛ فؤاد ، ٢٠١٦ ؛ غالي ، ٢٠١٨ ؛ وهدان ، ٢٠١٩) ، ومع ذلك يثور بشأن ذلك المؤشر العديد من الانتقادات التي تنال من موضوعيته ومن تلك الانتقادات على سبيل المثال لا الحصر: ينطوي ذلك المؤشر على العديد من المتغيرات الكامنة غير المحاسبية والتي تؤثر على نحو كبير على سلوك أسعار الأسهم وبالتالي القيمة السوقية للشركة (Basu, 1997; Givoly and Hayn; 2000, Khan and Watts, 2009)، ومن تلك المتغيرات ما يتعلق منها بمتغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الفائدة ومعدل التضخم وأسعار الصرف والناتج المحلي...إلخ ، ومنها ما يتعلق بالبيئة المعلوماتية ذاتها كتنبؤات المحللين الماليين ، ومنها ما يتعلق بالبيئة السياسية بل والتوجهات المجتمعية ، وعلى ذلك لا يمكن بأي شكل من الأشكال إرجاع الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية إلى السياسات المحاسبية المتحفظة ، كما أن دراسات السوق المؤسسة محاسبياً Market Research Based Accounting "MRBA" أثبتت دوماً أن قدرة المعلومات المحاسبية في تفسير سلوك سعر السهم وتقلبات القيمة السوقية لا تتجاوز في أرقى أسواق المال حاجز الـ ٥٪ بينما تقوم المتغيرات الكامنة الأخرى ببقية الأدوار (Ohlson, 1995; Kothari and Zimmerman, 1995; Kothari, 2001) وعليه فمؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية هو مؤشر بطبيعته متحيز لوجهة نظر محاسبية غير موضوعية بشأن التحفظ المحاسبي. ويضاف لذلك أن النماذج الرائدة في مجال التحفظ المحاسبي لا تقوم بتوظيف المؤشر بتلك الصورة المنفردة ، ولكن تقوم بتوظيفه في إطار نماذجي ويمكن الرجوع في ذلك إلى سبيل المثال إلى (Beaver and Ryan,2000;2005; Khan and Watts, 2009) ولا يدعي الباحث أمراً غير متواجد ، فتلك النماذج قد تم عرضها من مصادرها الأصيلة في القسم الثاني من هذا البحث. وحتى وإن تم التسليم بأن هذا المؤشر صالح لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي! هل قيمته هى المُعبر عن هذا التحفظ أم أن سلوكه الزمني هو الأكثر تعبيراً ، ووفق رؤية الباحث أن سلوكه قد يصلح للتعبير ، ومن خلال محددات هذا السلوك يمكن التمييز بين دور المعلومات المحاسبية وغيرها في إحداث تلك الفجوة بين القيمة السوقية والدفترية. ويحتاج ذلك إلى الكثير من المهنية سواء المحاسبية أو الإحصائية. فربما كان هذا السلوك يحمل الكثير من الحلول لتوظيف هذا المؤشر بصورة موضوعية في مجال التحفظ المحاسبي.

ه. وامتداداً لظاهرة توظيف المؤشرات المالية لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي ؛ اعتمدت الكثير من الدراسات على مؤشر الاستحقاقات سواء الكلية منها أو غير التشغيلية (ومن هؤلاء على سبيل المثال

لا الحصر: عفيفي ، ٢٠١٦ ؛ فودة ، ٢٠١٦ ؛ الحبشي ، ٢٠٢٣) ، ويثار بشأن تلك المؤشرات الكثير من صور الانتقاد والتي قد تنال منها ويأتي في مقدمة تلك الانتقادات: أن الاستحقاقات في جوهرها هي مقدار الفجوة بين الربح المحاسبي الناتج من عمليات التشغيل المنتظمة مضافاً عليه الإهلاك والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل ، والفرق السالب يعني تواجد ممارسات تحفظ محاسبي " بدون الضرب في سالب واحد ". إذ لا يوجد ما يؤكد أن زيادة التدفقات النقدية من عمليات التشغيل عن الربح الاستحقاقي من عمليات التشغيل المنتظمة يعني تواجد تحفظ ، وذلك لأن كونه سالب يعني أن التغيرات بالزيادة في الأصول المتداولة والتي تطرح في قائمة التدفقات نقدية تقل عن التغيرات بالزيادة في الالتزامات المتداولة والتي تضاف في قائمة التدفقات النقدية وعليه ؛ اتجاه الالتزامات المتداولة نجو التغير بالزيادة يفوق اتجاه الأصول المتداولة ، فهل يعني ذلك تواجد ممارسات تحفظ ، وهل يعني ذلك أن هناك قدراً من الأصول المتداولة لم يتم الاعتراف به محاسبياً لأغراض التحوط أو هناك قدراً من الالتزامات المتداولة قد حدث تسارع في الاعتراف بها ، فالاعتراف بالالتزامات بطبيعته تزامني ، وتصبح القضية في الاعتراف والقياس الخاص بالأصول المتداولة. إذ أنه من المعتاد حالياً في كافة الممارسات المحاسبية ذات الصلة بقياس المخزون سواء منتجات تامة أو خامات الاعتماد على طريقة المتوسط المتحرك وهي طريقة قياس موضوعية ولا يمكن توصيفها بالمتحفظة ، والمخزون السلعي هو البند صاحب الوزن النسبي الأعلى في بنود الأصول المتداولة ، ويضاف لذلك أن تلك النوعية من المؤشرات تميل لكونها مؤشرات للاستدلال على ممارسات إدارة الربح أكثر منها مؤشرات للاستدلال على التحفظ المحاسبي (Zhang, 2008). والغريب في في الأمر أن Givoly and Hayn أنفسهم مبتكري تلك المؤشرات المالية لم يستندوا عليها منفردة بل قدما نمذجة متكاملة من ضمنها تلك المؤشرات ، ولم ينصحوا باستخدامها منفردة ، ولكن الباحثين وفي كل الأزمنة يميلون لليُسر على حساب الموضوعية. ليس في مصر فحسب ولكنها ظاهرة بحثية عالمية. وليست في التحفظ فحسب ولكنها أكثر وضوحاً في نمذجة ممارسات إدارة الربح وتمهيد الدخل ، فكثيراً من النماذج الموضوعية قد تم هجرها بسبب يُسر Jones (1991) في مجال إدارة الربح ، ويُسر Eckel (1983) في مجال تمهيد الدخل.

جدول رقم (٢)

موجز تحليلي للجهود البحثية ذات الصلة بالتحفظ المحاسبي في الحالة المصرية

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١	أبو الخير ، مدثر طه السيد ، (٢٠٠٨).	Basu (1997), Return Model	متغير تحليلي	تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد.	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج العوائد فقط ، وتم الإقرار بتواجد هذا التحفظ.	١٩٦ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	١٩٩٥-٢٠٠٧م
آلية قياس التحفظ	لم يتم الاستناد على النموذج المُعتمد عليه في اشتقاق متغير جديد يعبر عن التحفظ المحاسبي ، ويتم توظيفه في مرحلة تالية من التحليل ، ولكنه أدخل في كل مرحلة تحليلية متغيرات إضافية ليحلل تأثيرها على معامل التحفظ الشرطي ، ومع الحفاظ على المكونات الثلاثة الرئيسية للنموذج الأصلي ، ومن تلك المتغيرات الإضافية: المسئولية القانونية ، والأثر التراكمي للتحفظ عبر الزمن من خلال التحفظ على مستوى كل فترة من فترات التحليل على حدة ، والدراسة على المستوى العربي تشغل مكانة متميزة للغاية. وهي تستحق بالفعل تلك المكانة تنظيراً وتطبيقاً. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن منهجية إدخال متغيرات إضافية على نموذج Basu لم تكن جديدة بالكلية على المستوى البحثي العالمي فقد اقترح ذلك Watts في العام ٢٠٠٣م ، ثم كان لـ Khan and Watts في العام ٢٠٠٩م ، النصيب الأكبر من الشهرة في مجال استحداث متغيرات إضافية يتم .إدخالها تواليا على النموذج في صورته القياسية ، وقد ركز Khan and Watts على ضرورة تضمين الخصائص المالية الرئيسية للشركة في النموذج ومنها حجم الشركة والرافعة المالية والتبويب الصناعي.					
٢	شتيوي ، أيمن أحمد أحمد ، (٢٠١٠). "	Basu (1997), Return Model.	متغير تابع	تحليل الإنحدار المتعدد.	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج العوائد للنموذج الأول ، ونموذج القيمة الدفترية إلى السوقية	٥٠ شركة من الشركات غير المتهمة بالتلاعب والمقيدة بالبورصة المصرية و٢٧ شركة من الشركات المتهمة ظاهرياً	٢٠٠٣-٢٠٠٧م
		Beaver and Ryan (2000) , Financial Indicator					

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					للنموذج الثاني.	بالتلاعب والمقيدة كذلك بالبورصة المصرية .	
آلية قياس التحفظ	لم يتم الاستناد على النموذج الأول في إشتقاق المتغير المُعبر عن التحفظ ، بينما تم التعبير عن التحفظ من خلا معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في ظل المؤشر الثاني. وعليه فالنموذج الأول لمجرد استكشاف تواجد أو عدم تواجد التحفظ فقط ، ولم يشتق منه متغير مُعبر عن التحفظ المحاسبي.						
٣	عوض، آمال محمد محمد ، (٢٠١٠).	Basu (1997), Return Model.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج العوائد فقط ، وتم الإقرار بتواجد هذا التحفظ.	٢٧ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	١٩٩٤-٢٠٠٧م
آلية قياس التحفظ	لم يتم الاستناد على النموذج في اشتقاق المتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي ، ولكن تم تطبيق النموذج لاستكشاف التحفظ ، وذلك في الفترة التالية لتبني معايير المحاسبة الدولية والفترة السابقة على التبني ثم متابعة القدرة التفسيرية للنموذج ومعلمة التحفظ الشرطي قبل وبعد التبني ، بينما لم يتطرق البحث لآلية اشتقاق متغير اشتقاقي جديد يعبر عن التحفظ المحاسبي ويستند على النموذج الأصلي ، سواء اعتماداً على معلمات النموذج أو بواقي هذا النموذج ، وهي المنهجية التي شدد عليها Basu والمحددة في ضرورة تتبع التغير في معلمات التحفظ من فترة مالية لأخرى ، ويتطلب ذلك ضرورة توافر سلسلة زمنية طويلة نسبياً ولا تقل في الغالب عن عشرين سنة ومع عدد مشاهدات تحليلية ضخم ، قد يفوق في البيئة الأمريكية ٢٠٠٠٠ مشاهدة تحليلية.						
٤	محمد ، عبدالرحمن عبدالفتاح ، (٢٠١١).	Basu (1997), Return Model	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج العوائد فقط ، وتم الإقرار بتواجد هذا التحفظ.	٣٥ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	١٩٩٥-٢٠٠٩م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
آلية قياس التحفظ		لم يتم الاستناد على النموذج في اشتقاق متغير مُعبر عن التحفظ المحاسبي ، ولكنه قام بتطبيق نموذج العوائد بصيغته القياسية لاستكشاف التحفظ ، ثم قام بإدخال متغيرات إضافية على تلك الصياغة القياسية ، ومن تلك المتغيرات الإضافية: تصنيف الشركة بين عام وخاص ، تبني وتطبيق آليات الحوكمة ، معدل الرفع المالي ، وقد اتبع ذات المنهجية التحليلية لكل من أبو الخير ، وعوض ، وهي منهجية تطبيقية تعود في الأساس إلى Khan and Watts والمنشورة في العام ٢٠٠٩م.					
٥	سليمان ، أحمد مصطفى موسى ، (٢٠١٢).	Basu (1997), Return Model.	متغير تحليلي	تحليل الانحدار المتعدد	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج العوائد فقط	٥٦ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠٠٣-٢٠١٠م
آلية قياس التحفظ		لم يتم الاستناد على النموذج في اشتقاق متغير جديد يُعبر عن التحفظ المحاسبي ، ولكن تم توظيف النموذج لاستكشاف تواجد التحفظ من عدمه ، ومع إتباع ذات المنهجية المتبعة من خلال جهود السابقين على المستوى المصري. إذ تم تطبيق النموذج كخطوة أولى وذلك في صورته القياسية ، ثم تلى ذلك إدخال متغيرات إضافية على متغيرات النموذج الأساسية ومتابعة التغير في مقدار معامل التحفظ الشرطي ، ومن تلك المتغيرات الإضافية: التراكم السنوي للتحفظ ، وتطبيق آليات الحوكمة ، وعليه لم يكن هناك جديد في المنهجية التحليلية مقارنة بالجهود البحثية السابقة. ومع ذلك تبدو المنهجية التطبيقية لـ Khan and Watts ظاهرة ، حتى وإن لم تذكر كتوثيق في البحوث العربية!					
٦	سلامة ، صلاح حسن علي ، (٢٠١٢).	Basu (1997), Return Model.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد ، ومع تميز في اشتقاق المتغير المعبر عن التحفظ لتوظيفه في علاقة تأثيرية تالية ، وذلك للقطاع دون التطرق للحالات التحليلية منفردة.	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على نموذج العوائد فقط ، وتم الإقرار بتواجد هذا التحفظ.	٤٩ شركة من الشركات الكقيدة بالبورصة المصرية	٢٠٠٥-٢٠١٠م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
	آلية قياس التحفظ	تعد تلك الدراسة من الدراسات المتميزة للغاية في مجال اشتقاق متغير مُعبر عن التحفظ المحاسبي استناداً على النموذج الأصلي , وذلك من خلال جمع معامل متغير العوائد ومعامل المتغير الترجبحي للعوائد والتصنيف معاً ثم القسمة على معامل متغير العوائد وذلك في النموذج القياسي ، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التعبير عن التحفظ بتلك الصورة لا يصلح لكل مشاهدة تحليلية على حدة ، ولكن يصلح على مستوى الشركة الواحدة ، ويتطلب ذلك سلسلة زمنية طويلة لا تقل عن ثلاثون عاماً. وعليه الفكرة صائبة ، ولكن التطبيق يستحيل في بيئة الأعمال المصرية. ولم يوضح الباحث في الشروح التفسيرية للعلاقات التأثيرية كيف طبق تلك الفكرة في ظل سلسلة زمنية قدرها خمس سنوات فقط. وهذا بطبيعة الحال لا ينتقص من جودة البحث.					
٧	الإبياري ، هشام فاروق مصطفى ، (٢٠١٢).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator. Eckel (1981), Income Smoothing Dechow and ditchev (1995). Earnings Management	متغير تحليلي	تحليل الانحدار المتعدد ، ومع الاعتماد على نموذجين أحدهما لممارسات تمهيد الدخل ، والآخر لممارسات إدارة الربح ، في خلط ملحوظ بين نمذجة التحفظ ، ونمذجة ممارسات إدارة الربح.	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي بالاعتماد على الخطوة الأولى من النموذج الأول ، ونتائج النموذجين الثاني والثالث ، قد تبدو متعارضة مع نتائج النموذج الأول ، مع قدر كبير من الغموض يتعلق بكيفية اشتقاق المتغير المعبر عن التحفظ المحاسبي.	٦٠ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠٠٨-٢٠١١م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
	آلية قياس التحفظ	خلطت الدراسة بصورة واضحة بين نمذجة تمهيد الدخل ونمذجة ممارسات إدارة الربح ونمذجة التحفظ المحاسبي ، وعليه ففي واقع الأمر قد تم التعبير عن التحفظ بمعدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. أما عن اشتقاق المتغيرات فجائز في حالة نمذجة تمهيد الدخل لـ Eckel ونمذجة إدارة الربح لـ Dechow and Ditchev، ويشتمل البحث على منهجية إبتكارية ، ولكن لم يجد لها الباحث أساس علمي في أدبيات التحفظ المحاسبي ، كما أن السلسلة الزمنية قصيرة للغاية ولا تسمح بتطبيق نماذج تمهيد الدخل وإدارة الربح على نحو سليم. إذ تعتمد تلك النماذج على معلمات دالة الإنحدار ، تارة على مستوى الشركة ، وتارة أخرى على مستوى القطاع الصناعي ، وبالشكل الذي يتطلب ضرورة توافر سلسلة زمنية طويلة وعدد مشاهدات ضخم. ولا ينتقص ذلك وبطبيعة الحال من جودة البحث.					
٨	حسين ، علاء علي أحمد ، (٢٠١٥).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع في مرحلة تحليلية ، ووسيط في مرحلة تحليلية أخرى	تحليل الانحدار المتعدد	تم الاستدلال على تواجد التحفظ .	٦٢ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠١٢-٢٠١٤م
	آلية قياس التحفظ	لم يشتمل البحث على اشتقاق متغير يُعبر عن التحفظ المحاسبي من خلال نمذجة متكاملة ، ولكن تم التعبير عن التحفظ من خلال معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، والذي في حالة زيادته عن الواحد الصحيح يتم الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي ، وكلما ابتعدت عن الواحد كلما كان ذلك دالاً على التواجد المكثف لممارسات التحفظ المحاسبي. ولا يوجد بشأنها قيمة معيارية يمكن الاحتكام عليها لتصنيف مستوى كثافة التحفظ المحاسبي. وتجدر الإشارة إلى أن الأصل في هذا المعدل وفق رؤية Beaver and Ryan هو قسمة القيمة الدفترية على القيمة السوقية وليس العكس. ولكن أرتئى الباحثين أن القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أكثر سهولة ويسراً في التفسير ، وذلك على اعتبار زيادة المعدل عن الواحد الصحيح ستعني تلقائياً تواجد التحفظ.					
٩	عرفه ، نصر طه حسن ؛ مليجي ، مجدي عبد الحكيم ، (٢٠١٥).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار المتعدد	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي دون قياس كثافته	١١٨ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠١٤م
	آلية قياس التحفظ	لم يشتمل البحث على اشتقاق متغير يُعبر عن التحفظ المحاسبي من خلال نمذجة متكاملة ، ولكن تم التعبير عن التحفظ من خلال معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، والتي في حالة زيادتها عن الواحد الصحيح يتم الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي ، وكلما ابتعدت عن الواحد كلما كان ذلك دالاً على التواجد المكثف لممارسات التحفظ المحاسبي. ولا يوجد بشأنها قيمة معيارية يمكن الاحتكام عليها لتصنيف مستوى كثافة التحفظ المحاسبي. وربما كانت زيادتها عن القيمة ٢ مؤشراً على التواجد المكثف.					

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١٠	عفيفي ، هلال عبد الفتاح ، (٢٠١٦).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicators.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد لتقدير التحفظ ، وتحليل الانحدار اللوجيستي لتحليل العلاقة التأثيرية.	تم الاستدلال على تواجد التحفظ المحاسبي وذلك في إطار النماذج الثلاث المعتمد عليها في التحليل.	١٢٢ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠٠٥-٢٠١٠م
		Zhang (2008), Skeness Return Of Assets					
آلية قياس التحفظ	لم يتضمن البحث التعبير عن التحفظ المحاسبي اشتقاقاً من نمذجة ، ولكنه استند في قياس التحفظ على أربع مؤشرات مالية ، وقد تحددت تلك المؤشرات في: إجمالي الاستحقاقات ، والاستحقاقات غير التشغيلية ، وتكرار الخسارة ، وإلتواء العائد على الأصول ؛ وعليه لا يشتمل البحث اشتقاقاً من نمذجة ، وكافة المؤشرات تستند وبصورة رئيسية على المؤشرات الواردة بنموذج Givoly and Hayn . والتي تعد من النماذج التي قد تقف على قدم المساواة مع نموذج Basu ، ومع ضرورة الإشارة إلى أن الاستناد على مؤشرات يختلف بالكلية عن الاعتماد على نمذجة. والنمذجة بطبيعتها أقوى وأكثر رصانة وتعبيراً عن التقلبات الزمنية. وهي جوهرية للغاية عند تناول ظاهرة التحفظ المحاسبي.						
١١	فؤاد ، ريمون ميلاد ، (٢٠١٦).	Beaver and Ryan (2000), First Step	متغير تابع	تحليل الانحدار المتعدد	لم يتوافر الدليل على تواجد توجه نحو ممارسات التحفظ المحاسبي ، ربما كان ذلك راجعاً إلى توصيف فترة التحليل بفترة ضبابية اقتصادية.	٣٨ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠١٢-٢٠١٤م
آلية قياس التحفظ	تم التعبير عن التحفظ من خلال معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، ولا يشتمل البحث على أي عملية اشتقاق.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١٢	فودة ، السيد أحمد محمود ، (٢٠١٦).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد لتقدير متغير التحفظ ، وتحليل البيانات التقاطعية الزمنية للعلاقات التأثيرية.	لم تتطرق النتائج التطبيقية للبحث إلى توصيف التحفظ في الحالة المصرية ، ولكنها ركزت على العلاقة التأثيرية.	٩١ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠٠٤-٢٠١٥م
آلية قياس التحفظ	لم يتضمن البحث اشتقاقاً للمتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي ، ولكن تم التعبير عن التحفظ المحاسبي من خلال معدل الاستحقاقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول ، وتعد القيمة الموجبة لتلك الاستحقاقات دالاً على تواجد التحفظ المحاسبي ومع مراعاة ضرب قيمة المؤشر في سالب واحد ، ولم يتبنى البحث النمذجة المتكاملة لـ Givoly and Hyan والمعتمدة على نموذجين ، ومؤشرين الأول منهما يرتبط بالاستحقاقات التشغيلية وغير التشغيلية ، والثاني منهما يرتبط بسلوك معدل العائد على الأصول. وقد اكتفى البحث بمدخل الاستحقاقات فقط ، وهو مدخل لا يكفي منفرداً للحكم على مستوى تواجد التحفظ المحاسبي وذلك وفق رؤية الباحث. ولا ينتقص ذلك من جودة البحث.						
١٣	نويجي ، حازم محفوظ محمد ، (٢٠١٦).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار المتعدد	يتواجد التحفظ في الشركات المستقرة ، والتي تنخفض بها احتمالية التعثر ، ولم تتطرق النتائج التطبيقية للبحث إلى توصيف التحفظ منفرداً في الحالة المصرية.	٤٢ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٣-٢٠١٥م
آلية قياس التحفظ	تم التعبير عن التحفظ من خلال معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١٤	الجارحي ، فريد محرم فريد إبراهيم ، (٢٠١٦).	Khan and Watts (2009), Modified Basu.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد في تقدير التحفظ ، وتحليل الانحدار اللوجيستي في تحليل العلاقات التأثيرية.	لم تتطرق النتائج التطبيقية إلى توصيف التحفظ في الحالة المصرية ، ولكنها توصلت إلى أن المزيد من التحفظ المحاسبي يخفض من احتمالية انهيار أسعار الأسهم.	٧٥ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٠-٢٠١٥م
آلية قياس التحفظ	يمكن الجزم بأن هذا البحث يعد من البحوث المحدودة الذي استند على اشتقاق يمكن توصيفه بالدقيق للمتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي ، وذلك من خلال اشتقاق معامل التحفظ بالتطبيق المنضبط لنموذج Khan and Watts. إذ التزم بكافة الخطوات الممنهجة المتبعة من خلال النموذج الأصلي ، وخلافاً لغالبية الدراسات المصرية ذات الصلة بالتحفظ المحاسبي ، والتي من النادر أن تطبق النموذج بصورة متكاملة تتوافق مع الصورة الأصيلة للنموذج. وعليه ؛ فالدراسة تشغل مكانة متميزة على المستوى المصري والعربي من حيث آلية اشتقاق المتغير المُعبر عن التحفظ من خلال نمذجة متكاملة. ويستند النموذج الأصلي على خليط بين أفكار Basu وأفكار ابتكارية لكل من Khan and Watts ، وذلك من خلال الانتباه لثلاثة خصائص رئيسة للوحدات محل التحليل ، وتتحدد تلك الخصائص في: حجم الشركة ، والرافعة المالية ، ومعدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، والتي يمكن اعتبارها من المحركات الرئيسية للتحفظ المحاسبي ، ومع ذلك يبدو في الأفق قيداً منهجياً يقف عائقاً أمام تطبيق تلك النمذجة في البيئة المصرية ، وذلك لأن تلك النمذجة في جزء رئيسي منها تتطلب تقدير التحفظ على مستوى كل شركة منفردة ، وعليه ؛ فالسلاسل الزمنية القصيرة والتي لا تتجاوز خمسة عشر عاماً لا تصلح لتطبيق النموذج ، سنحصل على نتائج تطبيقية في جميع الأحوال ؛ ولكن مع ذلك لا يمكن تعميمها ، وتقف تلك النتائج عند حدود الدلالات التطبيقية وليس النتائج. ولا يقلل هذا القيد على الأطلاق من تفرد هذا البحث.					

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١٥	توفيق ، أحمد محمد شوقي ، (٢٠١٧).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد في كافة الخطوات التحليلية.	تواجد التحفظ بالحالة المصرية بصورة ملحوظة (خطأ في تفسير مدلول المؤشر المستخدم في متن البحث. إذ فسر الباحث ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية كونها دالة على انخفاض التحفظ والعكس هو الصحيح) ، وهذا لا ينتقص من جودة البحث.	٣٠ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠١٢-٢٠١٦م
آلية قياس التحفظ	لا يشتمل البحث على اشتقاق للمتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي. إذ تم التعبير عن التحفظ من خلال معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، ويشتمل البحث على قدر من التناقض بين محتويات الجداول التطبيقية والشروح التفسيرية ذات الصلة بها ، وذلك فيما يتعلق بتوصيف التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية.						
١٦	حماد ، مصطفى أحمد محمد أحمد ، (٢٠١٨).	Basu (1997), Return Model Ball and Shivakumar (2005), First Model	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد في كافة الخطوات التحليلية.	لم تتطرق النتائج التطبيقية للبحث إلى توصيف التحفظ في الحالة	٥٧ شركة من الشركات الأكثر نشاطاً في البورصة المصرية	٢٠٠٥-٢٠١٦

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					المصرية ، ولكنها قامت بتصنيف الشركات إلى مجموعة عالية التحفظ ومجموعة محدودة التحفظ ومع عدم تحديد عدد الشركات في كل مجموعة منهما.	EGX ١٠٠ .	
آلية قياس التحفظ	استندت الدراسة على نموذجين لقياس التحفظ المحاسبي ، وبصورة تتسق مع ما ورد في النماذج الأصلية ، واشتمل البحث على عملية اشتقاق للمتغير المُعبر عن التحفظ المحاسبي من خلال معلمة المتغير الترجبحي " التفاعلي " في كل من النموذجين ، ولكن لم يوضح الباحث هل حصل على تلك المعلمة على مستوى كل وحدة من الوحدات محل التحليل على حدة ، أم للقطاع الصناعي على وجه العموم. لقد كان الأمر غامضاً في البحث. وأتوقعها على مستوى الشركة ، وبخاصة أن عدد سنوات السلسلة الزمنية يسمح بذلك. وفي كل الأحوال وبغض النظر عن مساحة الغموض الواردة في تلك الجزئية ، فإن البحث يعد متفرد في كيفية توظيف نمذجة التحفظ بتلك المنهجية التطبيقية.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١٧	أبو العلا ، محمد عبد العزيز محمد ، (٢٠١٨).	Accrual Indicator	متغير تابع	تحليل الانحدار البسيط في كافة الخطوات التحليلية.	تواجد التحفظ المحاسبي بصورة متوسطة بلغت ٥٥٪ من عدد الشركات محل التحليل ، ومع التنويه أن المؤشر الاستحقاقي لا يتم توظيفه في دراسات التحفظ بتلك الكيفية البسيطة المباشرة ، ولكنه يدخل كأحد مدخلات عملية النمذجة. وهذا الرأي لا ينتقص من جودة البحث.	٦٧ شركة من الشركات منتظمة التواجد بمؤشر المسئولية الاحتماعية المصري.	٢٠٠٩-٢٠١٧
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد في قياس التحفظ على المؤشر الاستحقاقي والذي يأخذ الصورة التالية: نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح بعد استبعاد البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة ، والمؤشر المستخدم لم يتم الاعتياد عليه في الكتابات ذات الصلة بأدبيات التحفظ المحاسبي ، فالشائع مؤشر الاستحقاقات الكلية والمتضمن الاستحقاقات التشغيلية والاستحقاقات غير التشغيلية وكذلك مؤشر الاستحقاقات غير التشغيلية ويعبران معاً عن التحفظ المشروط.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
١٨	غالي ، أشرف أحمد محمد ، (٢٠١٨).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل البيانات الزمنية التقاطعية " اللوحية Panel " . Data	يتواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في الشركات محل التحليل.	٤٢ شركة من الشركات منتظمة التواجد في المؤشر المصري EGX ١٠٠	٢٠١٠-٢٠١٧
الرؤية التحليلية	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
١٩	الحناوي ، السيد محمود ، (٢٠١٨).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في الحالة المصرية وذلك من خلال النتيجة العامة لكل من النموذجين.	٦٩ شركة من الشركات منتظمة التواجد في المؤشر المصري EGX ١٠٠	٢٠١٣-٢٠١٥
		Givoly and Hayn (2000), Model One					
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على مؤشرين ماليين في القياس: يتحددان في: معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، ومؤشر الاستحقاقات غير التشغيلية ، ويعد المؤشرين من مداخل القياس المعتادة ذات الصلة بالتحفظ.						
٢٠	أبو العلا ، أسامة مجدي فؤاد محمد ، (٢٠١٨).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع في مرحلة تحليلية ، ووسيط في مرحلة تحليلية أخرى.	تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ، ومع الاستناد على تحليل المسار في مرحلة تحليلية.	تواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في الحالة المصرية.	٩٥ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠٠٢-٢٠١٦
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٢١	محمد ، تامر سعيد عبد المنعم ، (٢٠١٩).	Khan and Watts (2009), Modified Basu.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في الحالة المصرية سواء التحفظ المشروط أو غير المشروط.	٥٦ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .	٢٠١٦-٢٠١٨
		Givoly and Hayn (2000), Multi-Models					
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد في قياس التحفظ المحاسبي من خلال مؤشر واحد تركيبي يستند على المؤشرات الثلاثة التالية: المؤشر الأول ويعبر عن التحفظ المحاسبي المشروط وتم اشتقاقه من خلال تطبيق نموذج Khan and Watts وتوظيف مخرجات تشغيل النموذج في الوفاء بمعادلة Biddle et al. ، ويتحدد المؤشر الثاني في الاستحقاقات غير التشغيلية ، ويتحدد المؤشر الثالث في معدل الاستحقاقات التشغيلية إلى إجمالي الاستحقاقات ، ولم يتضح على نحو محدد في الإطار التطبيقي للبحث كيفية اشتقاق المتغير الترجيحي المستند على المداخل الثلاثة لقياس التحفظ المحاسبي. ولا ينتقص ذلك بطبيعة الحال من جودة البحث.					

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٢٢	زلط ، علاء عاشور عبد الله ، (٢٠١٩).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار المتعدد بطريقة تحليل المسار.	لم يتحدد في الشروح التفسيرية ذات الصلة بجداول الدراسة التطبيقية ، وبمتابعة محتويات الجداول ذاتها فإن ممارسات التحفظ محدودة في الحالة المصرية. إذ انخفضت قيمة مؤشر القيمة السوقية إلى الدفترية عن الواحد الصحيح وهو المؤشر الوحيد الذي استند عليه البحث في قياس التحفظ ، ولا ينتقص ذلك من جودة البحث.	٣٣ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٠-٢٠١٥
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٢٣	وهدان ، محمد علي محمد ، (٢٠١٩).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار المتعدد بطريقة تحليل المسار.	يتواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في الشركات محل التحليل.	٣٩ شركة من الشركات منتظمة التواجد في مؤشر EGX . 100	٢٠١١-٢٠١٨
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٢٤	إبراهيم ، أسماء إبراهيم عبد الرحيم ، (٢٠١٩).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	يتواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في الشركات محل التحليل.	٧٧ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٢-٢٠١٧
الرؤية التحليلية	تم الاستناد في قياس التحفظ على مدخل الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة ، وهو مدخل يستند على مؤشرات مالية وليس نمذجة قياسية.						
٢٥	الهواري ، محمد عبد العزيز عبد المعطي ، (٢٠١٩).	Basu (1997), Return Model.	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	لم تتناول النتائج التطبيقية بصورة محددة مستوى التحفظ في الحالة المصرية.	٢١١ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية.	٢٠١٤-٢٠١٧
آلية قياس التحفظ	لم توجه العناية الكافية بإشارة معلمات نموذج Basu ، وبعض الشروح التفسيرية ذات الصلة بالجداول لا تتسق مع المعلمات الإحصائية الواردة بالجدول ذاته ، كما لم تتوافر اشتراطات النموذج الأصلي للإقرار بتواجد التحفظ ، وهذا لا ينتقص من جودة البحث.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٢٦	فرج ، هاني خليل ، (٢٠١٩).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.	يتواجد التحفظ بكثافة في الحالة المصرية ، ومع ملاحظة أن الدراسة التطبيقية قد اشتملت على قيمة كبيرة لمؤشر التحفظ ، لم تتواجد في أي من الدراسات السابقة ذات الصلة بالحالة المصرية. وهذا لا ينتقص من جودة البحث.	٦٠ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠١٣-٢٠١٧
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٢٧	الملاح ، شيرين شوقي السيد ، (٢٠١٩).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	لا يتواجد تحفظ في الحالة المصرية. إذ انخفضت قيمة المؤشر التحفظي عن الواحد الصحيح ، ومع ملاحظة أن الشروح ذات الصلة بالتحفظ قد لا تتسق في جزء منها مع المعلمات الإحصائية الواردة ببعض الجداول. وهذا لا ينتقص من جودة البحث.	٣٢ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٦-٢٠١٨م
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٢٨	الطحان ، إبراهيم محمد ؛ محمود ، عبد الحميد العيسوي ، (٢٠٢٠).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية بصورة ملحوظة قبل وبعد إصدار دليل الحوكمة المصري ،	٤٤ شركة من الشركات منتظمة التواجد في مؤشر EGX 100 خلال فترة الدراسة.	٢٠١٤-٢٠١٨م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					مع المزيد من التواجد بعد إصدار الدليل.		
آلية قياس التحفظ		تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.					
٢٩	الطحان ، إبراهيم محمد ؛ نخال ، أيمن محمد صبري ، (٢٠٢٠).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator. Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد التحفظ في الحالة المصرية بصورة ملحوظة وقد اتسقت النتائج المتحصل عليها من خلال مؤشري التحفظ.	٥٠ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٤-٢٠١٩م
آلية قياس التحفظ		تم الاستناد على مؤشرين ماليين لقياس التحفظ المحاسبي: يتحدد المؤشر الأول منها في المعدل الاعتيادي في هذا الشأن والمحدد في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، بينما يتحدد المؤشر الثاني في معدل الاستحقاقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول ، ويتم التعبير عن تلك الاستحقاقات من خلال الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية ومضافاً عليه الإهلاك ومطروحاً منه التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ثم القسمة على إجمالي الأصول.					
٣٠	الجندي ، تامر يوسف عبد العزيز علي ، (٢٠٢٠).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator. Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل في مرحلة تحليلية ومُعدل في مرحلة تحليلية أخرى.	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد التحفظ في الحالة المصرية بصورة ملحوظة وقد اتسقت النتائج المتحصل عليها من خلال مؤشري التحفظ. وهي استنتاج لما	٦٠ شركة من الشركات منتظمة التواجد في مؤشر EGX 100 خلال فترة الدراسة.	٢٠١٥-٢٠١٨م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					ورد في جداول الدراسة التطبيقية. إذ لم يتطرق البحث ذاته لتوصيف المعلمات الإحصائية ذات الصلة بالتحفظ. ولا ينتقص ذلك من جودة البحث.		
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على مؤشرين لقياس التحفظ المحاسبي: يتحدد المؤشر الأول منهما في الاستحقاقات غير التشغيلية ويعبر عن التحفظ المحاسبي المشروط ، ومعدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ويعبر عن التحفظ المحاسبي غير المشروط ، ولا يتضمن القياس على عمليات اشتقاق للمتغير المُعبر عن التحفظ.						
٣١	الصياد ، علي محمد علي ، (٢٠٢٠).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	لم تشتمل الدراسة على إحصاءات وصفية لتقدير المدلول المحاسبي لمؤشر التحفظ المحاسبي المستخدم.	١٤٩ شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية.	٢٠١٦-٢٠١٨م
الرؤية التحليلة	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٣٢	أبو العلا ، أسامة مجدي فؤاد محمد ، (٢٠٢٠).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد التحفظ المحاسبي بصورة ملحوظة في	٢٤ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠٠٠-٢٠١٩م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					الحالة المصرية.		
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٣٣	موسى ، بوسي حمدي حسن ، (٢٠٢٠).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ، ومع الاستناد على تحليل المسار في مرحلة تحليلية.	لم تشتمل الدراسة على إحصاءات وصفية لتقدير المدلول المحاسبي لمؤشر التحفظ المحاسبي المستخدم. ولكن مع تتبع المعلمات الإحصائية ذات الصلة بعلاقات التأثير اتضح تواجد التحفظ المحاسبي من خلال القيمة السالبة للمؤشر المعتمد عليه في قياس التحفظ.	٨٩ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٦-٢٠١٨م
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على مؤشر الاستحقاقات غير التشغيلية						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٣٤	شحاتة ، محمد موسى على ، (٢٠٢٠).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	لم تشتمل الدراسة على إحصاءات وصفية لتقدير المدلول المحاسبي. وركزت على هدفها الرئيسي وهو والمحدد في تناول العلاقات التأثيرية.	١٠٠ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	٢٠١٧-٢٠١٩م
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٣٥	الدسوقي ، فاطمة محمود إبراهيم ، (٢٠٢١).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.(Two Indicators)	متغير مُعدل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	اشتملت الدراسة على إحصاءات وصفية ولكنها لم تقدم شروح تفسيرية لمدلول مؤشري التحفظ. ومع ذلك قام الباحث وبالإطلاع على جدول الإحصاءات الوصفية واستنتاج تواجد ممارسات	٧٥ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٥-٢٠١٧م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					محاسبية متحفظة في الحالة المصرية ، وذلك لأن متوسط مؤشري التحفظ المعتمد عليهما كان موجباً. وهي نتيجة تتسق مع غالبية دراسات التحفظ التي تناولت الحالة المصرية. وهذا لا ينتقص من جودة البحث.		
آلية قياس التحفظ	تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال المؤشرين التاليين: مؤشر الاستحقاقات الكلية ويتم احتسابه وفق المعتاد في هذا الشأن: إجمالي الدخل قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة مضافاً عليه الإهلاك ومطروحاً منه التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ثم قسمة الناتج على إجمالي الأصول ، ثم ضرب ناتج القسمة في -١ ، لتكون القيمة الموجبة معبرة عن تواجد التحفظ والسالبة تعني عدم تواجده ويعبر هذا المؤشر عن الاستحقاقات الكلية بشقيها التشغيلي وغير التشغيلي، ويتحدد المؤشر الثاني في مؤشر الاستحقاقات غير التشغيلية ، وهو ذات المؤشر الأول مع مراعاة طرح الاستحقاقات التشغيلية من بسط معدل المؤشر الأول " بند إضافي يتم طرحه مع الحفاظ على كافة مكونات المؤشر الأول " ثم ضرب الناتج وكالمعتاد في سالب واحد. " البعض لا يضرب في سالب واحد وهنا مدلول المؤشرين سيختلف ، لتصبح القيمة السالبة للمؤشر دالة على تواجد التحفظ والقيمة الموجبة دالة على غيابه - ويقع البعض في هذا الخطأ المنهجي في التفسير ".				

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٣٦	عبد الرحيم ، رضا محمود محمد ، (٢٠٢١).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد ملحوظ لممارسات التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية. إذ تجاوزت قيمة مؤشر التحفظ الواحد الصحيح.	٤٩ شركة من الشركات منتظمة التواجد في المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية.	٢٠١٤-٢٠١٨م
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٣٧	حماد ، هيام فكري السيد ، (٢٠٢١).	Basu (1997), By Modified Model Khan and Watts (2009).	متغير تابع	تحليل السلاسل الزمنية التقاطعية " اللوحية Panel " Data .	تواجد ملحوظ لممارسات التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية. وذلك للاعتراف التزامني بالأخبار غير الجيدة مقارنة بالأخبار الجيدة . ومع ضرورة الإشارة إلى أن : الآلية التحليلية المعتمد عليها في البحث متميزة للغاية.	٦٠ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠٠٩-٢٠١٧م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
	آلية قياس التحفظ	تم قياس التحفظ من خلال الحصول على معامل التحفظ الاشتقاقي لـ Biddle et al والمستند في الأساس على نمذجة Khan and Watts ، وذلك من خلال الحصول على معاملي التحفظ G-Score المُعبر عن الأخبار الجيدة ، والمعامل C-Score المُعبر عن الأرباح غير الجيدة ، ويعد تطويراً تطبيقياً لنمذجة Basu ، وتجدر الإشارة إلى أن الخطوات التفصيلية لحساب معامل التحفظ بتلك الطريقة لم تذكر تفصيلاً داخل البحث. وهي خطوات ممنهجة تحتاج الكثير من التحوط الإجرائي ، لأن الخطأ في إحدى الخطوات سيترتب عليه تالياً الحصول على نتائج مضللة. وهذا لا ينتقص من جودة البحث ، فالبحث من البحوث النادرة العربية التي وجدها الباحث تستند على الحزمة الإحصائية e-Views وهي من الحزم الإحصائية المتقدمة.					
٣٨	غالي ، أشرف أحمد محمد ، (٢٠٢٢).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل السلاسل الزمنية التقاطعية " اللوحية " Panel " Data .	تواجد ملحوظ لممارسات التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية.	٦٩ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٨-٢٠٢١م
	آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.					
٣٩	خيري ، يسري محمد علي ، (٢٠٢٢).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.	متغير مُعدل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	تواجد ملحوظ لممارسات التحفظ في الحالة المصرية. إذ كانت قيمة المؤشر الاستحقاقي المُعبر عن التحفظ موجبة. وعليه فالتحفظ وفي المتوسط يتواجد. استنتاج مستخرج من جداول الإحصاءات الوصفية.	٧٥ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٦-٢٠٢٠م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					ولم يرد في متن الشروح التفسيرية. ولا ينتقص ذلك من جودة البحث.		
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على مؤشر الاستحقاقات الكلية ، والمتضمنة الاستحقاقات التشغيلية وغير التشغيلية ، ويتم احتسابها من خلال الدخل قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة ومضافاً عليه الإهلاك ومطروحاً منه التدفقات من عمليات التشغيل ثم قسمة الناتج على إجمالي الأصول ، ويلي ذلك ضرب المؤشر في سالب واحد ، لتعبر القيمة الموجبة للمؤشر عن تواجد التحفظ ، والقيمة السالبة عن غيابه ، وهو مؤشر أصبح تقليدياً في مجال قياس التحفظ المحاسبي ، وتجدر الإشارة: إلى أن تطبيق هذا المؤشر ليس باليسر الظاهر ، وذلك لأن المؤشر يستند على متوسطات القيم عن الفترة الحالية للمشاهدة والفترتين السابقتين عليها ، ولم تظهر تلك الخطوات الإجرائية الهامة في البحث ، ولا ينتقص ذلك بطبيعة الحال من جودته.						
٤٠	الباز ، محمد ماهر عبد الحميد مصطفى ، (٢٠٢٢).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مُعدل	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	لم يستدل على تواجد ملحوظ لممارسات التحفظ في الحالة المصرية. إذ كانت قيمة معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وفي المتوسط تقل عن الواحد الصحيح. وبما يدلل على محدودية ممارسات التحفظ في الحالة	٥٨ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٨-٢٠٢٠م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					المصرية. استنتاج مستخرج من جداول الإحصاءات الوصفية. ولم يرد في متن الشروح التفسيرية. ولا ينتقص ذلك من جودة البحث.		
آلية قياس التحفظ		تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.					
٤١	أمين ، عصام حمدي مصطفى ، (٢٠٢٢).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	لم يستدل على تواجد ملحوظ لممارسات التحفظ في الحالة المصرية. إذ كانت قيمة معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وفي المتوسط تقل عن الواحد الصحيح وبدرجة كبيرة. وبما يدلل على محدودية ممارسات التحفظ في	٧١ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٧-٢٠٢٠م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					الحالة المصرية. استنتاج مستخرج من جداول الإحصاءات الوصفية. ويقع في ظني أن الباحث قد حسب المؤشر معكوساً. أي القيمة الدفترية مقسومة على القيمة السوقية ، ومما أدى لهذا الخلل الملحوظ في النتائج.		
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٤٢	محمد ، دلال محمد إبراهيم ، (٢٠٢٢).	Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل الإنحدار الخطي المتعدد سواء بصورته المعتادة أو من خلال تحليل المسار.	لم يتضمن البحث أية إحصاءات وصفية ذات صلة بمؤشر التحفظ المُعتمد عليه ، كما لم تتضمن الشروح التفسيرية الواردة في الجزء التطبيقي أية إشارة إلى	٧٤ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٥-٢٠٢٠م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					توصيف التحفظ سواء نصاً أو تلميحاً.		
آلية قياس التحفظ	تم قياس التحفظ من خلال مؤشر الاستحقاقات الكلية وبذات المنهجية المعتادة في غالبية البحوث.						
٤٣	جميل ، رباب حمدي ، (٢٠٢٢).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير وسيط	تحليل السلاسل الزمنية التقاطعية " اللوحية " Panel . Data	يتواجد التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية بصورة ملحوظة ، وذلك من خلال مؤشر التحفظ المعتمد عليه والذي تجاوز الواحد الصحيح " القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية "	٥٥ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١١-٢٠٢١م
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
٤٤	الوكيل ، حسام سعيد ، (٢٠٢٢).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل	تحليل الإنحدار الخطي المتعدد سواء بصورته المعتادة أو من خلال الأثر التفاعلي " التعديلي "	يتواجد التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية بصورة ملحوظة ، وذلك من خلال مؤشر التحفظ المعتمد عليه والذي تجاوز الواحد الصحيح " القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ". إذ تجاوزت قيمة المؤشر المقدار ٢ لكافة سنوات الدراسة ، وبالشكل الذي يعكس التواجد المكثف لممارسات التحفظ المحاسبي.	٤٣ شركة من الشركات المقيدة في المؤشر المصري EGX 70 .	٢٠١٣-٢٠١٧م
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.						
٤٥	الفار ، محمد إبراهيم	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير مستقل- متغير مُعدل.	تحليل الإنحدار الخطي البسيط	يتواجد التحفظ المحاسبي في الحالة	٩٧ شركة من الشركات المقيدة	٢٠١٧-٢٠٢١م

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
	عبده ، (٢٠٢٢).			والمتعدد سواء بصورته المعتادة أو من خلال الأثر التفاعلي " التعديلي "	المصرية بصورة ملحوظة ، وذلك من خلال مؤشر التحفظ المعتمد عليه والذي تجاوز الواحد الصحيح " القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ". إذ تجاوزت قيمة المؤشر في المتوسط المقدار ٢ وذلك من خلال التحليل المُجمع لكافة الحالات التحليلية.	بالبورصة المصرية ، مع تحديد مركز كل منها بحسب الترتيب في المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية أو عدم التواجد في المؤشر.	
الرؤية التحليلية		تم الاستناد على المؤشر التقليدي والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.					
٤٦	الحبشي ، هناء عبد القادر ، (٢٠٢٣).	Beaver and Ryan (2000), Financial Indicator.	متغير تابع	تحليل السلاسل الزمنية التقاطعية " اللوحية " Panel . Data	يتواجد التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية بصورة ملحوظة وذلك من بشقيه غير	٤٨ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	٢٠١٨-٢٠٢٠م
		Givoly and Hayn (2000), Financial Indicator.					

مسلسل	الباحث	النموذج العلمي/المؤشر المالي	المركز التحليلي للتحفظ المحاسبي	النموذج الإحصائي	الاستدلال العام	عدد الشركات	السلسلة الزمنية
					المشروط والمشروط.		
آلية قياس التحفظ	تم الاستناد في قياس التحفظ المحاسبي على مؤشرين: يتحدد المؤشر الأول منهما في المؤشر التقليدي في هذا الشأن والمحدد في معدل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ، بينما يتحدد المؤشر الثاني في مؤشر الاستحقاقات الكلية والذي يتم الحصول عليه من خلال: الدخل قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة ومضافاً عليه الإهلاك ومطروحاً منه التدفقات من عمليات التشغيل ، ثم قسمة الناتج على إجمالي الأصول ، ويلي ذلك ضرب المؤشر في سالب واحد ، لتعبر القيمة الموجبة للمؤشر عن تواجد التحفظ ، والقيمة السالبة عن غيابه ، وهو مؤشر أصبح تقليدياً في مجال قياس التحفظ المحاسبي.						

المصدر: من إعداد الباحث.

١/٥: القسم الرابع: الدليل التجريبي من واقع الحالة المصرية:

يشتمل هذا القسم من البحث على تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي – دون التطرق لتحديد ممارساته والتي تخرج عن نطاق هذا البحث - تطبيقاً على عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، وذلك من خلال قياس وتقييم مستوى التوجه العام نحو الممارسات التي تدعم التحفظ ، ويتضمن هذا القسم النقاط الرئيسية التالية:

١/٥/١: النمذجة المستخدمة وآلياتها التطبيقية المقترحة.

٢/٥/١: عينة الدراسة التجريبية.

٣/٥/١: تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج العوائد.

٤/٥/١: تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج الأرباح.

٥/٥/١: التناول التحليلي لفروض البحث الرئيسة.

وتفصيلات تلك النقاط على النحو التالي:

١/٥/١: النمذجة المستخدمة وآلياتها التطبيقية المقترحة:

يستند الإطار التجريبي لهذا البحث على نموذجي Basu (1997) لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي. إذ يستند النموذج الأول على التعاقب الزمني للعوائد ، ويأخذ الصورة القياسية العامة التالية:

$$X_{i.t-1} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i.t} + \beta_1 R_{i.t} + \beta_2 (DUM_{i.t} \times R_{i.t}) + \varepsilon_{i.t}$$

بينما يستند النموذج الثاني على الأرباح ويأخذ الصورة القياسية التالية:

$$\Delta NI_{i.t} = \alpha_1 + \alpha_2 DUM_{i.t-1} + \beta_1 \Delta NI_{i.t-1} + \beta_2 (DUM_{i.t-1} \times \Delta NI_{i.t-1}) + \varepsilon_{i.t}$$

وقد سبق عرض النموذجين بصورة تحليلية تفصيلية في القسم الثاني من هذا البحث ، ومع تحديد أوجه الانتقادات الرئيسة التي وجهت لتلك النماذج ، وبخاصة اشتراطاتها القاسية لتقدير تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه ، وكذلك غياب قيم معيارية محددة يمكن الاستناد عليها لتقدير هذا التواجد ، وعليه ؛ ستشتمل آليات التطبيق والتفسير على مجموعة المحددات التالية:

أولاً: يتم الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي في كل من النموذجين بتوافر علاقة تأثير إحصائي ذو دلالة معنوية ، ودون الالتزام باشتراطات النموذج الأصلي والخاصة بمعاملات المتغيرات المستقلة في النموذج ، والتي من المفترض أن تكون جميعها موجب وفق رؤية النموذج الأصلي ، وهو اشتراط قاسي يصعب توافره في الأسواق المالية بخلاف السوق الأمريكي ، والذي اتخذ منه النموذج الأصلي مجالاً للتطبيق ، كما يصعب تواجده في الحالات التحليلية منخفضة العدد ، والتي لا تضاهي مثيلتها بالولايات المتحدة. ويستند الباحث في ذلك على رؤية Dietrich et al. (2007) والتي انتقدت كون نموذج Basu متحيز بطبيعته وعرضه لتغيير نواتج تشغيل بفعل تأثير حجم العينة والسلسلة الزمنية محل التحليل والسمات الزمنية للمتغيرات الرئيسية للنموذج ؛ وعليه فتواجد العلاقة المعنوية يعد دالاً على تواجد التحفظ وبغض النظر عن إشارة المتغيرات التفسيرية ، ونفس المعنى ولكن بصورة ضمنية وردت تلك الرؤية التقييمية في العديد من الجهود البحثية ومنها على سبيل المثال (e.g., Ball et al., 2000; Ball and Shivakumar, 2006; Patatukas and Thomas, 2009) .

ثانياً: عدم التقيد بالآلية الإحصائية التي اعتمد عليها النموذج الأصلي ، والمستندة بصورة رئيسية على Backward Regression Models ، ولكن سيتم الاعتماد على آليات إحصائية متنوعة تتوافق مع الخصائص الإحصائية لتوزيعات متغيرات النموذج. إذ لم يتناول النموذج وعلى نحو تفصيلي مسببات اختيار تلك الآلية تحديداً. ولكنه ذكر في ثنايا الاختيار وبصورة موجزة للغاية أن هذا النموذج يُخفض من عناصر التشويش الإحصائي ، وربما كان ذلك إنعكاساً لتوجهات المدرسة الأمريكية في البحث المحاسبي وهو الدخول في النمذجة دون التقيد بعرض عمليات التمهيد الإحصائي ذات الصلة.

ثالثاً: يتم تصنيف الحالات التحليلية – كل صف من صفوف مصفوفة بيانات التحليل – بحسب بكونها متحفظة أو غير متحفظة وفق بواقي دالة الانحدار ، فإن كانت تلك البواقي سالبة فذلك يعني تواجد التحفظ ويتم التعبير عن ذلك بالقيمة " واحد " ، وإن كانت تلك البواقي موجبة فذلك يعني عدم تواجد التحفظ ويتم التعبير عن ذلك بالقيمة " صفر " ، وتعد البواقي في تلك الحالة من المُعبرات الجيدة عن تواجد أو عدم تواجد التحفظ في كل حالة تحليلية على حدة ، ويستند الباحث في ذلك الطرح الإبتكاري على حقيقة أن بواقي دالة الانحدار تعكس كافة المتغيرات الكامنة والتي لم تؤخذ صراحة

في النموذج ، وعليه إذا كانت تلك البواقي موجبة فذلك يعني أن تلك المتغيرات تدعم العوائد أو الأرباح وبما يعكس " الرؤية التفاؤلية " ، بينما على النقيض من ذلك إن كانت تلك البواقي سالبة فذلك يعني أن المتغيرات الكامنة تقف قيداً أمام اتجاه العوائد أو الأرباح نحو الصعود ، وعليه ؛ فتلك البواقي السالبة تعكس " الرؤية التشاؤمية " ، ولا تعد تلك الفكرة التطبيقية جديدة بالكلية ، ولكنه معمول بها في كافة نماذج قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح ، وذلك لاشتقاق متغير يعد من مخرجات نموذج محدد ثم توظيفه كمدخلات نموذج آخر – المتغيرات النماذجية الاشتقاقية – ويمكن الرجوع في ذلك إلى العديد من نماذج ممارسات إدارة الربح والتي قام البعض بتوظيفها تالياً في مجال قياس وتقييم التحفظ المحاسبي (e.g., Jones, 1991; Dechow et al., 1995; Dechow and Ditchev, 2002) . ويضاف لذلك أن نموذج Basu أثبتت كافة البحوث التطبيقية التي استندت عليه أنه يؤدي إلى قدرة تفسيرية محدودة لنموذجي الانحدار ، وبالقدر الذي يجعل مساحة الدور الذي تقوم به بواقي النموذجين كبيرة للغاية (Ball et al., 2013).

رابعاً: يتم تقدير سلامة تقسيم الحالات التحليلية بين متحفظة وغير متحفظ وفق نموذج " تحليل التمايز " Discriminant Analysis والذي يؤكد أو ينفي سلامة التصنيف المتوصل إليه ، فإن كان نموذج التمايز معنوياً فإن ذلك يوفر الدليل على سلامة التصنيف المتوصل إليه.

خامساً: يتم تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي بقسمة عدد حالات التحليل التي يتواجد بها التحفظ على عدد حالات التحليل الإجمالية. فإن كان مستوى تلك الكثافة ٥٠٪ فأكثر يتم توصيف التحفظ بكونه " واسع النطاق " ، وفي حالة انخفاضه عن ٥٠٪ يتم تقسيمه إلى الفئتين التاليتين:

- محدود النطاق: ما يزيد عن صفر ولأقل من ٢٥٪.
- متوسط النطاق: بدءً من ٢٥٪ ولأقل من ٥٠٪.

وبتلك الصورة يصبح لدينا ثلاث مستويات من التحفظ " محدود النطاق " و " متوسط النطاق " و " واسع النطاق ".

٢/٥/١: عينة الدراسة التجريبية:

تشتمل عينة الدراسة التجريبية على أثنين وأربعين شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وذلك خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١م وتشتمل على ثمان فترات مالية ، وقد تم انتقاء تلك العينة وفق معيار الاختيار الذي يحقق استقرار السلسلة الزمنية لكل قطاع من القطاعات المختارة كل على حدة- وذلك بعد مفاضلات عديدة قام الباحث بإجراءها- وبالقدر الذي مكن من تخفيض عناصر التشويش الإحصائي ذات العلاقة بعنصر الزمن وبالتركيز على سلوك المتغير التابع ، وبتلك الصورة أصبح متوافراً عدد ثلاثمائة وستة وثلاثين حالة تحليلية ، نتاج ضرب اثنان وأربعين شركة في ثمان فترات مالية. ويوضح الجدول رقم (٣) موجزاً لتلك العينة.

جدول رقم (٣)

عينة الدراسة التجريبية

مسلسل	أسم القطاع	عدد الشركات
(١)	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	١١
(٢)	قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ	١٠
(٣)	قطاع العقارات	٥
(٤)	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٥
(٥)	قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية	٦
(٦)	قطاع المنسوجات والسلع المعمرة	٥
إجمالي عدد الشركات		٤٢
إجمالي عدد الحالات التحليلية		٣٣٦

المصدر: من إعداد الباحث.

٣/٥/١: تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج العوائد:

يتناول هذا الحزء من البحث عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي لنموذج العوائد لـ Basu ، والذي يعد كما سبق ذكره لاحقاً نموذج يستند في الأساس على بيانات يغلب عليها الطابع السوقي مقارنة بالنزعة المحاسبية الخالصة ، ولم يتم تناول هذا النموذج بقدر ملائم من التأصيل التجريبي اللازم في الجهود البحثية التي إتخذت من بيئات الأعمال العربية مجالاً للتطبيق والتجريب.

ربما قد يكون ذلك راجعاً إلى اعتبار النموذج ذو نزعة سوقية ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى التوصل من خلاله إلى نمذجة إحصائية غير معنوية في غالبية الأحوال ، ومن الممكن تفسير هذا الجفاء البحثي بغموض المعايير التي يمكن الاستناد عليها لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي في ظل توظيف هذا النموذج. إذ لم يحدد Basu قيم حاسمة ومحددة لتحديد تواجد أو عدم تواجد التحفظ المحاسبي ، ولكنه اعتمد على الرؤية الاشتقاقية القائمة على تحليل العلاقة بين نماذج متعددة.

وكذلك قد يكون ذلك راجعاً إلى الحالات التحليلية الضخمة التي اعتمد عليها النموذج الأصلي لـ Basu ، والتي اقتربت من خمسة وعشرين ألف حالة تحليلية ، ومع سلسلة زمنية طويلة للغاية ، حيث تؤدي ضخامة الحالات التحليلية وطول السلسة الزمنية إلى التوصل إلى نماذج معنوية بطبيعتها ، وعليه ؛ فمعضلة معنوية النموذج ليست متواجدة في النموذج الأصلي ، بينما تلك المعضلة قد تبدو قيداً كبيراً في الدراسات الأخرى ، والتي تتخذ من الأسواق بخلاف الأسواق المتقدمة مجالاً للتحليل والتطبيق. إذ لم يتطرق Basu لمعضلة عدم معنوية النموذج ، ولم يتطرق لتلك الحالة سواء نصاً أو تلميحاً.

تلك الحالة البحثية المتفردة أدت إلى فتح مساحة كبيرة من الاجتهاد البحثي ، وذلك للاستدلال على تواجد التحفظ من عدمه ، ومستوى كثافة هذا التحفظ. بالشكل الذي يجعل النموذج يظهر وكأنه البعيد القاسي وليس بالقريب يسير التطبيق والتفسير والذي يميل إليه الهوى البحثي ، ومع ذلك!!! سيتم تناوله تحليلاً وتفصيلاً على النحو التالي ، مع قدر لا يستهان به من الرؤية الابتكارية ، والمشتقة في الأساس من الرؤية الابتكارية لـ Basu. وتفصيلات تلك النمذجة على النحو التالي.

١/٣/٥/١: الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول رقم (٤) الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج ، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعلمات الإحصائية الوصفية ، وتشتمل على المتوسط الحسابي ، والمتوسط القطعي " الترجيحي " ، والوسيط ، والتباين ، والإنحراف المعياري ، ويلاحظ من خلال تلك المعلمات توصيفها على نحو العموم بكونها مستقرة ، ومع ملاحظة أن متغير عوائد الأسهم هو الأعلى تبايناً مقارنة ببقية متغيرات النموذج ، ويمكن اعتبار ذلك من السمات المعتادة في المتغيرات ذات الصلة بأسعار الأسهم على نحو العموم ، والتي يعد عدم الاستقرار من سماتها الرئيسية ، وبخاصة في الأسواق المالية التي تكون في مراحلها المبكرة من التطور " الأسواق الناشئة ".

جدول رقم (٤)

الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات نموذج العوائد

أسم المتغير	ترميز المتغير	المتوسط	المتوسط القطعي	الوسيط	التباين	الانحراف المعياري
ربحية السهم إلى سعره	y	٠,٢٣٣	٠,١٧٧	٠,١٠٤	٠,٢٤٨	٠,٤٩٨
عائد السهم	R	٠,١٧٧	٠,٠٦٣	٠,٠١١	١,١٦٣	١,٠٧٨
تصنيف عائد السهم	DUM	٠,٥	٠,٥	صفر	٠,٢٥١	٠,٥٠١
عائد السهم مرجحاً بتصنيفه	R_DUM	٠,١١١-	٠,٠٩-	صفر	٠,٠٣١	٠,١٧٦
تفسير	يمثل المتوسط القطعي Trimmed Mean متوسط القيم بعد استبعاد القيم الأكثر تطرفاً ، وتتحدد في خمس قيم من أعلى الترتيب ، وخمس قيم من أدناه					

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في التقارير الإحصائية ذات الصلة.

٢/٣/٥/١: تقدير مستوى تبعية توزيع متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي:

يوضح الجدول رقم (٥) ، الاختبارات الثلاثية لتقدير تبعية توزيع متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي ، وذلك من خلال الاعتماد على ثلاثة أشكال لتقدير تلك التبعية. إذ يتحدد الشكل الأول في اختبار Shapiro-Wilk ، والمخصص لتقدير تلك التبعية ، بينما يتحدد الشكل الثاني في الاعتماد على الخصائص الإحصائية الوصفية والمتمثلة في الالتواء والتفرطح ، ويتحدد الشكل الثالث في الشكل الناقوسي للمدرج التكراري للتوزيع الاحتمالي لتكرارات المتغير ، ويفضل الباحث دوماً الاعتماد على تلك التركيبة الثلاثية ، وذلك لأن اختبار Shapiro-Wilk من الاختبارات القاسية للغاية لتقدير التوزيع الطبيعي. إذ أنه من النادر في الدراسات المحاسبية أن يتم التحصل على متغير طبيعي التوزيع في ظل هذا الاختبار ، وعليه ؛ تعطي الأشكال الثلاثة من أساليب التقدير صورة أكثر موضوعية عن طبيعة توزيع المتغيرات.

ومن خلال الجدول الموضح ، يمكن الإقرار وبقدر كبير من الموضوعية بتبعية المتغير التابع للتوزيع الطبيعي ، بينما لا تتبع كافة المتغيرات المستقلة هذا التوزيع ، وبالقدر الذي يبعث على ضرورة توفير المزيد من الحيطة الإحصائية عند اختيار النموذج الإحصائي والذي سيتم الاعتماد عليه لاحقاً في مرحلة النمذجة الإحصائية ، وتذهب الشريحة العريضة من الإحصائيين إلى عدم الاعتداد بالتوزيع الطبيعي كشرط للاعتماد على النماذج الخطية لاحقاً ، ولكن الأهم من ذلك ضرورة توافر اشتراطات السلامة الإحصائية في النموذج ، وبخاصة السمات الإحصائية لبواقي دالة الانحدار من حيث توزيعها والارتباط الذاتي بينها. إذ يشترط توزيعها طبيعياً وخلوها من الارتباط الذاتي للإقرار بسلامة النموذج المتوصل إليه.

جدول رقم (٥)

تقدير تبعية توزيع متغيرات نموذج العوائد للتوزيع الطبيعي

أسم المتغير	ترميز المتغير	Shapiro-Wilk		المعلمات الإحصائية			الشكل الناقوس		التقدير العام
		معنوية الاختبار	تقدير التبعية	الالتواء	التفرطح	التقدير	منتظم / غير منتظم	التقدير	
ربحية السهم إلى سعره	y	٠,٠٠١	لا يتبع	٣,٤٩٥	٢٠,٩	يقترب	منتظم	طبيعي	طبيعي
عائد السهم	R	٠,٠٠١	لا يتبع	٩,٨٤	١٢٩,٧٢٣	غير طبيعي	غير منتظم	غير طبيعي	غير طبيعي
تصنيف عائد السهم	DUM	٠,٠٠١	لا يتبع	٠,٠١٢	٢,٠١٢-	طبيعي	غير منتظم	غير طبيعي	غير طبيعي
عائد السهم مرجحاً بتصنيفه	R_DUM	٠,٠٠١	لا يتبع	١,٧٦-	٢,٧٧٧	طبيعي	غير منتظم	غير طبيعي	غير طبيعي
تفسير	يعد توزيع المتغير طبيعياً في حالة اختبار Shapiro-Wilk إذا ما كانت معنوية الاختبار تفوق مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ويعد طبيعياً في حالة المعلمات الإحصائية إذا ما كان الالتواء يقترب من الصفر ، ويقع في مدى مناسب يحدده العرف الإحصائي السائد +(-) ٢ ، ومع تفرطح يدور في فلك -١,٢ ، وتلك هي الصورة المعيارية لكلاهما ، وفيما يتعلق بالشكل الناقوسي للمدرج التكراري من الواجب تلامس طرفي الناقوس مع المحور السيني لتقدير التوزيع بكونه طبيعياً ، ولتقدير المتغير على وجه العموم على أنه يتبع أو يقترب من التوزيع الطبيعي يشترط أن يكون طبيعياً وفقاً لمعيارين من المعايير الثلاث المحددة.								

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في تقارير التحليل الإحصائي.

٣/٣/٥/١: استكشاف النمذجة الإحصائية المناسبة لتقدير دوال الانحدار:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تقدير منحنى علاقة التأثير لمتغير العوائد كمتغير مستقل على المتغير التابع والمتمثل في ربحية السهم إلى سعره ، وذلك على اعتبار المتغيرين المستقلين الآخرين متغيرات اشتقاقية من المتغير المستقل محل التحليل. إذ أن العلاقة محل الأهتمام في تلك الحالة هي علاقة تأثير عوائد الأسهم على ربحية تلك الأسهم ، ويتضح من خلال الجدول الموضح وبالاستناد على التفسير المرفق به أن النمذجة التي قد تكون مناسبة في تلك الحالة هي تحليل السلاسل الزمنية ، وهي الوحيدة التي أدت إلى نموذج معنوي تتوافر به سلامة التمثيل Good Fit ، وبالشكل الذي يقدم استباقاً مبدئياً حول النموذج الذي سيعتمد عليه في صياغة دالة الانحدار الأساسية والتي سيتم توظيفها لقياس وتقييم مستوى كثافة التحفظ المحاسبي. ويحتاج الأمر في تلك الحالة إلى المزيد من اختبارات التمهيد الإحصائي ، وذلك للتأكد من أو نفي الرؤية الاستباقية والمتعلقة بسلامة اختيار تحليل السلاسل الزمنية كآداة تحليلية نماذجية.

جدول رقم (٦)

تقدير منحنى العلاقة التأثيرية لعوائد الأسهم على ربحيتها

الدالة	المعلمة المُعتمد عليها	التقدير	التقدير
الخطية	**المعنوية الحقيقية**	**٠,٦٦٢**	**غير صالحة للاستدلال**
العكسية	**المعنوية الحقيقية**	**٠,٣٦٢**	**غير صالحة للاستدلال**
الأسية	**المعنوية الحقيقية**	**٠,٦٩**	**غير صالحة للاستدلال**
التكعيبية	**المعنوية الحقيقية**	**٠,٧٦٤**	**غير صالحة للاستدلال**
الزمنية	**Ljung-Box**	**٠,٤٥١**	**صالحة للاستدلال الإحصائي**
تفسير	**أولاً: دوال الانحدار المعتمدة على التحويل اللوغاريتمي لقيم المتغيرات كالدوال اللوغاريتمية والتركيبية والنمو غير صالحة في الأساس لاحتواء المتغيرات على قيم سالبة.** **ثانياً: فيما يتعلق بالدوال الزمنية يتم الاستناد على اختبار Ljung-Box لتقدير سلامة التمثيل ، فإذا ما كان مقدار معلمته الإحصائية يزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ٥٪ ، يمكن الحكم في تلك الحالة بسلامة دالة الانحدار ، وتتبع تلك المعلمة توزيع مربع كا.**		

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في تقارير التحليل الإحصائي.

٤/٣/٥/١: استكشاف سلامة اختيار تحليل السلاسل الزمنية كآداة نماذجية:

تقوم السلاسل الزمنية باختبار قدرة القيمة على التنبؤ بالقيمة التالية لها عبر الزمن ، ويأخذ النموذج القياسي لها الصورة العامة التالية:

(Box, Jenkins, Reinsel & Ljong, Time Series Analysis: Forecasting and Control, 2016)

$$X_{i.t} = \alpha_0 + \sum_{t=1}^{p} \beta_1 X_{i.t:n} + \varepsilon_{i.t}$$

حيث:

$X_{i.t}$: المتغير المستهدف بالقياس وذلك عن الفترة المالية t.

$X_{i.t:n}$: القيم التاريخية للمتغير المستهدف بالقياس خلال سلسلة زمنية عدد فتراتها n ، تبدأ بالفترة الزمنية t-1 ، وتنتهي بالفترة الزمنية t-n.

p: عدد الفترات المستخدمة في التنبؤ أو ما يعرف بعدد فترات التأخير (Lag).

$\varepsilon_{i.t}$: الخطأ المعياري لدالة الإنحدار الزمنية.

وتستند السلاسل الزمنية على فرضيتين رئيسيتين ، الفرضية الأولى: التيقن من قدرة الزمن على إحداث الفروق المعنوية في قيم المتغير ؛ أي قدرة متغير الزمن في التأثير على متغيرات النموذج كل على حدة ، وسواء المتغيرات المستقلة أو المتغيرات التابعة ، أو التأثير على أحدهما على الأقل ، وبالشكل الذي يعكس دور عنصر الزمن وبما يشتمل عليه من متغيرات كامنة في إحداث التباين في قيم المتغيرات ، وتتحدد الفرضية الثانية: الاستقرار الزمني Stationary ، ويقصد به استقرار في قدرة كل قيمة على التنبؤ بما يليها من قيم خلال الزمن وذلك لكل متغير من متغيرات النموذج على حدة. وتفصيلات فحص وتحليل الفرضيتين على النحو التالي:

- **اختبار الفرضية الأولى: قدرة الزمن على إحداث التباين في قيم متغيرات النموذج:**

يوضح الجدول رقم (٧) الفروق المعنوية بين متغيرات النموذج على أساس عنصر الزمن ، وذلك من خلال التعبير عن السلسلة الزمنية في صورة متغير فئوي يأخذ القيم من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢١م ، وقد فضل الباحث الاعتماد في تنفيذ الاختبار على تحليل الفروق المعلمية F-Test وتحليل الفروق اللامعلمية Kruskal-Wales معاً ، وذلك لعدم تبعية غالبية متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي ، وكآداة لتوفير المتانة الإحصائية للاختبار ، ويتضح من خلال الجدول أن عنصر الزمن قادر على إحداث التباين في قيم كافة المتغيرات المستقلة ، بينما لم يحدث التباين في قيم المتغير التابع ، وذلك لكونه طبيعياً ويميل بصورة كبيرة نحو الاستقرار ، وبالقدر الذي يثبت أن متغير الزمن ذو دور أصيل في صياغة علاقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

جدول رقم (٧)

استكشاف دور الزمن في إحداث التباين في قيم متغيرات النموذج

أسم المتغير	ترميز المتغير	اختبار الفروق من الفئة المعلمية		اختبار الفروق من الفئة اللامعلمية	
		معنوية الاختبار	التقدير	معنوية الاختبار	التقدير
ربحية السهم إلى سعره	y	٠,٣٦٩	لا يوجد فروق معنوية	٠,٧٨	لا يوجد فروق معنوية
عائد السهم	R	٠,٠٠١	يوجد فروق معنوية	٠,٠٠١	يوجد فروق معنوية
تصنيف عائد السهم	DUM	٠,٠٠١	يوجد فروق معنوية	٠,٠٠١	يوجد فروق معنوية
عائد السهم مرجحاً بتصنيفه	R_DUM	٠,٠٠١	يوجد فروق معنوية	٠,٠٠١	يوجد فروق معنوية
تفسير	يتم الإقرار بوجود الفروق المعنوية في حالة انخفاض المعنوية الحقيقية للاختبار عن مستوى المعنوية المُقدر بـ ٥٪ ، وقد تم الاعتماد على اختبار F كاختبار معلمي للفروق ، بينما تم الاعتماد على اختبار Kruskal Wales كاختبار لا معلمي ، وذلك لعدم تبعية توزيع غالبية متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي.				

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

- **اختبار الفرضية الثانية: استقرار السلسلة الزمنية Stationary:**

يوضح الجدول رقم (٨) نتائج اختبار تقدير مستوى استقرار السلسلة الزمنية لكافة متغيرات النموذج ، وذلك بالاعتماد على نمذجة Time Series Modeler وهي نمذجة تستخدم في توصيف السمات الزمنية لكل متغير على حدة ، وتؤدي إلى أفضل توليفة خطية لدالة الانحدار الزمنية وذلك دون تدخل من الباحث ، ويتضح من الجدول وتفسيره الملحق توافر الاستقرار الزمني لكافة متغيرات النموذج بإستثناء المتغير الفئوي Dum ، وبدرجة تكاد تقترب من الاستقرار الزمني ، ولكونه متغير فئوي يأخذ القيمتين " صفر " و " واحد " ، فلا تصلح معه عمليات التحويل المعتادة في هذا الشأن كالجذر التربيعي أو التحويل اللوغاريتمي.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف الرتبة الزمنية بين المتغيرات الأربعة المكونة للنموذج ، وذلك فيما يتعلق بتوليفة المعلمات الثلاثة المكونة لدالة الانحدار الذاتي ذو المتوسطات المتحركة ARIMA ، وفي تلك الظاهرة تحديداً شدد الإحصائيون على ضرورة توخي الحذر عند اختيار النمذجة المناسبة وبخاصة الجزئية الخاصة بضرورة عدم تواجد ارتباط ذاتي بين بواقي دالة الانحدار ، حيث يعد غياب هذا التواجد شرطاً أساسياً للاستناد على دالة الانحدار في عمليات الاستدلال العلمي ذات الصلة.

جدول رقم (٨)

تقدير مستوى استقرار السلسلة الزمنية

أسم المتغير	ترميز المتغير	سلامة تمثيل دالة الانحدار الزمنية Ljung-Box		القدرة التفسيرية لتنبؤ القيمة بما يليها في السلسلة الزمنية	الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء	الرتبة الزمنية التي تحقق السكون ARIMA
		معنوية الاختبار	التقدير			
ربحية السهم إلى سعره	y	٠,٤٦٧	توافر سلامة التمثيل	٠,٢٤٢	٠,٤٣٥	(1,0,1)
عائد السهم	R	٠,٣٢١	توافر سلامة التمثيل	٠,٠٦١	١,٠٧١	(0,0,16)
تصنيف عائد السهم	DUM	٠,٠٤٧	متغير فئوي	٠,١٠٤	٠,٤٧٧	(2,0,2)
عائد السهم مرجحاً بتصنيفه	R_DUM	٠,١١٤	توافر سلامة التمثيل	٠,١٠٥	٠,١٧	(0,0,16)
تفسير	أولاً: يعد اختبار Ljung-Box مخصصاً لتقدير سلامة تمثيل الدالة الزمنية ، وذلك من خلال اختبار الارتباط الذاتي بين بواقي دالة الانحدار والمعبرة عن الزمن كمتغير مستقل وكل متغير من المتغيرات الموضحة بالجدول كمتغير تابع ، وزيادة المعنوية الحقيقية للاختبار عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ دالاً على سلامة التمثيل وعدم تواجد ارتباط ذاتي بين بواقي دالة الانحدار " عشوائية توزيع البواقي ". ثانياً: تشتمل الرتبة الزمنية على ثلاث معلمات من اليسار إلى اليمين: معامل الانحدار الذاتي p ، والفروق d ، متوسط المحركات q ، حيث تحدد التوليفة بين تلك المعلمات أفضل توليفة لدالة الانحدار الزمنية. ثالثاً: تم الاعتماد في تنفيذ الاختبار على Time Series Modeler وهي نمذجة زمنية تؤدي إلى أفضل توليفة خطية دون تدخل من الباحث ، ومتوافرة في حزم التحليل الإحصائي SPSS الحديثة بدءً من الإصدار الثاني والعشرين.					

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

٥/٣/٥/١: تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج العوائد:

يتناول هذا القسم من الدليل التجريبي قياس وتقييم مستوى التحفظ المحاسبي وذلك وفق رؤية Basu ثلاثية الخطوات. إذ توفر الخطوات الثلاثة معاً رؤية متكاملة عن التحفظ المحاسبي. إذ تشتمل الخطوة الأولى على قياس وتقييم التحفظ في كامل عدد الحالات التحليلية ، سواء موجبة العوائد أو سالبة العوائد ، وتشتمل الخطوة الثانية على قياس وتقييم التحفظ في الحالات سالبة العوائد فقط ، بينما تشتمل الخطوة الثالثة على الحالات موجبة العوائد فقط ، وتفصيلات تلك الخطوات الثلاثة على النحو التالي.

الخطوة الأولى: تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي في كامل عدد الحالات التحليلية:

يوضح الجدول رقم (٩) المعلمات الإحصائية الرئيسية لأثر المتغيرات المستقلة الثلاثة على المتغير التابع. إذ تم التوصل إلى دالة انحدار زمنية معنوية ، وذلك وفق نمذجة تحليل الانحدار المتكامل ذو المتوسطات المتحركة ARIMA ، وذلك وفق الرتبة الزمنية (1,0,1) ، وهي الرتبة الزمنية التي أدت إلى التوصل إلى أفضل توليفة خطية. وقد توافرت كافة اشتراطات السلامة الإحصائية في النموذج المتوصل إليه ، وبخاصة على مستوى جودة تمثيل العلاقة ، وبالشكل الذي يقدم الدليل على تواجد التحفظ المحاسبي ، وذلك وفق القيود التجريبية السابق تحديدها من خلال الباحث ، والمحددة في الاكتفاء بتوافر نموذج معنوي للإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي.

وبالاستناد على بواقي دالة الانحدار تم تصنيف كامل الحالات التحليلية البالغ عددها ٣٣٦ حالة إلى: ١٠٦ حالة لا يتواجد بها التحفظ المحاسبي و٢٣٠ حالة يتواجد بها التحفظ المحاسبي وبنسبة تواجد بلغت ٦٨,٤٥٪ ، وبالشكل الذي يمكن معه توصيف التحفظ المحاسبي بكونه: واسع النطاق.

تم اختبار سلامة التصنيف السابق من خلال نموذج تحليل التمايز ، والذي توافرت به كافة اشتراطات السلامة الإحصائية ، وذلك من حيث معنوية النموذج وقدرته التمييزية الجيدة مقارنة بالقدرة التفسيرية لدالة الانحدار الأساسية ، وبالشكل الذي يوفر الدليل على سلامة التصنيف.

جدول رقم (٩)

المتغيرات المؤثرة	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير المعنوية
ثابت دالة الانحدار		٠,٢٣٦	٠,٠٥٩	٤,٠٠٣	٠,٠٠١	معنوي
المعلمة الأولى للرتبة الزمنية p	Lag 1	٠,٦٦١	٠,٠٨٢	٨,٠٢٥	٠,٠٠١	معنوي
المعلمة الثالثة للرتية الزمنية q	Lag 1	٠,٢٣٤	٠,١٠٧	٢,١٨٦	٠,٠٣	معنوي
عائد السهم	R	٠,٠١٤	٠,٠٢٢	٠,٦٤٣	٠,٥٢١	غير معنوي
تصنيف عائد السهم	DUM	٠,٠٠٢-	٠,٠٥٦	٠,٠٣-	٠,٩٧٦	غير معنوي
عائد السهم مرجحاً بتصنيفه	R_DUM	٠,٠٧٧	٠,١٦٥	٠,٤٦٥	٠,٦٤٢	غير معنوي
المعلمات الرئيسية للنموذج وتفسيرها						
القدرة التفسيرية للنموذج	٠,٢٤٥	تعد قدرة تفسيرية ملاءمة مقارنة بالدراسات السابقة ذات الصلة.				
المعنوية الحقيقية لسلامة التمثيل	٠,٤٤٣	يتوافر بالنموذج سلامة التمثيل ، وذلك لزيادة قيمة المعنوية الحقيقية للنموذج عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪				
تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه		النموذج المتوصل إليه معنوي وعليه فالتحفظ المحاسبي متواجد				
مستوى كثافة ممارسات التحفظ						
عدد حالات التحليل الكلية	٣٣٦					
عدد الحالات التي لا يتواجد بها التحفظ	١٠٦					
عدد الحالات التي يتواجد بها التحفظ	٢٣٠					
كثافة التحفظ	٦٨,٤٥٪					
تصنيف التحفظ	" واسع النطاق "					
اختبار سلامة التصنيف " معلمات تحليل التمايز "						
معنوية النموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي				
القدرة التمييزية	٠,٣٩٦	تعد قدرة تمييزية مقبولة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمقدرة بـ ٢٤,٥٪				
معامل الارتباط الكانونيكالي	٠,٥٣٢	يعد معامل ارتباط جيد من المنظور الإحصائي وذلك في ظل صلاحية النموذج للاستدلال				

الخطوة الثانية: تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية سالبة العوائد:

يوضح الجدول رقم (١٠) المعلمات الإحصائية لنموذج الانحدار المعبر عن أثر المتغير المستقل الأول منفرداً على المتغير التابع ، وذلك لأن التقدير في تلك الحالة يستند على الحالات سالبة العوائد فقط ، وعليه فالمتغير المستقل الثاني وكذلك المتغير المستقل الثالث أصبحا ليس لهما دور في تقدير نموذج الانحدار وذلك لثبات قيمة المتغير المستقل الثاني DUM ، وقد تم تقدير الدالة من خلال معلمات الرتبة الزمنية ARIMA (1,0,0) والتي أدت إلى أفضل توليفة خطية. والنموذج يتوافر به المعنوية وبالقدر الذي يمكن من الاعتماد عليه في الاستدلال ، ويوفر الدليل على تواجد التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية سالبة العوائد ، وحتى وإن كانت القدرة التفسيرية للنموذج محدودة. إذ تم تقديرها بـ ٩,١٪ فقط ، إلا أنها تتسق مع القدرة التفسيرية الواردة في النموذج الأصلي لـ Basu.

من خلال بواقي نموذج الانحدار المُقدر تم تصنيف الحالات التحليلية البالغ عددها ١٦٧ حالة تحليلية إلى: ٤٤ حالة تحليلية لا يتواجد بها التحفظ و ١٢٣ حالة تحليلية يتواجد بها التحفظ ، وبتلك الصورة بلغت كثافة التحفظ ٧٣,٦٥٪ ، وبالشكل الذي يمكن معه توصيف التحفظ بكونه: واسع النطاق في الحالات التحليلية سالبة العوائد.

ولتقدير سلامة التصنيف السابق تم الاعتماد على دالة تمايزية لأثر بواقي دالة الانحدار في تصنيف الحالات التحليلية. إذ تم التوصل إلى نموذج تمايز معنوي ، وبقدرة تمييزية قُدرت بـ ٤٤٪ ، وتعد تلك القدرة جيدة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأساسي والمقدرة بـ ٩,١٪.

جدول رقم (١٠)

تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية سالبة العوائد

المتغيرات المؤثرة	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي
ثابت دالة الانحدار		٠,٢٠٧	٠,٠٧٤	٢,٧٨٨	٠,٠٠٦	معنوي
المعلمة الأولى للرتبة الزمنية p	Lag 1	٠,٢٩٩	٠,٠٧٥	٤,٠١	٠,٠٠١	معنوي
عائد السهم	R	٠,٠٥-	٠,٢٠٤	٠,٢٤٦-	٠,٨٠٦	غير معنوي
المعلمات الرئيسية للنموذج وتفسيرها						
القدرة التفسيرية للنموذج	٠,٠٩١	تعد قدرة تفسيرية ملاءمة مقارنة بالدراسات السابقة ذات الصلة				

المتغيرات المؤثرة	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي
المعنوية الحقيقية لسلامة التمثيل	٠,٢٦٤	يتوافر بالنموذج سلامة التمثيل ، وذلك لزيادة قيمة المعنوية الحقيقية للنموذج عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪				
تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه	النموذج المتوصل إليه معنوي وعليه فالتحفظ المحاسبي متواجد					
مستوى كثافة ممارسات التحفظ						
عدد حالات التحليل الكلية	١٦٧					
عدد الحالات التي لا يتواجد بها التحفظ	٤٤					
عدد الحالات التي يتواجد بها التحفظ	١٢٣					
كثافة التحفظ	٧٣,٦٥٪					
تصنيف الكثافة	" واسع النطاق "					
اختبار سلامة التصنيف " معلمات تحليل التمايز "						
معنوية النموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي				
القدرة التمييزية	٠,٤٤	تعد قدرة تمييزية جيدة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمقدرة بـ ٩,١٪				
معامل الارتباط الكانونيكالي	٠,٥٥٣	يعد معامل ارتباط جيد من المنظور الإحصائي وذلك في ظل صلاحية النموذج للاستدلال				

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

الخطوة الثالثة: تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية موجبة العوائد:

يوضح الجدول رقم (١١) المعلمات الإحصائية لنموذج الانحدار المعبر عن أثر المتغير المستقل الأول منفرداً على المتغير التابع ، وهي تكرار لذات السيناريو الإحصائي السابق بيانه في الخطوة الثانية ، وقد تم تقدير نموذج انحدار معنوي وبقدرة تفسيرية قُدرت بـ ١٥,٨٪ ، وبالقدر الذي يمكن معه الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي في الحالات موجبة العوائد.

بالاستناد على بواقي نموذج الانحدار تم تصنيف الحالات التحليلية البالغ عددها ١٦٩ حالة تحليلية إلى: ٥٥ حالة تحليلية لا يتواجد بها تحفظ و ١١٤ حالة تحليلية يتواجد بها تحفظ ، وبنسبة كثافة بلغت ٦٧,٤٦٪ ، وبالشكل الذي يمكن معه توصيف التحفظ المحاسبي في الحالات موجبة العوائد بكونه: واسع النطاق. وقد تم اختبار سلامة التصنيف وكالعادة من خلال نموذج تمايزي. قُدرت قدرته التميزية بـ ٥٧,٥٪.

جدول رقم (١١)

تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية موجبة العوائد

المتغيرات المؤثرة	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي
ثابت دالة الانحدار		٠,٢٤٤	٠,٠٥٣	٤,٦٣٧	٠,٠٠١	معنوي
المعلمة الأولى للرتبة الزمنية p	Lag 1	٠,٣٩٦	٠,٠٧١	٥,٥٤٦	٠,٠٠١	معنوي
عائد السهم	R	٠,٠٠١	٠,٠٢	٠,٠٣٥	٠,٩	غير معنوي
المعلمات الرئيسية للنموذج وتفسيرها						
القدرة التفسيرية للنموذج	٠,١٥٨	تعد قدرة تفسيرية ملاءمة مقارنة بالدراسات السابقة ذات الصلة				
المعنوية الحقيقية لسلامة التمثيل	٠,٨٨٢	يتوافر بالنموذج سلامة التمثيل ، وذلك لزيادة قيمة المعنوية الحقيقية للنموذج عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪				
تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه		النموذج المتوصل إليه معنوي وعليه فالتحفظ المحاسبي متواجد				
مستوى كثافة ممارسات التحفظ						
عدد حالات التحليل الكلية	١٦٩					
عدد الحالات التي لا يتواجد بها التحفظ	٥٥					
عدد الحالات التي يتواجد بها التحفظ	١١٤					
كثافة التحفظ	٦٧,٤٦٪					

المتغيرات المؤثرة	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي
تصنيف الكثافة	" واسع النطاق "					
اختبار سلامة التصنيف " معلمات تحليل التمايز "						
معنوية النموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي				
القدرة التمييزية	٠,٥٧٥	تعد قدرة تمييزية جيدة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمقدرة بـ ١٥,٨٪				
معامل الارتباط الكانونيكالي	٠,٦٠٤	يعد معامل ارتباط جيد من المنظور الإحصائي وذلك في ظل صلاحية النموذج للاستدلال				

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

الخطوة الرابعة: الرؤية التحليلية العامة لتقييم التحفظ المحاسبي وفق نموذج العوائد:

يوضح الجدول رقم (١٢) ملخصاً نماذجياً مقارناً لتقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية ، والذي يستدل من خلاله على تواجد مكثف للتحفظ المحاسبي في الحالة المصرية ، ويتزايد هذا التواجد في الحالات التحليلية سالبة العوائد مقارنة بكامل الحالات التحليلية ، والحالات التحليلية موجبة العوائد ومع توصيف التحفظ بصفة عامة على أنه: واسع النطاق ، وبالشكل الذي يعني أن البيئة المحاسبية المصرية هي بيئة متحفظة محاسبياً ، ويمكن تفسير ذلك بالقيود المشددة من قبل هيئة البورصة المصرية ، وسيادة الشركات ذات التبعية للمال العام مقارنة بالشركات ذات الملكية الخاصة ، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تقوم به لجنة المراجعة في غالبية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وما يستتبعه ذلك من تبني لآليات الحوكمة وتطبيق لمبادئها.

لم تحقق النتائج التطبيقية المتوصل إليها الاتساق الكامل مع رؤية Basu حول تقدير تواجد أو عدم تواجد التحفظ المحاسبي وذلك عند الاحتكام للقيود التي حددها النموذج الأصلي. فبينما حدث اتساق في التقدير في حالة كامل الحالات التحليلية والحالات التحليلية موجبة العوائد ، كان الأمر على النقيض في الحالات التحليلية سالبة العوائد ، والتي ومن منظور اشتراطات تواجد التحفظ التي حددها النموذج الأصلي لا يتواجد بها تحفظ محاسبي ، وذلك بسبب إشارة معامل التحفظ الشرطي السالب في تلك الحالات التحليلية ، ويعد ذلك الاستنتاج من قبيل الأمانة البحثية وعدم تحيز الباحث لرؤيته ، ومع ذلك يظل الاتساق في حالة كامل الحالات التحليلية هو الأهم ، وهو ما يعتبره النموذج الأصلي جوهرياً .

ولم يتسنى للباحث مقارنة الاستدلال العام المتوصل إليه مع البحوث التطبيقية التي تناولت قياس وتقييم التحفظ المحاسبي في مصر ، سواء كتقييم مستقل أو تمهيداً لتوظيفه كمتغير مستقل أو كمتغير تابع ، وذلك لعدم تواجد دراسات في الجهود البحثية التي اتخذت من البيئة المصرية مجالاً للتطبيق استندت على نموذج العوائد ، فعلى الرغم من بساطته الظاهرة تطبيقياً ، إلا أنه من الصعوبة بمكان التعامل معه إحصائياً ، حيث تظهر العديد من

القيود سواء في النموذج ذاته وذلك من حيث عدد متغيراته المحدودة ، أو ما يتصل بالبيئة المصرية وبخاصة عدد الحالات التحليلية منخفضة العدد مقارنة بالنموذج الأصلي ، وبالشكل الذي قد يؤدي إلى نواتج تشغيل إحصائية ليست بمعنوية من ناحية ، ولا يمكن تفسير مدلولها العلمي من ناحية أخرى.

جدول رقم (١٢)

إطار مقارن لمستويات التحفظ المحاسبي وفق نموذج العوائد

عناصر التحليل	كامل الحالات التحليلية	الحالات التحليلية سالبة العوائد	الحالات التحليلية موجبة العوائد
عدد الحالات التحليلية	٣٣٦	١٦٧	١٦٩
حالات تحليلية خالية من التحفظ	١٠٦	٤٤	٥٥
حالات تحليلية يتواجد بها تحفظ	٢٣٠	١٢٣	١١٤
مستوى كثافة التحفظ (%)	٦٨,٤٥	٧٣,٦٥	٦٧,٤٦
توصيف التحفظ	واسع النطاق	واسع النطاق	واسع النطاق
القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأساسي (%)	٢٤,٥	٩,١	١٥,٨
القدرة التمييزية لنموذج التمايز (%)	٣٩,٦	٤٤	٥٧,٥
معنوية نموذجي التقدير والتمييز	معنوي	معنوي	معنوي
تقدير مستوى توافر اشتراطات النموذج الأصلي لـ Basu بالتطبيق على الحالة المصرية			
إشارة معامل التحفظ الشرطي " ويمثل إشارة معامل المتغير المستقل الثالث في كامل الحالات التحليلية ، وإشارة المتغير المستقل الوحيد في كل من حالات التحليل موجبة العوائد وحالات التحليل سالبة العوائد "	موجب	سالب	موجب
تقدير التحفظ من منظور النموذج الأصلي لـ Basu تطبيقاً على الحالة المصرية	متواجد	غير متواجد	متواجد
مستوى الاتساق بين رؤية الباحث ورؤية النموذج الأصلي	يتواجد اتساق	لا يتواجد اتساق	يتواجد اتساق

المصدر: من إعداد الباحث.

٤/٥/١: قياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج الأرباح:

يشتمل هذا القسم من البحث على قياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج الأرباح ، وذلك من خلال الخطوات التفصيلية التالية:

١/٤/٥/١: الإحصاءات الوصفية الرئيسة لمتغيرات النموذج:

يوضح الجدول رقم (١٣) الإحصاءات الوصفية الرئيسة لمتغيرات نموذج الأرباح ، وتتحدد تلك المعلمات الإحصائية في: المتوسط الحسابي والمتوسط القطعي " المقطوع " والوسيط والتباين والإنحراف المعياري ، وتعكس تلك الخصائص تواجد اتساق بين الحالات التحليلية فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول ، وذلك من خلال معدل التباين المحدود ، بينما لا يتواجد هذا الاستقرار في معدل التغير في العائد على تلك الأصول ، والذي شهد معدل تباين كبير نسبياً ، وبالشكل الذي يقدم دلالات استباقية حول تواجد تفاوت ملحوظ بين الحالات التحليلية في مستوى الاستقرار في معدل العائد على الأصول ، ويمكن تفسير ذلك بتواجد عدم استقرار ملحوظ في الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح ، والتي قد تنتقل من سالبة التغير إلى موجبة التغير من خلال مدى إحصائي كبير بين معدلي التغير.

جدول رقم (١٣)

الإحصاءات الوصفية الرئيسة لمتغيرات نموذج الأرباح

أسم المتغير	ترميز المتغير	المتوسط	المتوسط القطعي	الوسيط	التباين	الانحراف المعياري
معدل العائد على الأصول " المتغير التابع "	NI	٠,٠٣٢	٠,٠٦٢	٠,٠٥	٠,٢٥٦	٠,٥٠٦
معدل التغير في العائد على الأصول " المتغير المستقل الأول "	Delta_NI	٠,٤٧١	٠,٠٦٢	٠,٠٠١	٢٠٧,٨٧	١٤,٤١٨
تصنيف التغير في معدل العائد على الأصول " المتغير المستقل الثاني "	Dum_DeltaNI	٠,٤٨٨	٠,٤٨٧	٠,٠٠١	٠,٢٥١	٠,٥٠١
التغير في العائد على الأصول مرجحاً بتصنيف هذا التغير " المتغير المستقل الثالث "	DeltaNI_DumDeltaNI	١,٣٧٨-	٠,٤٠٢-	٠,٠٠١	٧٥,٤٨٢	٨,٨٨٦
تفسير	يمثل المتوسط القطعي Trimmed Mean متوسط القيم بعد استبعاد القيم الأكثر تطرفاً ، وتتحدد في خمسة من القيم التي تقع في أعلى الترتيب ، وخمسة من القيم التي تقع في أدنى الترتيب.					

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

٢/٤/٥/١: تقدير تبعية توزيع متغيرات النموذج للتوزيع الطبيعي:

يوضح الجدول رقم (١٤) وتفسيره الملحق تقديراً لتبعية توزيع متغيرات نموذج الأرباح للتوزيع الطبيعي ، وذلك من خلال ثلاثة أشكال من الاختبارات الواردة بالجدول ، والتي يتضح من خلالها عدم تبعية توزيع متغيرات النموذج الأربع للتوزيع الطبيعي ، ويعد ذلك نتاج طبيعي للخصائص الإحصائية الوصفية السابق تناولها والمشتملة على تواجد تباين كبير في بعض متغيرات النموذج الأساسية ، وغياب التبعية للتوزيع الطبيعي يستتبعه بالضرورة أهمية استكشاف النمذجة الإحصائية الأكثر اتساقاً مع توزيع تلك المتغيرات ، وهي النمذجة التي من المفترض أن تراعي قيود بواقي دالة الإنحدار وبخاصة اشتراط استقلال تلك البواقي " عدم تواجد ارتباط ذاتي بينها ".

جدول رقم (١٤)

تقدير تبعية توزيع متغيرات نموذج الأرباح للتوزيع الطبيعي

أسم المتغير	ترميز المتغير	Shapiro-Wilk		المعلمات الإحصائية			الشكل الناقوس		التقدير العام
		معنوية الاختبار	تقدير التبعية	الالتواء	التفرطح	التقدير	منتظم / غير منتظم	التقدير	
معدل العائد على الأصول	NI	٠,٠٠١	لا يتبع	-١٠,٥٩	١٥١,١	غير طبيعي	منتظم	طبيعي	غير طبيعي
معدل التغير في العائد على الأصول	Delta_NI	٠,٠٠١	لا يتبع	٣,٥٢٧	١٠٩,٧٠٢	غير طبيعي	منتظم	طبيعي	غير طبيعي
تصنيف التغير في معدل العائد على الأصول	Dum_DeltaNI	٠,٠٠١	لا يتبع	٠,٠٤٨	٢,٠١-	طبيعي	غير منتظم	غير طبيعي	غير طبيعي
التغير في العائد على الأصول مرجحاً بتصنيف هذا التغير	DeltaNI_DumDeltaNI	٠,٠٠١	لا يتبع	-١٣,٧٧	٢١٠,٣١	غير طبيعي	غير منتظم	غير طبيعي	غير طبيعي

أسم المتغير	ترميز المتغير	Shapiro-Wilk		المعلمات الإحصائية			الشكل الناقوس		التقدير العام
		معنوية الاختبار	تقدير التبعية	الالتواء	التفرطح	التقدير	منتظم / غير منتظم	التقدير	
تفسير	يعد توزيع المتغير طبيعياً في حالة اختبار Shapiro-Wilk إذا ما كانت معنوية الاختبار تفوق مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ويعد طبيعياً في حالة المعلمات الإحصائية إذا ما كان الالتواء يقترب من الصفر في صورته القياسية ، ويقع ما بين ٥ و -٥ وفق المعتاد الإحصائي ، ومع تواجد درجة تفرطح تقترب من -١,٢ في صورتها القياسية وتقع في الفترة (-) + ١٠ وذلك وفق المعتاد الإحصائي ، وفيما يتعلق بالشكل الناقوسي للمدرج التكراري من الواجب تلامس طرفي الناقوس مع المحور السيني لتقدير التوزيع بكونه طبيعياً ، ولتقدير المتغير على وجه العموم على أنه يتبع أو يقترب من التوزيع الطبيعي يشترط أن يكون طبيعياً وفقاً لمعيارين من المعايير الثلاث المحددة.								

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

٣/٤/٥/١: استكشاف النمذجة الإحصائية الأكثر توافقاً مع توزيع متغيرات النموذج:

تشتمل تلك الخطوة من خطوات التحليل على تقدير أفضل نمذجة إحصائية توافقاً مع توزيع متغيرات النموذج ، ولتقدير ذلك تم الاعتماد على الآداة Curve Estimation وذلك لتقدير علاقة تأثير المتغير المستقل الأول " معدل التغير في العائد على الأصول " في المتغير التابع " معدل العائد على الأصول " وذلك على اعتبار كونهما المتغيرين الأساسيين في النموذج. إذ يُعد المتغيران المستقلان المتبقيان مشتقين من المتغير المستقل الأول ، وذلك لتحديد أفضل نمذجة إحصائية يمكن الاستناد عليها لتقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي ، ويوضح الجدول رقم (١٥) مخرجات هذا التقدير.

ويتضح من خلال الجدول وتفسيره الملحق أن كافة النماذج المتاحة صالحة للاستدلال الإحصائي لكونها بالكامل نماذج معنوية ، ومع تواجد أفضلية لنموذج الدالة التكعيبية. إذ تتميز بكونها الأعلى تفسيراً ، ومع تواجد مساحة حرية بحثية في اختيار النموذج ، وذلك لتوافر عنصر المعنوية في كافة النماذج ، وقد فضل الباحث الاعتماد على النموذج الخطي ، وذلك لاشتراطاته اليسيرة من ناحية ولاعتماد النموذج الأصلي لـ Basu عليه وتحديداً نموذج " BRM " Backward Regression Model ، ويضاف لذلك صعوبات التفسير واشتقاق معامل التحفظ الشرطي في حالتي الدالة الأسية والدالة التكعيبية ، وقيود الرتبة الزمنية في حالة تحليل السلاسل الزمنية.

جدول رقم (١٥)

تقدير أفضل نموذج لعلاقة تأثير معدل التغير في العائد على الأصول " المتغير المستقل الرئيسي" في معدل العائد على الأصول " المتغير التابع "

الدالة	المعلمة المُعتمد عليها	التقدير	القدرة التفسيرية للنموذج	التقدير
الخطية	المعنوية الحقيقية	٠,٠٠١	٠,٢١٣	صالحة للاستدلال الإحصائي
الأسية	المعنوية الحقيقية	٠,٠٠١	٠,٦٤٧	صالحة للاستدلال الإحصائي
التكعيبية	المعنوية الحقيقية	٠,٠٠١	٠,٦٨٧	صالحة للاستدلال الإحصائي
الزمنية	Ljung-Box	٠,٩٨٣	٠,٤٠٤	صالحة للاستدلال الإحصائي
تفسير	**أولاً: دوال الانحدار المعتمدة على التحويل اللوغاريتمي لقيم المتغيرات كالدوال اللوغاريتمية والتركيبية والنمو غير صالحة في الأساس لاحتواء المتغيرات على قيم سالبة.** **ثانياً: فيما يتعلق بالدوال الزمنية يتم الاستناد على اختبار Ljung-Box لتقدير سلامة التمثيل ، فإذا ما كان مقدار معلمته الإحصائية يزيد عن مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ٥٪ ، يمكن الحكم في تلك الحالة بسلامة دالة الانحدار ، وتتبع تلك المعلمة توزيع مربع كا.**				

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

٤/٤/٥/١: تقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي وفق نموذج الأرباح:

يشتمل هذا القسم من التحليل على عمليات النمذجة ذات الصلة بنموذج الأرباح ، وذلك لتقدير مستوى كثافة التحفظ من منظور هذا النموذج ويشتمل ذلك على الخطوات الأربعة التالية ومع ملاحظة الاعتماد في تقدير كثافة التحفظ على نموذج Backward Regression وهو ذات النموذج المعتمد عليه في النموذج الأصلي لـ Basu:

الخطوة الأولى: تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في كامل عدد الحالات التحليلية:

تشتمل تلك الخطوة من خطوات التحليل على تقدير كثافة التحفظ في كامل الحالات التحليلية والمتضمنة حالات التحليل سالبة التغير في معدل العائد على الأصول وكذلك موجبة التغير.

ويوضح الجدول رقم (١٦) وتفسيراته الملحقة توافر نموذج معنوي لتقدير تأثير المتغيرات المستقلة الثلاثة في المتغير التابع وبقدرة تفسيرية تعد جيدة للغاية في مجال دراسات التحفظ المحاسبي ، وبالشكل الذي يمكن معه الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي في الحالات محل التحليل.

بلغ عدد الحالات التحليلية ٣٣٦ حالة ، وقد غاب التحفظ عن ١٢٣ حالة منها ، بينما تواجد في ٢١٣ حالة تحليلية ، وبنسبة كثافة بلغت ٦٣,٣٩٪ وبالشكل الذي يمكن معه توصيف التحفظ المحاسبي بكونه " واسع النطاق " ، وذلك من خلال تصنيف بواقي دالة الإنحدار إلى بواقي موجبة وتعكس " النظرة التفاؤلية " ، وبواقي سالبة تعكس " الرؤية التشاؤمية " ، ولتقدير سلامة هذا التصنيف تم الاستناد على تحليل التمايز المتعدد. إذ تم التوصل إلى دالة تمييزية معنوية بقدرة تمييزية بلغت ١٨٪ وبمعامل ارتباط كانونيكالي مقبول بلغ ٣٩,١٪ ، وتعد من المعلمات الإحصائية المقبولة مقارنة بالقدرة التفسيرية لدالة الانحدار الأساسية والتي تم الاعتماد على بواقيها في عملية التصنيف.

جدول رقم (١٦)

تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في كامل الحالات التحليلية وفق نموذج الأرباح

أسم المتغير	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	المقدار بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي داخل النموذج
ثابت الدالة		٠,١٦٧	٠,٠٢٧		٦,٢٨٣	٠,٠٠١	معنوي
معدل التغير في العائد على الأصول	Delta_NI	٠,٠٣-	٠,٠٠٢	٠,٩٤-	١٩,٧٩-	٠,٠٠١	معنوي
تصنيف التغير في معدل العائد على الأصول	Dum_DeltaNI	٠,١٣-	٠,٠٣٨	٠,١٢٦-	٣,٣٤٤-	٠,٠٠١	معنوي
التغير في العائد على الأصول مرجحاً بتصنيف هذا التغير	DeltaNI_DumDeltaNI	٠,٠٤٢	٠,٠٠٣	٠,٧٢٣	١٥,٤٠٧	٠,٠٠١	معنوي
المعلمات الرئيسية للنموذج							
المعنوية الحقيقية للنموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي.					
القدرة التفسيرية للنموذج	٠,٥٥٣	تعد قدرة تفسيرية قوية مقارنة بنموذج Basu وتعكس الدور المحوري للمتغيرات المستقلة في تفسير التباين في قيمة المتغير التابع.					
قيمة " ف " المحسوبة "	١٣٦,٧١٨	وذلك عند درجتي حرية ٣ للانحدار ، و ٣٣٢ للبواقي ، وهي أكبر من قيمتها الجدولية.					
الآلية الإحصائية	BackWard Regression Model						
تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه	النموذج المتوصل إليه معنوي وعليه فالتحفظ المحاسبي متواجد						
مستوى كثافة ممارسات التحفظ							
عدد حالات التحليل الكلية	٣٣٦						
عدد الحالات التي لا يتواجد بها التحفظ	١٢٣						
عدد الحالات التي يتواجد بها التحفظ	٢١٣						
كثافة التحفظ	٦٣,٣٩٪						

أسم المتغير	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	المقدار بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي داخل النموذج
تصنيف الكثافة	" واسع النطاق "						
اختبار سلامة التصنيف " معلمات تحليل التمايز "							
معنوية النموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي					
القدرة التمييزية	٠,١٨	تعد قدرة تمييزية مقبولة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمقدرة بـ ٥٥,٣٪					
معامل الارتباط الكانونيكالي	٠,٣٩١	يعد معامل ارتباط مقبولاً من المنظور الإحصائي وذلك في ظل صلاحية النموذج للاستدلال					

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي

الخطوة الثانية: تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح:

تشتمل تلك الخطوة من خطوات التحليل على تقدير كثافة التحفظ في الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح فقط ، والبالغ عددها ١٦٤ حالة تحليلية ، والموضح مخرجاتها بالجدول رقم (١٧) ، وذلك من خلال تأثير معدل التغير في العائد على الأصول في معدل العائد على الأصول. إذ تم استبعاد المتغير المستقل الثاني والمتغير المستقل الثالث من تلك الخطوة ، وذلك لثبات القيمة الفئوية للمتغير المستقل الثاني ، وقد تم التوصل لدالة إنحدار معنوية صالحة للاستدلال ، وبقدرة تفسيرية قُدرت بـ ١١,١٪ ، وهي قدرة تفسيرية تعد مقبولة في مجال دراسات التحفظ المحاسبي ، وبالشكل الذي يمكن معه الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية سالبة التغير.

من خلال تصنيف بواقي دالة الإنحدار أمكن تصنيف الحالات التحليلية إلى حالات تحليلية لا يتواجد بها تحفظ وقد بلغ عددها ٧٦ حالة تحليلية ، بينما بلغ عدد الحالات التحليلية التي يتواجد بها تحفظ ٨٨ حالة تحليلية ، وبتلك الصورة بلغت كثافة الإفصاح ٥٣,٦٦٪ وبالقدر الذي يمكن معه توصيف الإفصاح بكونه " واسع النطاق ". وهي نتيجة تتسق مع ما سبق التوصل إليه عند تطبيق نموذج العوائد.

ولتقدير سلامة التصنيف السابق التوصل إليه تم الاستناد على تحليل التمايز البسيط أحادي المتغيرات. إذ تم التوصل إلى دالة تمايز معنوية وبقدرة تمييزية بلغت ١٠,٢٪ وبمعامل إرتباط كانونيكالي بلغ ٣٠,٥٪ ، وهي معلمات إحصائية تعد جيدة مقارنة بالقدرة التفسيرية لدالة الإنحدار الأساسية.

جدول رقم (١٧)

تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح

أسم المتغير	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	المقدار بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي داخل النموذج
ثابت الدالة		٠,٠٤	٠,٠٢٦		١,٥٦١	٠,١٢١	غير معنوي
معدل التغير في العائد على الأصول	Delta_NI	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٣٣٣	٤,٤٩	٠,٠٠١	معنوي
المعلمات الرئيسية للنموذج							
المعنوية الحقيقية للنموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي					
القدرة التفسيرية للنموذج	٠,١١١	تعد قدرة تفسيرية ضعيفة ولكنها تتسق مع الدراسات السابقة ذات الصلة					
قيمة " ف " المحسوبة "	٢٠,١٥٧	وذلك عند درجتي حرية ١ للانحدار ، و ١٦٢ للبواقي					
الآلية الإحصائية	Enter Regression Model						
تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه	النموذج المتوصل إليه معنوي وعليه فالتحفظ المحاسبي متواجد						
مستوى كثافة ممارسات التحفظ							
عدد حالات التحليل الكلية	١٦٤						
عدد الحالات التي لا يتواجد بها التحفظ	٧٦						
عدد الحالات التي يتواجد بها التحفظ	٨٨						
كثافة التحفظ	٥٣,٦٦٪						
تصنيف الكثافة	" واسع النطاق "						
اختبار سلامة التصنيف " معلمات تحليل التمايز "							
معنوية النموذج	٠,٠٠٠٠٧٢	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي					
القدرة التمييزية	٠,١٠٢	تعد قدرة تمييزية مقبولة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمقدرة بـ ١١,١٪					
معامل الارتباط الكانونيكالي	٠,٣٠٥	يعد معامل ارتباط مقبولاً من المنظور الإحصائي وذلك في ظل صلاحية النموذج للاستدلال					

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

الخطوة الثالثة: تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية موجبة التغير في الأرباح:

تشتمل تلك الخطوة من خطوات التحليل على تقدير كثافة التحفظ في الحالات التحليلية موجبة التغير في الأرباح فقط ، والبالغ عددها ١٧٢ حالة تحليلية ، والموضح مخرجاتها بالجدول رقم (١٨) ، ومن خلال ذات الآلية التحليلية السابق عرضها في الحالات التحليلية السالبة تم التوصل لدالة إنحدار معنوية صالحة للاستدلال ، وبقدرة تفسيرية قُدرت بـ ٦٧,٤٪ ، وهي قدرة تفسيرية تعد جيدة للغاية في مجال دراسات التحفظ ، وبالشكل الذي يمكن معه الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية موجبة التغير.

من خلال تصنيف بواقي دالة الإنحدار أمكن تصنيف الحالات التحليلية إلى حالات تحليلية لا يتواجد بها تحفظ وقد بلغ عددها ٤٦ حالة تحليلية ، بينما بلغ عدد الحالات التحليلية التي يتواجد بها تحفظ ١٢٦ حالة تحليلية ، وبتلك الصورة بلغت كثافة الإفصاح ٧٣,٢٦٪ وبالقدر الذي يمكن معه توصيف الإفصاح بكونه " واسع النطاق ". وهي نتيجة تتسق مع ما سبق التوصل إليه عند تطبيق نموذج العوائد.

ولتقدير سلامة التصنيف السابق التوصل إليه تم الاستناد على تحليل التمايز البسيط أحادي المتغيرات. إذ تم التوصل إلى دالة تمايز معنوية وبقدرة تمييزية بلغت ٣٢,٤٪ وبمعامل إرتباط كانونيكالي بلغ ٤٩,٥٪ ، وهي معلمات إحصائية تعد جيدة للغاية وتتسق مع القدرة التفسيرية المرتفعة لدالة الانحدار الأساسية .

جدول رقم (١٨)

تقدير كثافة التحفظ المحاسبي في الحالات التحليلية موجبة التغير في الأرباح

أسم المتغير	ترميز المتغير	معامل المتغير	الخطأ المعياري	المقدار بيتا	قيمة ت المحسوبة	المعنوية الحقيقية	تقدير التأثير الفردي داخل النموذج
ثابت الدالة		٠,١٦٧	٠,٠٢٨		٥,٩٤٢	٠,٠٠١	معنوي
معدل التغير في العائد على الأصول	Delta_NI	٠,٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٢٨	١٨,٧٤	٠,٠٠١	معنوي
المعلمات الرئيسية للنموذج							
المعنوية الحقيقية للنموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي					
القدرة التفسيرية للنموذج	٠,٦٧٤	تعد قدرة تفسيرية قوية في مجال دراسات التحفظ					
قيمة " ف " المحسوبة "	٣٥١,٣٤٣	وذلك عند درجتي حرية ١ للانحدار ، و ١٧٠ للبواقي					
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء	٠,٠٨	يعد مقبولاً طالما كان أقل من ٠,١ وذلك وفق المعتاد الإحصائي ذات الصلة ، وقد تجاوزها بصورة طفيفة.					
الآلية الإحصائية	Enter Regression Model						
تواجد التحفظ المحاسبي من عدمه	النموذج المتوصل إليه معنوي وعليه فالتحفظ المحاسبي متواجد						
مستوى كثافة ممارسات التحفظ							
عدد حالات التحليل الكلية	١٧٢						
عدد الحالات التي لا يتواجد بها التحفظ	٤٦						
عدد الحالات التي يتواجد بها التحفظ	١٢٦						
كثافة التحفظ	٧٣,٢٦٪						
تصنيف الكثافة	" واسع النطاق "						
اختبار سلامة التصنيف " معلمات تحليل التمايز "							
معنوية النموذج	٠,٠٠١	أقل من مستوى المعنوية الافتراضي والمقدر بـ ٥٪ ، ولذلك فالنموذج صالح للاستدلال الإحصائي					
القدرة التمييزية	٠,٣٢٤	تعد قدرة تمييزية مقبولة مقارنة بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمقدرة بـ ٦٧,٤٪					
معامل الارتباط الكانونيكالي	٠,٤٩٥	يعد معامل ارتباط مقبولاً من المنظور الإحصائي وذلك في ظل صلاحية النموذج للاستدلال					

المصدر: من إعداد الباحث ، بتصرف في نتائج التحليل الإحصائي.

الخطوة الرابعة: الرؤية التحليلية العامة لتقييم التحفظ المحاسبي وفق نموذج الأرباح:

يوضح الجدول رقم (١٩) ملخصاً نماذجياً مقارناً لتقدير مستوى كثافة التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية وذلك وفق نموذج الأرباح ، والذي يستدل من خلاله على تواجد مكثف للتحفظ المحاسبي في الحالة المصرية ، ويتزايد هذا التواجد في الحالات التحليلية موجبة التغير في الأرباح مقارنة بكامل الحالات التحليلية ، والحالات التحليلية سالبة التغير ، ومع توصيف التحفظ بصفة عامة على أنه: واسع النطاق ، وتختلف تلك النتائج بصورة جوهرية مقارنة بالنتائج المتوصل إليها في حالة نموذج العوائد ، فبينما ظهرت الحالات التحليلية السالبة بوصفها الأكثر تحفظاً في نموذج العوائد ظهرت الحالات التحليلية الموجبة بوصفها الأكثر تحفظاً في نموذج الأرباح. ويرى الباحث أن النتيجة المتوصل إليها وفق نموذج الأرباح أكثر إتساقاً مع أدبيات التحفظ المحاسبي. إذ تميل الشركات ذات التغيرات الإيجابية في الأرباح إلى المزيد من التحفظ المحاسبي ، وذلك لأن التحفظ في تلك الحالة لن يؤثر على رؤية متلقي المعلومات الإيجابية نحو الشركة ، وربما كان ذلك راجعاً إلى حرص هذا النوع من الشركات على تبني المزيد من السياسات والبدائل المحاسبية المتحفظة حفاظاً على معدلات مستقرة من الأرباح ، فلا تكون الأرباح بالمرتفعة الجاذبة والتي يصعب استمرارها لسنوات متتابعة أو بالمنخفضة الطاردة المُهددة لثقة متلقي التقارير المالية.

حققت النتائج التطبيقية المتوصل إليها الاتساق الكامل مع رؤية Basu حول تقدير تواجد أو عدم تواجد التحفظ المحاسبي. حيث ظهر معامل التحفظ الشرطي موجباً سواء في كافة الحالات التحليلية أو الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح أو الحالات التحليلية موجبة التغير فيها ، وبالشكل الذي يقدم الدليل على كون نموذج الأرباح أكثر توافقاً مع الحالة المصرية مقارنة بنموذج العوائد ، بل ويدعي الباحث أن نموذج الأرباح مناسب للأسواق المالية الناشئة " غير المتطورة " والتي تتصف بنقص الكفاءة ، وقصور في الشفافية ، وتواجد هياكل ملكية قد يغلب عليها إما الملكية العامة أو الملكية المركزية.

وتتسق النتائج المتوصل إليها وفق نموذج الأرباح مع كافة الدراسات السابقة التي تناولت قياس وتقييم التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية وذلك في جزئية: تواجد التحفظ ، بينما لم يتسنى للباحث مقارنة النتائج المتوصل إليها والخاصة بكثافة التحفظ وذلك لعدم تواجد دراسات سابقة عربية عموماً ومصرية على وجه الخصوص تناولت تلك الكثافة.

جدول رقم (١٩)

إطار مقارن لمستويات التحفظ المحاسبي وفق نموذج الأرباح

عناصر التحليل	كامل الحالات التحليلية	الحالات التحليلية سالبة التغير في الأرباح	الحالات التحليلية موجبة التغير في الأرباح
عدد الحالات التحليلية	٣٣٦	١٦٤	١٧٢
حالات تحليلية خالية من التحفظ	١٢٣	٧٦	٤٦
حالات تحليلية يتواجد بها تحفظ	٢١٣	٨٨	١٢٦
مستوى كثافة التحفظ (%)	٦٣,٣٩	٥٣,٦٦	٧٣,٢٦
توصيف التحفظ	واسع النطاق	واسع النطاق	واسع النطاق
القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الأساسي (%)	٥٥,٣	١١,١	٦٧,٤
القدرة التمييزية لنموذج التمايز (%)	١٨	١٠,٢	٣٢,٤
معنوية نموذجي التقدير والتمييز	معنوي	معنوي	معنوي
تقدير مستوى توافر اشتراطات النموذج الأصلي لـ Basu بالتطبيق على الحالة المصرية			
إشارة معامل التحفظ الشرطي " ويمثل إشارة معامل المتغير المستقل الثالث في كامل الحالات التحليلية ، وإشارة المتغير المستقل الوحيد في كل من حالات التحليل موجبة العوائد وحالات التحليل سالبة العوائد "	موجب	موجب	موجب
تقدير التحفظ من منظور النموذج الأصلي لـ Basu تطبيقاً على الحالة المصرية	متواجد	متواجد	متواجد
مستوى الاتساق بين رؤية الباحث ورؤية النموذج الأصلي	يتواجد إتساق	يتواجد إتساق	يتواجد إتساق

المصدر: من إعداد الباحث.

٥/٥/١: التناول التحليلي لفروض البحث الرئيسة:

يشتمل ذلك الجزء من البحث على التناول التحليلي لفرض البحث الرئيس والمشتق من التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تعد بيئة الأعمال المصرية بيئة متحفظة محاسبياً؟. إذ يتحدد هذا الفرض في صورته العلمية على النحو التالي: تعد بيئة الأعمال المصرية بيئة متحفظة محاسبياً ، ويتم صياغة هذا الفرض إحصائياً وفق نمذجة Basu (1997) ، وذلك في إطار الفرضين الاستنباطيين التاليين:

الفرض الأول: هناك علاقة تأثير إحصائي ذو دلالة معنوية لعوائد الأسهم وتصنيف تلك العوائد وعوائد الأسهم مرجحاً بتصنيفها في ربحية تلك الأسهم ، وبالقدر الذي يمكن معه تقدير مستوى كثافة التحفظ بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك وفق نموذج العوائد.

الفرض الثاني: هناك علاقة تأثير إحصائي ذو دلالة معنوية لمعدل التغير في العائد على الأصول وتصنيف هذا التغير ومعدل التغير مرجحاً بتصنيفه في معدل العائد على الأصول وبالقدر الذي يمكن معه تقدير مستوى كثافة التحفظ بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك وفق نموذج الأرباح.

الفرض الثالث: تتوافر الأفضلية النسبية لنموذج العوائد في قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقارنة بنموذج الأرباح.

ويوضح الجدول رقم (١٩) نتائج المقارنة التطبيقية بين نموذجي العوائد والأرباح عند توظيفهما لتقدير كثافة الإفصاح المحاسبي ، وهو جدول مشتق في الأساس من نتائج التحليل الإحصائي السابق عرضها. إذ تقدم محتويات الجدول الدليل التطبيقي على قبول فرضيّ البحث ، وكذلك الإقرار بتواجد التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية بصورة مكثفة يمكن توصيفها بكونها " واسعة النطاق " حيث تجاوز معدل الكثافة وفي جميع الأحوال حاجز الـ ٥٠٪.

ووفق رؤية الباحث يمكن تفسير ذلك التوجه العام نحو السياسات والبدائل المحاسبية المتحفظة والتي من شأنها تسريع وتيرة الاعتراف بالأخبار غير الجيدة مقارنة بنقيضها إلى العديد من العوامل ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الرقابة المشددة من قبل هيئة البورصة المصرية ، وهياكل الملكية التي يغلب عليها التبعية للمال العام أو هياكل الملكية المُركزة العائلية " غير المشتتة " ، وكذلك انخفاض الوزن النسبي لعدد الأسهم المطروحة للتداول العام مقارنة بعدد الأسهم الكلية ، وذلك في غالبية الشركات وبخاصة ذات الملكية المشتركة ، وبخاصة تلك التي يستحوذ فيها المال العام على أكثر من ٥٠٪ ، ويضاف لذلك أيضاً تبني مبادىء الحوكمة في غالبية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتطبيق آلياتها بصورة ملحوظة ، وكذلك الدور الفعال الذي تقوم به لجنة المراجعة في كافة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كانت النتائج المتحصل عليها من نموذج الأرباح أكثر إتساقاً مع أدبيات التحفظ المحاسبي مقارنة بنموذج العوائد. إذ أدى توظيف نموذج الأرباح إلى التحصل على نتائج منطقية يؤيدها الفكر المحاسبي ذات الصلة ، حيث جاءت الحالات التحليلية الموجبة أكثر توجهاً نحو التحفظ المحاسبي مقارنة بالحالات التحليلية السالبة ، ويؤيد المنطق العلمي ذلك. وذلك لأن الشركات التي يغلب عليها سيادة التغيرات الموجبة في العوائد أو الأرباح تميل

نحو السياسات والبدائل المحاسبية المتحفظة والمدعمة للاستقرار سواء في معدلات العوائد لحملة الأسهم أو معدلات الربحية ، فتلك الشركات وفي الغالب يزيد توجهها نحو تمهيد الدخل ، وعليه فتلك الشركات قد تسارع بالاعتراف بالأخبار غير الجيدة شريطة أن بتوافر لها من الرؤية أن تسريع تلك الوتيرة لن يؤثر على رؤية متلقي التقارير المالية.

جدول رقم (١٩)

مدخل تطبيقي مقارن بين نموذج العوائد ونموذج الأرباح

عناصر المقارنة	نموذج العوائد	نموذج الأرباح	مستوى الاتساق بين نتائج النموذجين
كثافة التحفظ في كامل الحالات التحليلية (%)	٦٨,٤٥	٦٣,٣٩	**يتواجد إتساق**
كثافة التحفظ في الحالات التحليلية السالبة (%)	٧٣,٦٥	٥٣,٦٦	**لا يتواجد إتساق**
كثافة التحفظ في الحالات التحليلية الموجبة (%)	٦٧,٤٦	٧٣,٢٦	**يتواجد إتساق**
الإتساق مع أدبيات التحفظ المحاسبي	**لا يتواجد إتساق**	**يتواجد إتساق**	
تفسير	**يتواجد اتساق بين نتائج النموذجين في الحالة التي لا يزيد الفرق في كثافة الإفصاح بينهما حاجز ٧٪ ، وتم الإقرار بإتساق نموذج الأرباح مقارنة بنموذج العوائد وذلك لأن كثافة الإفصاح به في الحالات التحليلية الموجبة يفوق الحالات التحليلية السالبة ، وهو ما يتفق مع أدبيات التحفظ المحاسبي.**		

المصدر: من إعداد الباحث.

وبتلك الصورة فقد تم توفير الدليل على قبول الفرض الأول والثاني من فروض هذا البحث ، بينما تم رفض الفرض الثالث والذي ينص على أفضلية نموذج العوائد مقارنة بنموذج الأرباح ، وعليه ؛ قبول الفرض البديل الذي ينص على أفضلية نموذج الأرباح.

٦/١: القسم الخامس: التكامل المنهجي بين عناصر البحث الرئيسة:

يوضح الجدول رقم (٢٠) التكامل المنهجي بين عناصر البحث الرئيسة والمحددة في أهداف البحث ، وتساؤلاته ، وفروضه (قبول / رفض) ، ونتائجه التطبيقية ذات الصلة.

جدول رقم (٢٠)

التكامل المنهجي بين عناصر البحث الرئيسة

أهداف البحث	تساؤلات البحث	فروض البحث	قبول/ رفض	النتائج التطبيقية
الهدف الأول: قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفق نموذج العوائد لـ Basu (1997).	التساؤل الأول: إلى أي مدى يمكن قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفق نموذج العوائد لـ Basu (1997).	الفرض الأول: هناك علاقة تأثير إحصائي ذو دلالة معنوية لعوائد الأسهم وتصنيف تلك العوائد وعوائد الأسهم مرجحاً بتصنيفها في ربحية تلك الأسهم ، وبالقدر الذي يمكن معه تقدير مستوى كثافة التحفظ بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك وفق نموذج العوائد.	تم توفير الدليل الإحصائي المؤيد لقبول الفرض.	توصيف الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بأنه واسع النطاق. مع تزايد تلك الكثافة في الحالات التحليلية السالبة مقارنة بالحالات التحليلية الموجبة ، في نتيجة تطبيقية لا تتسق مع أدبيات التحفظ المحاسبي.
الهدف الثاني: قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفق نموذج الأرباح لـ Basu (1997).	التساؤل الثاني: إلى أي مدى يمكن قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفق نموذج الأرباح لـ Basu (1997).	الفرض الثاني: هناك علاقة تأثير إحصائي ذو دلالة معنوية لمعدل التغير في العائد على الأصول وتصنيف هذا التغير ومعدل التغير مرجحاً بتصنيفه في معدل العائد على الأصول وبالقدر الذي يمكن معه تقدير مستوى كثافة التحفظ بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك وفق نموذج الأرباح.	تم توفير الدليل الإحصائي المؤيد لقبول الفرض.	توصيف الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية بأنه واسع النطاق. مع تزايد تلك الكثافة في الحالات التحليلية الموجبة مقارنة بالحالات التحليلية السالبة ، في نتيجة تطبيقية تتسق مع أدبيات التحفظ المحاسبي.
الهدف الثالث: دراسة وتحليل مستوى أفضلية أياً من نموذجي Basu (1997) – العوائد / الأرباح - في قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية .	التساؤل الثالث: إلى أي مدى يختلف مستوى أفضلية كل من نموذج العوائد ونموذج الأرباح لـ Basu (1997) في قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية .	الفرض الثالث: تتوافر الأفضلية النسبية لنموذج العوائد في قياس كثافة الإفصاح المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقارنة بنموذج الأرباح.	تم توفير الدليل التحليلي المؤيد لرفض الفرض وقبول الفرض البديل المؤيد لأفضلية نموذج الأرباح مقارنة بنموذج العوائد تطبيقاً على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	

المصدر: من إعداد الباحث.

٧/١: النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية:

تناول هذا البحث قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي في الحالة المصرية ، وذلك من خلال منهجية تحليلية استندت في شقها التنظيري على أدبيات التحفظ المحاسبي ، واعتمدت في شقها التجريبي على نموذج Basu (1997) بصورتيه العوائد والأرباح ، وذلك في إطار مزيج يضم الأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنباطي ، وذلك لتوفير رؤية أكثر عمقاً للتحفظ المحاسبي ، وذلك بالتطبيق على اثنين وأربعين شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١م.

اشتمل هذا البحث على خمسة أقسام رئيسة. تناول القسم الأول منها مفهوم وماهية التحفظ المحاسبي استناداً على النصوص الأصلية الواردة بالجهود البحثية ذات الصلة ، وتناول القسم الثاني منها النماذج التحليلية الأكثر قبولاً لقياس وتقييم التحفظ المحاسبي ، والتي في أغلبها اتخذت من البيئة الأمريكية مجالاً للتطبيق والتجريب ، بينما تناول القسم الثالث إطلالة تحليلية على التحفظ المحاسبي في الحالة المصرية ، وذلك من حيث تواجد/عدم تواجد التحفظ المحاسبي في تلك الحالة المتفردة وآليات القياس التي استندت عليها تلك الجهود ، واشتمل القسم الرابع على الدراسة التطبيقية-التجريبية من خلال قياس وتقييم كثافة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وانتهى البحث في قسمه الخامس بالتكامل المنهجي بين عناصر البحث الرئيسة.

تحددت النتيجة الرئيسية لهذا البحث في تواجد التحفظ المحاسبي بصورة يمكن توصيفها بأنها واسعة النطاق. إذ تم تقدير كثافة التحفظ وفق نموذج العوائد بـ ٦٨,٤٥٪ ، بينما تم تقدير كثافة التحفظ وفق نموذج الأرباح بـ ٦٣,٣٩٪ ، ومع تزايد كثافة التحفظ في المشاهدات التحليلية سالبة العوائد مقارنة بالحالات التحليلية موجبة العوائد وذلك وفق نموذج العوائد ، وذلك في نتيجة لا تتسق مع أدبيات التحفظ المحاسبي ، بينما تتزايد كثافة التحفظ في الشركات موجبة التغير في الأرباح مقارنة بالشركات سالبة التغير ، وذلك وفق نموذج الأرباح ، وذلك في نتيجة تتسق مع أدبيات التحفظ المحاسبي. وبما يقدم الدليل على أن نموذج الأرباح يتمتع بالأفضلية النسبية في قياس وتقييم كثافة التحفظ المحاسبي مقارنة بنموذج العوائد.

تحددت المساهمة الرئيسية لهذا البحث في العديد من النواحي ، ومنها الاستناد في تناول نماذج قياس التحفظ المحاسبي على مصادرها الأصيلة ، ومن خلال عملية تنقيب وتحري دقيقة ، وكذلك توفير رؤية متعمقة للتحفظ المحاسبي في الحالة المصرية وذلك من خلال نمذجة تحليلية متكاملة ؛ وليس استناداً على مؤشرات مالية في غالبيتها غير موضوعية ، ويغلفها نظرة تحليلية متحيزة للتحفظ المحاسبي.

ويتحدد القيد الرئيسي لهذا البحث في المنهجية الإجرائية التي يغلب عليها الإبتكار عند تطبيق نموذج Basu وذلك في حالة المشاهدات التحليلية منخفضة العدد ، ومع ملاحظة أن تلك المنهجية الإجرائية استندت على أسس علمية تم تناولها تنظيراً في مجال التحفظ ، وتطبيقاً في مجال نمذجة ممارسات إدارة الربح. ولا يدعي الباحث إبداعاً علمياً ولكن على الأقل يمكن توصيف ذلك المجهود البحثي بتطوير إجرائي جوهري.

ويوصي الباحث بتوفير المزيد من الجهود البحثية في مجال قياس وتقييم التحفظ المحاسبي استناداً على نمذجة متعددة النماذج ، لأن ما يستكشفه نموذج قد يكون خافياً في ظل نموذج آخر ، وعليه ؛ فالنماذج المتعددة توفر رؤية موضوعية متكاملة لظاهرة التحفظ المحاسبي ، ومع إمكانية الاستناد على المؤشرات المالية كأدوات توكيدية أو تصويبية للرؤية التي تستند في الأساس على نمذجة متكاملة.

ويطرح البحث العديد من الآفاق المستقبلية ذات الصلة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر: قياس وتقييم التحفظ المحاسبي: مدخل مقارن بين النماذج المعيارية والمؤشرات المالية ، نحو آليات أكثر موضوعية لاشتقاق المتغيرات المُعبرة عن التحفظ المحاسبي ، قياس وتقييم التحفظ المحاسبي: مدخل مقارن بين الأسواق المالية المتقدمة والناشئة.

٨/١: مراجع البحث:

١/٨/١: المراجع المنشورة باللغة العربية:

أبو الخير ، مدثر طه السيد ، (٢٠٠٨). " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية " ، الدورية: مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة: جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١-٦٣.

إبراهيم ، أسماء إبراهيم عبد الرحيم ، (٢٠١٩). " دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في ضوء المسئولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية " ، الدورية:مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١٤٥-٢٠٠.

أبو العلا ، أسامة مجدي فؤاد محمد ، (٢٠١٨). " أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمارات الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية " ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة: جامعة بني سويف ، العدد الأول ، ص ص ٩٢-١٤٩.

أبو العلا ، محمد عبد العزيز محمد ، (٢٠١٨). " أثر تواجد الشركات في المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية ESG على التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة في المؤشر " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الثاني والعشرين ، العدد الرابع ، ص ص ٤٦٢-٥١٩.

أبو العلا ، أسامة مجدي فؤاد محمد ، (٢٠٢٠). " أثر التحفظ المحاسبي على قرار الشركة بإعادة شراء أسهمها: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري " ، الدورية: مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ص ص ١-٤٦.

الإبياري ، هشام فاروق مصطفى ، (٢٠١٢). " مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية " ، الدورية: مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة: جامعة طنطا ، العدد الرابع ، ص ص ٥٣-١٢٢.

الباز ، محمد ماهر عبد الحميد مصطفى ، (٢٠٢٢). " تأثير التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الأول ، ص ص ٦٣-١١٣.

الجارحي ، فريد محرم فريد إبراهيم ، (٢٠١٦). " العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بالبورصة المصرية " ، الدورية: مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ص ص ٤٣٩-٤٩١.

الجندي ، تامر يوسف عبد العزيز علي ، (٢٠٢٠). " قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية " ، الدورية: المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة قناة السويس ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، ص ص ٤٢-١٣٢.

الحبشي ، هناء عبد القادر ، (٢٠٢٣). " أثر تركيز الملكية والملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة: جامعة المنوفية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ص ص ٧١-١٥٠.

الحناوي ، السيد محمود ، (٢٠١٨). " أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: البحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١٩٥-٢٥٩.

الدسوقي ، فاطمة محمود إبراهيم ، (٢٠٢١). " أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية " ، مجلة: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، ص ص ١-٥٧.

الصياد ، علي محمد علي ، (٢٠٢٠). " اختيار مراقب الحسابات كمتغير وسيط في العلاقة بين طبيعة وتركز الملكية والتحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة الإسكندرية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ص ص ١-٣٦.

الطحان ، إبراهيم محمد ؛ محمود ، عبد الحميد العيسوي ، (٢٠٢٠). " أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري للحوكمة ٢٠١٦م على مستوى التحفظ المحاسبي " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثاني ، ص ص ١-٦٧.

الطحان ، إبراهيم محمد ؛ نخال ، أيمن محمد صبري ، (٢٠٢٠). " أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية " ، الدورية: مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة: جامعة كفر الشيخ ، العدد العاشر ، ص ص ٦٤٧-٧٠٠.

الفار ، محمد إبراهيم عبده ، (٢٠٢٢). " أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية وممارستها للتجنب الضريبي: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، ص ص ٥٦١-٦٥٢.

الملاح ، شيرين شوقي السيد ، (٢٠١٩). " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية " ، مجلة: الدراسات والبحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة بنها ، العدد الثاني ، ص ص ١٢٧-١٧٨.

الهواري ، محمد عبد العزيز عبد المعطي ، (٢٠١٩). " أثر المراجعة المشتركة على تكلفة رأس المال ومستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة: جامعة بنها ، المجلد ٣٩ ، العدد الرابع ، ص ص ٩١٥-٩٥١.

الوكيل ، حسام سعيد ، (٢٠٢٢). " أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة قناة السويس ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ص ص ٦٥١-٧٢٤.

أمين ، عصام حمدي مصطفى ، (٢٠٢٢). " أثر مراحل دورة حياة الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية " ، مجلة: المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة: جامعة المنوفية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، ص ص ٥٩٣-٦٣٨.

توفيق ، أحمد محمد شوقي ، (٢٠١٧). " أثر التحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسئولية الاجتماعية على الآداء المالي المستقبلي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثالث ، ص ص ٩٣٢-٩٧٥.

جميل ، رباب حمدي ، (٢٠٢٢). " أثر تغطية المحللين الماليين على سيولة الأسهم في ضوء سياسة التحفظ المحاسسبي: دراسة تطبيقية بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية " ، مجلة: المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة قناة السويس ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ص ص ٤٦٢-٥٤٧.

حسين ، علاء علي أحمد ، (٢٠١٥). " تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الآداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري: دراسة تطبيقية " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني ، ص ص ٣١٦-٣٨٠.

حماد ، مصطفى أحمد محمد أحمد ، (٢٠١٨). " دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، ص ص ٣٠٤-٣٦١.

حماد ، هيام فكري السيد ، (٢٠٢١). " أثر تغطية المحللين الماليين للشركات على التحفظ المحاسبي: منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية " ، مجلة: الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة الإسكندرية ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ص ص ٢٠٧-٢٦٣.

خيري ، يسري محمد علي ، (٢٠٢٢). " أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية " ، الدورية: المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الثالث ، ص ص ١-٤٩.

زلط ، علاء عاشور عبد الله ، (٢٠١٩). " دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية وانعكاساتها على تقلبات أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، مجلة: التجارة والتمويل ، كلية التجارة: جامعة طنطا ، العدد الثالث ، ص ص ٤٨-٩٩.

سلامة ، صلاح حسن علي ، (٢٠١٢). " نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد السادس عشر ، العدد الرابع ، ص ص ٥٢٧-٦٣٦.

سليمان ، أحمد مصطفى موسى ، (٢٠١٢). " دراسة اختبارية لفاعلية نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي لأرباح منظمات الأعمال في سوق الأوراق المالية المصرية " ، الدورية: مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة:جامعة بورسعيد ، العدد الثاني ، ص ص ٢٤٧-٢٧٣.

شتيوي ، أيمن أحمد أحمد ، (٢٠١٠). " تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية " ، معهد الإدارة العامة ، المجلد الخمسين ، العدد الرابع ، ص ص ٥٧٥ - ٦٢٢

شحاتة ، محمد موسى على ، (٢٠٢٠). " أثر محددات الإفصاح عن شريك المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية مع دليل تطبيقي بالبورصة المصرية " ، الدورية: المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، كلية التجارة: جامعة مدينة السادات ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، ص ص ١-٥٥.

عبد الرحيم ، رضا محمود محمد ، (٢٠٢١). " دراسة واختبار أثر التحفظ المحاسبي والمسئولية الاجتماعية للشركات على ممارسات التجنب الضريبي في الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات EGX 30 " ، الدورية: المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة قناة السويس ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، ص ص ٣٠٢-٣٦٢.

عرفه ، نصر طه حسن ؛ مليجي ، مجدي عبد الحكيم ، (٢٠١٥). " محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث ، ص ص ٥٩٠ - ٦٦٤.

عفيفي ، هلال عبد الفتاح ، (٢٠١٦). " العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحفظ المالي: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد العشرون ، العدد الثاني ، ص ص ١٦٩-٣١٢.

عوض، آمال محمد محمد ، (٢٠١٠)." دراسة و اختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية "، الدورية: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص ص٩١-١٤٥.

غالي ، أشرف أحمد محمد ، (٢٠١٨). " قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX ١٠٠ " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الرابع ، ص ص ١٢٣٠-١٣٠٠.

غالي ، أشرف أحمد محمد ، (٢٠٢٢). " قياس فعالية القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم خلال جائحة COVID-١٩ : دليل تطبيقي من البورصة المصرية " ، الدورية: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الرابع ، ص ص ١-٧٩.

فرج ، هاني خليل ، (٢٠١٩). " أثر تبني التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧م " ، الدورية: مجلةالإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة: جامعة الإسكندرية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ص ص ١٠٩-١٧٢.

فودة ، السيد أحمد محمود ، (٢٠١٦). " أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد العشرون ، العدد الرابع ، ص ص ٥٨٥-٦٥٠.

فؤاد ، ريمون ميلاد ، (٢٠١٦). " أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية IFRS-IAS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية " ، الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد العشرون ، العدد الثاني ، ص ص ٥١٧-٥٧٢.

محمد ، تامر سعيد عبد المنعم ، (٢٠١٩). " قياس وتحليل أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية " الدورية: الفكر المحاسبي ، كلية التجارة: جامعة عين شمس ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثاني ، ص ص ١-٦٢.

محمد ، دلال محمد إبراهيم ، (٢٠٢٢). " التأثير المعدل لحوكمة الشركات في علاقة الثقة الإدارية المفرطة بالتحفظ المحاسبي عبر لزوجة التكاليف: الدورية: المجلة العلمية للدراسات التجارية ، كلية التجارة: جامعة قناة السويس ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، ص ص ١٦٠-٢٤١.

محمد ، عبدالرحمن عبدالفتاح ، (٢٠١١). " دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة : مع التطبيق على الشركات المساهمة للمسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، الدورية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة: جامعة أسيوط ، العدد الحادي والخمسين ، ص ص ٦٨-١٠٤.

موسى ، بوسي حمدي حسن ، (٢٠٢٠). " أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، الدورية: مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ص ص ١-٧٠.

نويجي ، حازم محفوظ محمد ، (٢٠١٦). " أثر التعثر المالي على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ " ، الدورية: مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة: جامعة بني سويف ، العدد الثالث ، ص ص ١-٤٤.

وهدان ، محمد علي محمد ، (٢٠١٩). " تقييم تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي في ضوء التخصص الصناعي للمراجع: دراسة تطبيقية " ، الدورية: المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة: جامعة المنوفية ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، ص ص ٩-٩٦.

٢/٨/١: المراجع المنشورة باللغة الإنجليزية:

Ahmed, A. S., B. K. Billings., R. M. Morton. and M. Stanfoed. (2002). " The role of accounting conservatism in mitegating bondhoder-shareholder conflicts over dividends policy and in reducing debit costs ", The Accounting Review, Vol.77, No.4, P.P. 867-890.

Ball, R. and L. Shivakumar. (2005). " Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness ", Journal of Accounting and Economics, Vol.39, Issue.1, P.P. 83-128.

Ball, R. and L. Shivakumar. (2006). " The rule of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition ", Journal of Accounting Research, Vol.44, No.2, P.P. 207-242.

Ball, R., S. P. Kothari, and A. Robin. (2000). " The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings ", Journal of Accounting and Economics, Vol.29, No.1, P.P. 1-51.

Ball, R., S. P. Kothari, and V. Nikolaev. (2009). " Econometrics of the Basu Asymetric timeliness cofficient and accounting conservatism ", Working Paper No. 09-16, The Univercity of Chicago Booth School of Business, P.P. 1-36, Available at: http://ssrn.com/abstract=999710. Access Date: jan, 15, 2023.

Barnes, T. H., and E. N. Biktimirov. (2003). " Definition of return ", Journal of accounting and Finance Research, Vol.11, No.4, P.P. 24-37.

Basu, S. (1997). " The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings ", Journal of Accounting and Economics, Vol.24, P.P. 3-37.

Beatty, A., J. Weber. And J. J. Yu. (2008). " Conservatism and debt ", Journal of Accounting and Economics, Vol.45, No.2, P.P. 154-174.

Beaver, W. H. and S. Ryan, (2000). " Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity ", Journal of Accounting Research, Vol.38, No.1, P.P. 127-148.

Beaver, W. H. and S. Ryan, (2005). " Conditional and nonconditional conservatism: Cnocepts and modeling ", Review of Accounting Studies, Vol.10, P.P. 269-309.

Belkaoui, A. (1985). " Accounting theory ", U.S.A: Harcourt Brace Jovanovich, Orlando, Florida, Second Edition.

Bliss, J. H. (1924). " Mnagement through accounts ", The Roland Press Co., New York.

Brahler, G. and S. Schmidt. (2014). " Hidden reserves under IFRS - empirical insight ", International Review of Management and Business Research, Vol.3, Issue.2, P.P. 1073-1087.

Chen, J., J. Xu., Y. Guo., Y. Zhao. And Y. Bi. (2022). " The comparison of political and technical influence of the IASB Standard-Setting process: Based on key-Actors model ", Advances in social science, Education and Humanities Research, P.P. 1854-1861.

Dechow, P. M. and I. Dichev. (2002). “The Quality of accruals and earnings: The Role of accrual estimation errors”, The Accounting Review, Vol.77, P.P.35-59.

Dechow, P. M., R. Sloan. and A. P. Sweeny. (1995). “Detecting earnings management”, The Accounting Review, Vol.70, P.P.193-225.

Dechow, P. M., S.P. Kothari. And R. L. Watts. (1998). " The relation between earnings and cash flow ", Journal of Accounting and Economics, Vol.25, Issue.2, P.P. 133-168.

Dietrich, J., K. Muller and E. Riedl. (2007). " Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism ", Review of Accounting Studies, Vol.12, No.1, P.P. 95–124.

Feltham, J. and J. A. Ohlson. (1995). " Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities ", Contemorary Accounting Research, Vol.11, P.P. 689-731.

Financial Accounting Standards Board (FASB): Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC2): Qualitative characterisitcs of accounting information, Norwalk, CT. Para.95.

Gigler, F., C. Kanodia., H. Sapra. And R. Venugopalan. (2009). " Accounting conservatism and the effeciency of debt contaracts ", Journal of Accounting Research, Vol.47, No.3, P.P. 767-797.

Gipper, B., B. Lombardi. And D. J. Skinner. (2013). " The politics of accounting standard-setting: A review of empirical Research ", Australian Journal of Management, Vol.38, Issue.2, P.P. 1-49.

Givoly, D. and C. Hayn. (2000). " The Changing times series properties of earnings, cash flows, and accruals: has financial reporting become more conservative? ", Journal of Accounting and Economics, Vol.29, No.1, P.P. 287 - 320.

Givoly, D., C. Hayn. and A. Natarajan (2007). " Measuring reporting conservatism ", The Accounting Review, Vol.82, No.1, P.P. 65–106.

Givoly, D., C. Hayn. And A. Natarajan. (2007). " Measuring reporting conservatism ", The Accounting Review, Vol.82, No.1, P.P. 65–106.

Huang, A., Tian, Y., & Wirjanto, T., (2011). " Re-examing accounting conservatism: The importance of adjusting for firm heterogeneity ", Working Paper, School of Accounting and Finance, University of Waterloo, Canada, p.p. 1-40., Available at: http://arts.uwaterloo.ca/~aghuang/research/conservatism_fixedeffects.pdf , Access Date: Juy 12, 2020.

Jones, J. (1991). " Earnings management during import during import relief Investigation", Journal of Accounting Research, Vo.29, No.2, P.P. 193-228.

Khan, M. and R. L. Watts. (2009). " Estimation and empirical prpperties of a firm year measure of accounting conservatism ", Journal of Accounting and Economics, Vol. 48, Issue 2-3, P.P. 132-150.

Kothari, S. P. and J. Zimmerman. (1995). " Price and return models ", Journal of Accounting and Economics, Vol.20, P.P. 92-55.

Kothari. S. P. (2001). " Capital markets research in accounting ", Journal of Accounting and Economics, Vol.31, P.P. 105-231.

Lafond, R. and R. L. Watts. (2008). " The Information role of conservatism ", The Accounting Review , Vol.83, No.2, P.P. 447-478.

Lara, G. and M. A. Mora. (2004). " Balance sheet versus earnings conservatism in Europe ", Europian Accounting Review, Vol.13, No.2, P.P. 261-292.

Littleton, A. C. (1928). " What is profit?", The Accounting Review, Vol.3,No3, P.P. 278-288.

Littleton, A. C. (1929). " Value and price in accounting ", The Accounting Review, Vol.4, No.3, P.P. 147-154.

Ohlson, J. (1995). " Earnings, book values, and dividends in equity valuation ", Contemporary Accounting Research, Vol.11, P.P. 661-687.

Palmrose, Z. V. and S. Scholz. (2000). " Restated financial statements and auditor litigation ", Working Paper series, Available at: http://ssrn.com/abstract=248455, Access Date: Jan 20, 2023, P.P. 1-45.

Patatoukas, P. N. and J. K. Thomas. (2009). " Evidence of conditional conservatism: fact or artefact ", Working Paper, Yale University., Available at: www.SSRN.com, Access date: Nov 12, 2022.

Paton, W. A. (1922a). " Accounting theory: with special reference to the corporate ", New York, NY: The Roland Press Company. Reprinting: U.S.A: Kessinger's Publishing, LLC (Rare Reprints, 2009).

Paton, W. A. (1922b). " Assumptions of accountant ", Administration, Vol.1, No.6, P.P. 786-802.

Penman, S. H. and X. J. Zhang. (1999). " Conservatism, growth and accounting rates of return: An empirical analysis ", Working Paper, University of Californi, Berkely.

Penman, S. H. and X. J. Zhang. (2000). " Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns ", The Accounting Review, Vol.77, No.2, P.P. 237-264.

Penman, S. H. and X. J. Zhang. (2002). " Accounting conservatism and the quality of earnings, and stock returns ", The Accounting Review, Vol.77,No.2P.P. 237-264.

Pushkin, A. B. and D. B. Pariser. (1991). " Political and economic forces shaping regulatory accounting for troubled debt restructuring ", Critical Persepectives on Accounting, Vol.2, Issue.2, P.P. 127-143.

Watts, R. (2003a). " Conservatism in accounting, part I: Explanations and implications.", Accounting Horizons, Vol.17, No.3, P.P.. 207–221.

Watts, R. (2003b). " Conservatism in accounting, part II: Evidence and research opportunities.", Accounting Horizons, Vol.17, No.4, P.P. 287–301.

Zhang, J. (2008). " The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers ", Journal of Accounting and Economics, Vol.45, No.1, P.P. 27-54.

Towards a More In-Depth Empirical Vision for Measuring and Evaluating the Intensity of Accounting Conservatism: Empirical Multi-Modeling Evidence from the Egyptian Case "

Dr. Tarek Ibrahim Saleh Saadah
Associate professor of Accounting
Faculty of Commerce, Menofia University
tarek_saadah@yahoo.com

Abstract

The main Objective of this research is a Measuring and Evaluating the Intensity of accounting conservatism, by adopting analytical methodology includes both of the inductive and deductive techniques. By applying on forty two companies which are listed in the Egyptian exchange, throughout 2014-2021.

This research included four main sections, The first section of it included the conceptual framework for the conservatism, whereas the second section included the normative-Empirical models to the measuring and evaluating the accounting conservatism, third section addressed the literature review of the conservatism on the Egyptian case, and determining the characteristics of conservatism on Egypt according to existence or non-existence and how to the conservatism measure?. At the end, forth section included the empirical evidence from the Egyptian case.

The research adopted Basu (1997) model for conducting and providing empirical evidence from Egyptian case. The two types of Basu is adopted, returns model and earnings model. The main results showed that, companies listed on the Egyptian exchange is conservative and adopt conservative accounting policy and applying conservative accounting treatment, either on the return model or earnings model, in general, Egypt is conservative country from the view of accounting, the intensity of conservatism is 68.45% under return model, and 63.39% under earnings model.

The main contributions of this research is specified in two perspectives, first one is showing, addressing and analyzing normative-empirical models from original source, and the second one is measuring of intensity of the accounting conservatism by the creative applying for the Basu model, to getting more suitable applying to the low numbers of year-firm specific " analytical cases ".

The researcher recommended that: pay more attention to the measuring and evaluating conservatism under integrated models, and stopping of using financial indicators which suffer from bias and absence of objectivity, the research is providing various future accounting horizons, such as comparative studies which depend on more than one model to measuring and evaluating the conservatism.

Keywords:

Conservatism, Conditional Conservatism, Unconditional Conservatism.